وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي
جـــامعة محمد الصـديق بن يحي –جيـــجل–

كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنـــوان

تحليل تطور حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد دولي

إعداد الطلبة:
مريمش جميلة
دهيبي شهيناز

الأستاذ المشرف:
ذ. مكرودي سالم

أعضاء اللجنة المكونة من:

د.لواج منير	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	رئيسا
د. مكرودي سالم	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
د.كعواش محمد	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020

إهداء

إلى الوالدين

العزيزين اللذين سهرا على تربيتي، إلى إخوتي كل باسمه.

إلى من شاركتني هذا العمل المتواضع وكانت بمثابة الأخت لي شهيناز،

إلى صديقتي مريم إلى كل من عرفتهم ودرست معهم.

إهداء

إلى الوالدين

العزيزين الذين

سهرا لأجلي، إلى إخوتي كل باسمه، إلى زوجي العزيز زكريا أدامه الله لي

تاجا فوق رأسي إلى أولادي يحي،نور ولين، إلى من شاركتني هذا العمل المتواضع جميلة

وكل من عرفتهم في دراستي.

شكر وتقدير

الشكر أولا وأخيرا لله، الذي بفضله تتم الأعمال

نتوجه بالشكر الجزيل وكل التقدير إلى:

الأستاذ المحترم: د.مكرودي سالم الذي تفضل بالإشراف على مذكرة تخرجنا، وكان لنا بمثابة الزميل والناصح والمعلم الأمين حفظه الله ورعاه من كل سوء.

إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث ولو بكلمة ودعمنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث، بجهده ووقته ودعائه.

الملخص:

إن الواقع الذي أفرزته نهاية القرن العشرين فرض على مختلف الدول التفكير والاتجاه إلى تكوين تكتلات اقتصادية، حيث تعتبر تجربة دول مجلس التعاون الخليجي من بين هذه التكتلات الرامية إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية.

وقد جاءت هذه الدراسة لبحث الدور الأساسي الذي تلعبه التجارة البينية ومدى مساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي. فتحرير التجارة البينية يساعد على تسهيل حركة السلع والخدمات ما بين دول المجلس، بما يعمل على توفيرها بأقل التكاليف وبأسعار معقولة جراء التخصيص الجديد للموارد. ويؤدي تنشيط التجارة البينية إلى إقامة تعاون اقتصادي خليجي قوي، يعمل على تحقيق تنمية اقتصاديات دول المجلس، وهذا يمكنه من بناء تكامل اقتصادي فعال له مكانة هامة ضمن التكتلات الاقتصادية الدولية الكبرى.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي،التجارة البينية، دول مجلس التعاون الخليج العربية.

Summary:

The reality that emerged at the end of the twentieth century forced the various countries to think and tend to form economic blocs, as the experience of the Gulf Cooperation Council countries is among these blocs aimed at achieving economic unity.

This study came to examine the essential role played by intra-regional trade and the extent of its contribution to achieving Gulf economic integration. Liberalizing intra-regional trade helps facilitate the movement of goods and services among the GCC states, thus providing them with the lowest costs and reasonable prices as a result of the new allocation of resources. The revitalization of intra-regional trade leads to the establishment of strong Gulf economic cooperation, which works to achieve the development of the economies of the GCC countries, and this enables it to build effective economic integration that has an important place within the major international economic blocs.

Keywords: Economic integration, Two-way trade, GCC (Gulf Cooperation Council) Countries

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الملخص:

فهرس المحتويات

المقدمة العامة:.....أ

الفصل الأول:

الإطار النظري للتكامل الاقتصادي والتجارة البينية

تمهيد :.....7

المبحث الأول:نظرة عامة حول التكامل الاقتصادي 8

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي 8

المطلب الثاني: نشأة التكامل الاقتصادي.....14

المطلب الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي ومقوماته ومزاياه.....15

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي 21

المطلب الأول: النظرية الوظيفية.....21

المطلب الثاني: النظرية الاتحادية 23

المطلب الثالث: النظرية التعاملية.....24

المبحث الثالث: ماهية التجارة البينية.....24

المطلب الأول: مفهوم التجارة البينية.....24

المطلب الثاني: خلق وتحويل التجارة البينية.....26

المطلب الثالث: أسس التجارة البينية.....28

خلاصة الفصل.....30

الفصل الثاني:

مدخل إلى مجلس التعاون الخليجي

تمهيد.....32

المبحث الأول:مفاهيم عامة حول مجلس التعاون الخليجي.....33

المطلب الأول: نشأة وأهداف مجلس التعاون الخليجي.....33

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي 37

المبحث الثاني: دوافع إنشاء مجلس التعاون الخليجي وخصائصه 39

المطلب الأول: دوافع إنشاء مجلس التعاون الخليجي.....39

المطلب الثاني: الخصائص الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي 41

المبحث الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.....45

المطلب الأول: منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي 46

المطلب الثاني: السوق الخليجية المشتركة والاتحاد النقدي.....49

خلاصة الفصل.....54

الفصل الثالث:

واقع التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

تمهيد.....56

المبحث الأول: دور التجارة البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي 57

المطلب الأول: التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.....57

المطلب الثاني: تطور حجم الصادرات و الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي 62

المبحث الثاني: معوقات التجارة البينية ومحدداتها 86

المطلب الأول: معوقات التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي وطرق التخلص منها..... 86

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه التجارة البينية الخليجية..... 90

خلاصة الفصل..... 93

الخاتمة العامة..... 95

قائمة المصادر والمراجع 99

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الجدول رقم1: التوزيع العددي (المليون) والنسبي(%)لإجمالي عدد السكان على دول مجلس التعاون الخليجي في سنة 2019.....43

الجدول رقم2: تطور التجارة البينية من قيام منطقة التبادل الحر إلى غاية قيام الاتحاد الجمركي.....59

الجدول رقم3: تطور التجارة البينية من قيام الاتحاد الجمركي إلى غاية قيام السوق المشتركة 60

الجدول رقم4:تطور التجارة البينية من قيام السوق المشتركة إلى غاية 2019.....61

الجدول رقم5:تطور حجم التجارة البينية لدولة الإمارات 62

الجدول رقم6:تطور حجم الصادرات البينية لدولة البحرين.....64

الجدول رقم7: تطور حجم الصادرات البينية للملكة العربية السعودية 66

الجدول رقم8: تطور حجم الصادرات البينية لسلطنة عمان.....68

الجدول رقم9: تطور حجم الصادرات البينية لدولة قطر.....70

الجدول رقم 10: تطور حجم الصادرات البينية لدولة الكويت.....72

الجدول رقم 11: تطور حجم الواردات البينية لدولة الإمارات.....74

الجدول رقم 12:تطور حجم واردات البحرين البينية.....76

الجدول رقم 13: تطور حجم واردات السعودية البينية 78

الجدول رقم14: تطور حجم واردات سلطنة عمان البينية 80

الجدول رقم15: تطور حجم واردات قطر البينية 82

الجدول رقم16: تطور حجم واردات الكويت البينية.....84

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الشكل رقم (01): تطور حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي بدون قطاع النفط من (1984–2019) 58

الشكل(02): صادرات الإمارات البينية..... 63

الشكل(03): صادرات البحرين البينية..... 65

الشكل(04): صادرات السعودية البينية 67

الشكل(05): صادرات عمان البينية 69

الشكل(06): صادرات قطر البينية..... 71

الشكل(07): صادرات الكويت البينية..... 73

الشكل(08): واردات الإمارات البينية 75

الشكل(09): واردات البحرين البينية..... 77

الشكل(10): واردات السعودية البينية..... 79

الشكل(11): واردات عمان البينية..... 81

الشكل(12): واردات قطر البينية..... 83

الشكل(13): واردات الكويت البينية..... 85

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

برزت ظاهرت التكتلات الاقتصادية الإقليمية كواحدة من أهم وأبرز السمات التي تطبع العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة. وأنه لا مكان فيه للجهود والمحاولات الفردية ولا لسياسات التقوقع والانعزالية والانطواء على الذات، وقد سعت دول العالم من وراء الترتيبات الإقليمية لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية واجتماعية مشتركة. وكان أول ظهور لهذه الظاهرة بعد الحرب العالمية الثانية. وهذا من أجل مواجهة مختلف التحولات التي شهدها العالم في تلك الحقبة.

وتعد منطقة الخليج العربي من أهم المناطق الحيوية في العالم لما تحتويه من ثروات طبيعية هائلة.بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي المهم، والذي يضم في عضويته ست دول والمتمثلة في :الإمارات البحرين المملكة العربية السعودية، عمان،دولة قطر والكويت. حيث تمثل أحد الصيغ الجادة والموضوعية للتنسيق والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وذلك انطلاقا من العلاقات المميزة بين دول المجلس والسمات المشتركة والأنظمة الاقتصادية المتشابهة. حيث تمكنت من تحقيق العديد من المشاريع والانجازات من أجل تنمية اقتصادياتها ومواكبة التطورات الحاصلة في الساحة الاقتصادية.

1. إشكالية البحث:

من خلال الطرح السابق يمكن صياغة إشكالية بحثنا والمتمثلة في السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى ساهم تطور حجم التجارة البينية في مجلس التعاون الخليجي في نجاح التكامل الاقتصادي الخليجي؟

ويتفرع هذا السؤال إلى جملة من الأسئلة الفرعية:

- ما هو التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي؟
- ما هي دوافعه التي أنشئ من أجلها؟
- ما هي أهم خصائصه ومراحله؟
- هل ساهمت التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي في تفعيل التكامل الخليجي؟

2. فرضيات البحث:

انطلاقا من الإشكالية السابقة تم صياغة الفرضيات التالية:

- التقارب الجغرافي، الثقافي، الاقتصادي والسياسي لدول الخليج العربي يؤهلها لتحقيق تكامل اقتصادي رائد على المستوى الدولي؟
- ساهم التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي في تحسين مستوى التجارة البينية بين مختلف الدول المكونة له وبشكل تصاعدي؟
- إن تحقيق أهم خطوات التكامل الاقتصادي من طرف دول مجلس التعاون الخليجي والمتمثلة في منطقة التبادل الحر والاتحاد الجمركي وصولا إلى السوق المشتركة ساعد بشكل كبير على رسم معالم العملة الموحدة؟

3. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يتناول ظاهرة التكتلات الاقتصادية كواحدة من أهم الظواهر التي يعيشها العالم، والتي زاد نشاطها بكثرة بين الدول.

ومجلس التعاون الخليجي واحد من هذه التكتلات التي يربطها تاريخ مشترك ومصير واحد، إضافة إلى موقعها الاستراتيجي واحتوائها على ثروات طبيعية متنوعة خاصة من بينها النفط الذي استعملته كسلاح قوي للنهوض باقتصادها، وباعتبار هذا التكامل العربي الوحيد استطاع تحقيق العديد من الإنجازات.

4. أهداف الدراسة:

نهدف من خلال الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على ظاهرة التكامل الاقتصادي.
- التعرف على كيفية تحقيق التجارة البينية.
- التعرف على أهداف إنشاء مجلس التعاون الخليجي.
- الوقوف على أهم مراحل التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.
- الوقوف على تطور التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.
- الصعوبات التي تواجه مسيرة مجلس التعاون الخليجي والتجارة البينية.

5. الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

مجلس التعاون الخليجي في الفترة من 1984 حتى2019

6. منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي من أجل الإحاطة بالجوانب المختلفة المتعلقة بالموضوع، وهذا من خلال إبراز مسيرة التكامل لدول مجلس التعاون الخليجي، وتحليل السياسات المتعلقة بداخل التكامل. وأخيرا استخلاص النتائج.

7. مبررات اختيار الموضوع :

- **مبررات ذاتية:**

- علاقة الموضوع بالتخصص المدروس اقتصاد دولي.
- الميول الشخصي للموضوع.

- **مبررات موضوعية:**

- الأهمية القصوى التي تمنحها الدول في الآونة الأخيرة لظاهرة التكتلات الاقتصادية بغية التخفيف من حدة الصدمات الخارجية في إطار التجارة الخارجية.
- الاستفادة من تجربة التكتل على المستوى العالم الإسلامي عموما والعالم العربي على وجه الخصوص.

8. صعوبات الدراسة:

- ضيق الوقت المخصص للدراسة.
- التضارب في الإحصائيات ومداخل التكتل خاصة فيما يتعلق بالتجارة البينية.
- نقص المراجع التي تناولت مجلس التعاون الخليجي.

9. الدراسات السابقة:

توجد عدة دراسات تناولت موضوع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، ولقد اختلفت تلك الدراسات من حيث جوانب البحث، و النتائج المتوصل إليها. ومن أهم هذه الدراسات التي تمكنا من الاطلاع عليها:

- **الدراسة الأولى: ل بلقاسم طراد،** بعنوان: **التجارة العربية البينية و دورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد دولي جامعة محمد خيضر، بسكرة سنة 2012. حيث تدور إشكالية الدراسة حول: كيف تؤدي التجارة العربية البينية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وقد تناول فيها الباحث مفهوم التكامل الاقتصادي العربي، أهدافه،شروط نجاحه، مقوماته ومعوقاته. كما قام بإعطاء نظرة على الاقتصاد العربي و التجارة البينية العربية، وتطرق إلى مشاكل ومعوقات التجارة البينية العربية،ثم قام بدراسة تطبيقية للتجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي، ودورها في تدعيم التكامل لدول المجلس، وتطرق إلى معوقات التجارة البينية بين هذه الدول. وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن تجربة التكامل بين هذه الدول أعطت نتيجة مرضية مبدئيا.حيث ظهر التحسن في بعض القطاعات، و أن أحد أسباب انخفاض التجارة البينية العربية هو التشابه بين اقتصاديات هذه الدول.

- **الدراسة الثانية: ل عبد الرحمان روابح،** بعنوان: **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة _دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي(2010/2000)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2012، حيث تدور إشكالية الدراسة حول: مدى مساهمة التكامل الاقتصادي في تفعيل حركة التجارة الدولية في ظل الأزمة المالية العالمية.وقد تناول فيها الباحث: مفهوم التكامل الاقتصادي وأهم تجارب التكامل الاقتصادي، ثم تطرق إلى حركة التجارة الدولية في إطار التغيرات الحديثة للاقتصاد العالمي،و الدور الذي يلعبه التكامل الاقتصادي في التجارة الدولية، وأهم الآثار التي خلفتها الأزمة المالية العامية على العلاقات التجارية الدولية.ثم قام بدراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي من الفترة 2000 إلى غاية 2010. حيث تطرق إلى السياسات الاقتصادية و المالية لدول مجلس التعاون الخليجي. تطرق أيضا إلى حركة الصادرات و الواردات البينية و الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي.وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن الأزمة المالية العالمية تسببت في تراجع حركة التجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي والتي بدورها أدت إلى تراجع حركة الصادرات والواردات والذي أثر على دور التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

- **الدراسة الثالثة: ل بوشول السعيد،** بعنوان: **واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه:** مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح،

ورقلة، سنة 2008، حيث تدور إشكالية الدراسة حول:واقع وآفاق التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية، والذي تحدث فيها عن التجربة لدول مجلس التعاون الخليجي. انطلاقا من الدوافع التي أدت إلى قيام مجلس التعاون متحدثا بذلك عن مختلف المحطات التي مر بها ومدي إمكانية الوصول إلى أعلى درجات التكامل في آفاق 2010. وهل يمكن أن تكون هذه التجربة بداية لتشكل تكتلات في المنطقة العربية.

وقد توصل الباحث إلى أنه بالرغم من النجاح الذي حققه مجلس التعاون خلال مسيرته، إلا أنه توجد تحديات كثيرة لإنجاح هذه التجربة من بينها تحقيق التنمية المستدامة وتنويع مصادر الدخل،وبالرغم من مسيرة التكامل لدول مجلس التعاون الخليجي إلا أنها مازالت تفتقر للشروط الأساسية لقيام منطقة عملة موحدة.

10. هيكل البحث:

بالنظر إلى طبيعة الإشكالية والأهداف المبتغاة، فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول بعد المقدمة.

في **الفصل الأول** تطرقنا إلى الجانب النظري للتكامل الاقتصادي من خلال مفهومه والنظريات المفسرة لها بالإضافة إلى تعريف التجارة البينية وأسس قيامها.

في **الفصل الثاني:** تم استعراض مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي مع التطرق إلى الهيكل التنظيمي للمجلس، والمراحل التي مر بها انطلاقا من قيام منطقة التبادل الحر ثم الاتحاد الجمركي فالسوق المشتركة ثم الاتحاد النقدي.

في **الفصل الثالث:** تم تخصيصه لتحليل تطور التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي والمحطات التي مرت بها. كما تم التطرق إلى معوقات التجارة البينية في دول المجلس وطرق التخلص منها، وأيضا التحديات التي تواجه التجارة البينية في مجلس التعاون الخليجي.

الخاتمة: حاولنا عرض النتائج المتوصل إليها وتقديم بعض التوصيات.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتكامل الاقتصادي والتجارة البينية

تمهيد :

تحتل التجارة الدولية أهمية كبيرة في الاقتصاديات العالمية، سواء كانت نامية أو متقدمة. وقد ازداد اهتمام الدول بها بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة مع ظهور ما يعرف بتحرير التجارة الدولية التي تقوم على أسس إقليمية مما أدى إلى ظهور أنواع مختلفة من الاتحادات التي تطورت في شكل تكامل اقتصادي ولفهم ظاهرة التكامل الاقتصادي والتجارة البينية والعلاقة التي تربطهما، سنحاول التعرض في هذا الفصل إلى مدى تأثير التكامل الاقتصادي على التجارة البينية من خلال :

- ✓ **المبحث الأول**:نظرة عامة حول التكامل الاقتصاد.
- ✓ **المبحث الثاني**: النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي.
- ✓ **المبحث الثالث**: ماهية التجارة البينية.

المبحث الأول: نظرة عامة حول التكامل الاقتصادي

يعيش العالم في الوقت الراهن متغيرات عديدة، استوجبت على الدول النامية إعادة النظر في مسارها التنموي. بحيث أصبح من المستحيل أن تحقق أي دولة متطلباتها التنموية بجهد منفرد دون اللجوء إلى غيرها من الدول لتبادل و تقاسم المنافع المشتركة، كما أن هذه المتغيرات العالمية تحتاج إلى نوع من المخاطرة وتقل هذه الأخيرة مع زيادة التعاون ما بين الدول.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

أولا: تعريف التكامل الاقتصادي

1. **التعريف اللغوي:** كلمة تكامل "**intégration**"هي ذات أصل لاتيني،تم استعمالها بداية من عام 1620م في قاموس "اكسفورد الانجليزي "، وتعني "تجميع الأشياء كي تؤلف كلا واحدا ". وهذا المعنى يتماشى مع المعنى الدارج لكلمة تكامل التي تدل على ربط أجزاء ببعضها البعض لتكون كلا واحدا[1].
2. **التعريف الاصطلاحي:** هناك العديد من التعاريف التي حاول الاقتصاديين إعطاءها لمفهوم التكامل الاقتصادي نذكر منها:[2]

- تعريف **بندر**"**pinder**": يعرفه على أنه إزالة للفواصل بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء للعمل على خلق و تنفيذ سياسات مشتركة .
- تعريف **بيلا بالاسا** "**p.balasa**": يعرفه بوصفه عملية و حالة، وعملية يتضمن التدابير التي يراد بها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول قومية مختلفة.
- تعريف **ماكسيموفا** "**Maksimova**": يعرفه على أنه عملية تنمية العلاقات الراسخة والعميقة لتوزيع عنصر العمل بين الاقتصادات الدولية، وهذه عملية لتشكيل كيان اقتصادي دولي داخلا في إطار مجموعة من الدول والتي لها نفس النظام الاجتماعي والاقتصادي.

---

[1] نزيه عبد لمقصود مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 11- 12.

[2] حسين فرج جويح، **التكامل الاقتصادي والصناعات البترو كيماوية**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة ، ص 13.

- **تعريف ماخلوب "Machlup"**: يعرفه على أنه أحد الوسائل التي تزيد من رفاهية الأمم عن طريق ترتيبات تزيد من رفاهية كل دولة داخل المجموعة المتكاملة أو بعض الدول الداخلة في المجموعة.

- تعريف **روبينسون "Robinson"**: يعرف على أنه كفاءة استخدام الموارد و حرية انتقال السلع و عناصر الإنتاج و انعدام الحواجز بين الدول المشتركة[1].

نجد من خلال التعريفات السابقة أن اختلاف وجهات النظر حول تعريف التكامل الاقتصادي يعود في الغالب إلى درجة أو نوع التعاون الاقتصادي قيد التعريف لكن هذه التعاريف تتفق جميعا من حيث تركيزها على إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المتكاملة.

ثانيا: علاقة التكامل مع بعض المصطلحات

يوجد الكثير من الخلط في استعمال مصطلح التكامل الاقتصادي وبقية المصطلحات الأخرى المشابهة مثل: التعاون، التنسيق، الاندماج الاقتصادي...، وسنحاول توضيح هذه المصطلحات:

1. **التعاون الاقتصادي:** يهدف إلى تحقيق منفعة اقتصادية مشتركة، عن طريق تبادل منح الامتيازات اللازمة لتسهيل وتنمية المبادلات التجارية والاقتصادية بين دولتين أو أكثر، بحيث يتم تحديد مجالات التعاون والتسهيلات والامتيازات التي تقدمها كل دولة. ويكون هذا عن طريق مبدأ المعاملة بالمثل أو وفقا لتنظيمات أخرى. وفي إطار التعاون الاقتصادي تحتفظ الوحدات الاقتصادية لكل دولة مشتركة في هذا التعاون بخصائصها المتميزة واستقلاليتها. وأبرز ما يميز التعاون الاقتصادي أنه يقوم على أساس تحقيق منافع مشتركة وبصورة منافسة لجميع أطراف التعاون، ويهدف إلى تسهيل عمليات التبادل الدولي والتخفيف من العقبات القائمة في وجه تطوير العلاقات الاقتصادية الدولية، أما التكامل الاقتصادي، فيهدف إلى أكثر من ذلك. فبالإضافة إلى كونه يسعى إلى القضاء النهائي على الحواجز والقيود والمشكلات في مسار العلاقات الاقتصادية الدولية[2].

فإننا نجده يرتبط بتحقيق تغيرات وإحداث آثار هيكلية في اقتصاديات الدول الأطراف في الاتفاقية متجانسة ومتقاربة اقتصاديا واجتماعيا،ويتخذ مستويات متفاوتة مثل: منظمة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق

[1] حسين فرج جويح، مرجع سابق، ص 13

[2] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص 15- 16

المشتركة على التعاون الاقتصادي الذي قد يقوم بين اقتصاديات متجانسة أو اقتصاديات مختلفة ومتعارضة ويمكن أن تشمل عدت مجالات لا حصر لها[1].

2. **التكامل الاقتصادي والتكتل الاقتصادي:**التكتل الاقتصادي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء. ويعبر عن تطابق الجانب النظري مع الجانب العملي فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي. ويعبر مفهوم التكامل الاقتصادي أيضا على مستوى معين Level من مستويات التكامل، وهو يمثل صورة من صور هذا الأخير وهذه الصور هي:

منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة الاتحاد الاقتصادي[2]، سنتطرق لها لاحقا.

3. **التكامل الاقتصادي والاندماج الاقتصادي:** وهنا نلاحظ أن مسألة التخصص التي أثارها بعض المفكرين كهدف للتكامل الاقتصادي، تظهر من خلال فكرة الاندماج عن طريق التكامل. فحدوث عملية الاندماج بين مجموعة من الدول قد يدفعها أن تطبق التخصص، في حين أنه ليس بالضرورة أن تندمج الدول التي تتخصص في ما لديها من ميزة نسبية. ومؤيدو فكرة الاندماج في التكامل كثيرون، فنجد من يرى بأن التكامل بطبيعته اندماجي، حيث يعتبر الحل الوسيط بين إعادة تنظيم الاقتصاد الدولي على أساس مبدأ حرية التجارة وتفتت العالم إلى وحدات اقتصادية صغيرة تعجز الوسائل المتاحة لكل منها عن الوصول بها إلى المستوى المرغوب فيه من الرفاهية الاقتصادية. ومن هذا المنظور تتحقق الطبيعة الاندماجية للتكامل حيث أنه يتضمن إذابة الاقتصاديات الوطنية المختلفة في اقتصاد واحد كبير[3].

وهذا الاتحاد الاندماجي في طبيعة التكامل قد عبر عنه بعض الاقتصاديين باستخدام مصطلح الاتحاد الاقتصادي Economique Union ...

4. **التكامل الاقتصادي والتدويل الاقتصادي:**التدويل الاقتصادي اتجاه شامل للتطور العالمي يتم عفويا بغض النظر عن طبيعة الأنظمة الاقتصادية و الاجتماعية .

---

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، المرجع نفسه، ص16

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية "من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2006، ص 21.

[3] إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2008 ، ص 195

اصطلاح التدويل الاقتصادي (التبعية الاقتصادية) يعني علاقة ارتباط من جانب واحد بين الدول الأكثر تطورا و تلك الأقل تطورا لصالح الأولى على حساب الثانية هذا في الوقت الذي ينظر فيه إلى التكامل الاقتصادي على أنه ترتيب إقليمي يسعى إلى إقامة علاقات اقتصادية متكافئة لمنفعة كافة الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية[1] .

ثالثا: أهداف التكامل الاقتصادي

إن التكامل الاقتصادي ليس مجرد ظاهرة اقتصادية استثنائية كرسها النظام العالمي وأعطاها مكانة كبيرة بقدر ما هو توجه أصيل ودائم تسعى دول العالم باختلاف مستوياتها وحجمها الاقتصادي إلى تحقيقه. ويهدف التكامل الاقتصادي إلى تحيق عدة مزايا ليست اقتصادية فقط بل قد تكون سياسية، اجتماعية وعسكرية.

1. **الأهداف الاقتصادية** :تتمثل في: [2]

- مزايا الإنتاج الكبير لأن اتساع حجم السوق يوجه الاستثمار توجيها اقتصاديا سليما؛
- تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق واسع حيث من المفروض أن التكامل يؤدي إلى تقسيم العمل الفني والوظيفي؛
- تسهيل عملية التنمية الاقتصادية لأن اتساع حجم السوق ووفرة عنصر العمل يساهمان في إيجاد فرص جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والدخل والتشغيل؛
- رفع مستوى الرفاهية لدى المواطنين و ذلك بتوفير السلع الاستهلاكية بأسعار منخفضة نتيجة إزالة الرسوم الجمركية من جهة و تخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع رقعة الإنتاج من جهة أخرى؛
- التقليل من الاعتماد على الخارج وهذا ما يؤدي إلى محدودية التأثير بالتقلبات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في المجتمعات خارج المنطقة؛

[1] إيمان عطية ناصف، المرجع نفسه، ص 199.

[2] بن ناصر محمد، **المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2008، ص 11.

- وضع خطط مشتركة للتنمية تسمح بتعبئة الموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى تفادي الاختناقات التي كثيرا ما تعترض تنفيذ المشروعات بصفة فردية؛

- يهدف التكامل إلى تقوية الدول الأعضاء في السوق العالمية، ويزيد من قوة المساومة لديها وذلك لأن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تحكم الدول الأعضاء مجتمعة في نسبة لا بأس بها من التجارة الدولية تكون في العادة أكبر من تلك التي تتحكم فيها كل دولة على حدا. كما يعمل التكامل على تحسين معدل التبادل الدولي، نتيجة تحسين أو زيادة قوة المساومة لديها وبالتالي تستطيع استيراد السلع الأجنبية بأسعار أقل وتصدير السلع المحلية أعلى مما لو كانت عليه كل دولة عضو منفردة[1].

2. **الأهداف السياسية:** وتتمثل في:

- تقليل المنازعات بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية والتخفيف من حدة العنصرية فيما بينهم؛

- التقريب بين المواقف ووجهات النظر اتجاه المشاكل والصراعات الدولية؛

- تكوين مدخل للتعاون الأمني لمشترك خاص وفي ظروف العدوان والحروب الإقليمية والدولية.

3. **الأهداف الاجتماعية:** تتمثل في:

- يؤدي التكامل إلى حرية انتقال الأفراد والعمالة بين مجموعة من دول التكامل مما يعني تبادل القيم الحضارية بينهم؛

- يتيح إمكانية إثراء الحياة الفكرية والثقافية لأطراف التكامل[2].

4. **الأهداف العسكرية** :قد يكون الهدف من وراء التكامل الاقتصادي الرغبة في تكوين وحدة عسكرية بين الدول الداخلة فيه لمواجهة العالم الخارجي...، إذ أصبح النظر إلى التكامل الاقتصادي على أنه أداة تستطيع بمقتضاها الدول أن تؤمن نفسها ضد احتمالات الغزو الخارجي، ولذلك تلجأ الدولة الكبيرة أو

[1] بن ناصر محمد، المرجع نفسه، ص 11

[2] إيمان ناصف عطية، مرجع سابق، ص 204

الصغيرة منها إلى التكامل الاقتصادي الذي يمكنها من[1] الحصول على المعونات الخارجية العسكرية والحربية، كما يمكنها أيضا من إقامة قواعد عسكرية داخل أراضي الدول الأعضاء[2].

رابعا: خصائص التكامل الاقتصادي

تتمثل خصائص التكامل الاقتصادي في:

- الضخامة من حيث مواردها وإنتاجها واتساع أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية، وتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها؛
- حرية تنقل السلع، الخدمات،الأشخاص، رؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكتلة؛
- المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة في المنطقة التكاملية و لها سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى خارج نطاق التكتل؛
- ارتفاع نسبة التجارة البينية في مجمل تجارتها الخارجية وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجة عن المنطقة التكاملية هذا ما يؤدي إلى الارتباط بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصادياتها وأسواقها؛
- قوتها في التفاوض على المستوى الدولي لغرض الدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الاقتصادية الأخرى، ومن ثم تكون الدول التي تنتمي إلى التكتل في موقع أفضل من ناحية المساومة أو المفاوضات مهما كان شكله؛
- توفير مزايا ومكاسب تعجز الدولة منفردة عن تحقيقها؛
- الاستفادة من رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة التكاملية؛

[1] بن ناصر محمد، مرجع سابق، ص 13

[2] المرجع نفسه، ص 13

- تحقيق نمو اقتصادي مستمر كنتيجة للآثار الديناميكية المتعلقة بحجم السوق وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة المنافسة الناتجة عن فتح الأسواق[1].

المطلب الثاني: نشأة التكامل الاقتصادي

ترجع فكرة التكتلات الاقتصادية إلى أكثر من قرن فقد نشأ أول تكتل في ألمانيا قبل وحدتها، ثم أعقبتها تكتلات أخرى مثل تكتل المستعمرات الانجليزية مع الدولة الأم التي عرفت سياسة التفضيل الإمبراطوري، وكذلك تكتل فرنسا مع مستعمراتها وغير ذلك من التكتلات الأخرى[2]. لهذا نقول أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية،اتخذتها مجموعة من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة أو رأس مالية أو اشتراكية، وهذا من أجل مواجهة مختلف التحديات والتحولات التي شهدها العالم في تلك الفترة، فظهرت التكتلات كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة لتحرير التجارة بين عدد من الدول[3]. فظهرت التكتلات الاقتصادية في صورة مشروعات فردية قدمتها أمريكا للدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط، مثال ذلك "مشروع مارشال"الذي يهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية لدول أوروبا الغربية بغية محاصرة المد الشيوعي.

وقد كانت شعوب أوروبا أول من ساهم في نشأة هذه التكتلات وذلك بحكم ما تعرضت له من أزمات اقتصادية نتيجة للحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت هذه الدول منهارة اقتصاديا وعاجزة عن النمو فأدركت أن التكتل هو الحل لإعادة بناء اقتصادياتها ومواجهة السيطرة المفروضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ومواكبة مختلف التطورات الكبيرة في العلم والتكنولوجيا.

من هنا تكتلت دول أوروبا الغربية في شكل سوق مشتركة سنة1957، وكانت هذه الأخيرة صورة مثلى للعديد من الاقتصاديين والسياسيين الذين اعتبروه نموذجا يحتذي به بين مجموعات دولية أخرى. ثم تلتها مجموعة من التكتلات فأنشأت منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية، السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى إنشاء منطقة الكوميكون في أوروبا الشرقية[4]. في المنطقة العربية تم إنشاء السوق العربية

---

[1] عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة حالة تجارب مختلفة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط . (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية . جامعة الجزائر . 2007، ص 36

[2] حسين زكي أحمد، وهبي غبريال ،**إفريقيا والتكتلات الرأس مالية الأوروبية**، الدار القومية للطباعة والنشر،القاهرة، ص 11

[3] زينب حسين عوض الله ،**الاقتصاد الدولي نظرة على بعض القضايا المعاصرة**، الجامعة الجديدة للنشر، السكندرية، مصر، 1999، ص 31

[4] يسرى الجوهري، **دراسات في جغرافيا الموارد الاقتصادية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1975، ص 27

المشتركة. أصبح ينظر إلى هذه التكتلات على أنها ضرورة ملحة خاصة في مرحلة تطور القوى المنتجة التي وصلت إلى مستوى معين من التطور والتقدم ساعد في ذلك العلم والتقنية و تزايد الإنتاج والتعميق في الحاصل في عملية تقسيم العمل الدولي[1]، وتزامنا مع التغيرات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي انطلاقا من سبعينات القرن الماضي، والتي تمثلت في انهيار نظام بريتن وودز والتحول إلى نظام الأسعار المعومة والتقلبات الحادة في أسعار الصرف للعملات الرئيسية، وارتفاع أسعار الطاقة، وزيادة أزمة المديونية الخارجية[2]، وفي الثمانينات من القرن الماضي ارتبط التكامل الاقتصادي بمبدأ الكفاءة الإنتاجية من خلال استغلال الإمكانيات البشرية والموارد المادية ضمن منطقة اقتصادية لا تتعدى الحدود الوطنية، وقد أخذت الدعوة للتكامل الاقتصادي تتوسع وتتزايد أهميها في أواخر القرن العشرين فازداد عدد الدول التي اعتمدت سياسة التكامل الاقتصادي في العالم سواء كانت هذه الدول متقدمة أو نامية[3].

المطلب الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي ومقوماته و مزاياه:

أولا: مراحل التكامل الاقتصادي

فرق العديد من الباحثين بين درجات أو أشكال التكامل الاقتصادي فنجد مثلا " بيلا بالاسا " وضع درجات التكامل الاقتصادي على الترتيب التالي: منطقة التجارة التفاضلية، منطقة التجارة الحرة، السوق المشتركة،الوحدة الاقتصادية، التكامل الاقتصادي التام، في حين يرى البعض الآخر أن درجات التكامل تشمل فقط منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، الوحدة الاقتصادية، كما يضيف فريق ثالث من الاقتصاديين الاتحاد النقدي، وفيما يلي سنعطي أهم درجات التكامل الاقتصادي:

1. **اتفاقية التجارة التفضيلية (Préférentiel Trade Agreement (PTA:**من أجل تنشيط التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر، تقوم هذه الأخيرة بإقامة منطقة تجارة تفاضلية، والتي نعني بها اتفاقيات تجارية تتم بين مجموعة من الدول تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية سواء كانت جمركية أو غير جمركية على الواردات التي تتم بينها دون إلغائها كلية، مع الحفاظ أو الزيادة من العوائق على السلع المستوردة من الدول

---

[1] المرجع نفسه، ص 27,

[2] أسامة المجدوب، **الجات والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش** . ط1، الدار المصرية اللبنانية، مصر 1996، ص 22.

[3] مقروس كمال، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغربية**،رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، 2014/2013، ص 3

الغير الأعضاء في منطقة التفضيل. ومن أمثلة هذا النوع من الاتفاقيات التفضيلية العوائق التي فرضتها الدول الأوروبية على وارداتها من الدول النامية[1].

2. **منطقة التجارة الحرة:** فيها تلغى التعريفات الجمركية والقيود الكمية على تحركات السلع بين البلدان المشتركة فيها مع احتفاظ كل بلد بتعريفاته الجمركية إزاء الدول غير المشتركة . فالدول غير ملزمة بتعديل اتفاقاتها التجارية المعقودة بينها وبين الدول الأخرى غير الأعضاء إذ أن الدول المشتركة لها حرية تقرير سيادتها التجارية وتعديلها لذا فإن هذه المناطق تكون عرضة لحدوث الانحرافات ... ، والتي تنجم عن عدم إتباع سياسات موحدة اتجاه الدول غير المشتركة في المنطقة فيما يختص بالرسوم الجمركية ولا تضمن اتفاقيات قيام هذه المناطق عادة إجراءات بشأن تنسيق التشريعات الضريبية والسياسات الإنتاجية والنقدية وغيرها، وتعد منطقة التجارة الحرة أبسط أنواع التكامل الاقتصادي وغالبا ما يقتصر قيامها على التجارة في منتجات معينة زراعية أو صناعية أو غيرها[2].

3. **الاتحاد الجمركي:** يكمن وجه الشبه بين الاتحاد الجمركي منطقة التجارة الحرة في إلغاء القيود الجمركية وتحقيق التحرير التجاري بين الدول الأعضاء، ولكن أهم ما يميز الاتحاد الجمركي أنه يعمل على إيجاد نوع من التنسيق بين الأعضاء من حيث السياسة التجارية ، المتبعة اتجاه الدول غير الأعضاء فيقوم الاتحاد بفرض معدلات موحدة للتعريفة في مواجهة كافة دول العالم خارج الاتحاد ومن أشهر الأمثلة للإتحاد الجمركي هو الإتحاد الأوروبي والذي تكون عام 1957من ألمانيا الغربية، فرنسا، إيطاليا، اللكسومبورغ وهولندا وكذلك تكون اتحاد جمركي في 1834 بين عدد كبير من الولايات الألمانية تمهيدا لتوحيد ألمانيا في عام 1870م[3].

4. **السوق المشتركة:** تلغى فيها القيود على تحركات عناصر الإنتاج و ذلك بالإضافة إلى الشروط الخاصة بمرحلة الاتحاد الجمركي و من شأن ذلك أن يعمل على إعادة توزيع هذه العناصر بشكل يؤدي إلى الرفع من إنتاجيتها كما يشار إلى أن هذه المرحلة تنطوي على قدر من التنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء.[4]

---

[1] عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص 10

[2] عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفي،**الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 232

[3] عبد الرحمن يسري أحمد، إيمان محب زكي، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية 2007، ص ص 194 . 195

[4] حسين فرج جويح، مرجع سابق، ص . 16

5. **الاتحاد الاقتصادي:** يعتبر الاتحاد في حد ذاته غاية، إذ يهدف إلى توحيد الإجراءات المتعلقة بالتنسيق التام للسياسات الاقتصادية و المالية و النقدية والاجتماعية و مواجهة التقلبات التي تتعرض لها الدول الأعضاء، ولقد أخذت دول السوق الأوروبية مرحلة تسير خلالها في هذا الاتجاه مند أواخر الستينات[1].

6. **الاتحاد النقدي:** عندما يقوم الاتحاد الاقتصادي بإصدار عمة نقدية واحدة تكون بصدد الاتحاد النقدي Monterey Union ومثل هذا الاتحاد نراه في حالة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أحدث الأمثلة العالمية للاتحاد النقدي هو الاتحاد النقدي الأوروبي، فمنذ توقيع معاهدة ماستريخت في فيفري 1992 والتي تهدف إلى إنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي والدول الأوروبية تسعى للوصول إلى إصدار عملة موحدة، والتي تبلورت بداية من جانفي 1999م[2].

7. **التكامل المالي:** و يعد أحدث درجات سلم التكامل الاقتصادي الإقليمي[3].

ثانيا: مقومات التكامل الاقتصادي

من الطبيعي أن نجاح عملية التكامل الاقتصادي يتوقف على مدى ما يتوفر له من مقومات والمقصود بالمقومات تلك الوسائل التي تؤمن تحقيق التكامل الاقتصادي وتؤمن تواصل و تطور عملية التكامل ذاتها ويمكن إيجازها فيما يلي:

- **المقومات الاقتصادية:** والتي تتركز في:

- الموارد الاقتصادية والمادية والبشرية والتقنية؛
- الأسواق بأنواعها؛
- البنى التحتية وآليات النظام الاقتصادي[4]؛

وتمثل هذه العناصر مقومات النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي التي يجب أن تتوفر بالكم والنوع المناسبين، والتنوع اللازم لقيام عملية التكامل حيث تمثل وفرة الموارد جانب العرض وتمثل الأسواق جانب

---

(1) فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، بدون سنة نشر، ص 14

(2) عبد الرحمن يسري أحمد، إيمان محب زكي، مرجع سابق، ص 197

(3) سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005 ، ص . 44

(4) حسين فرج جويح، مرجع سابق، ص 20

الطلب. ويتطلب الأمر لاستخدام الأسواق وتوظيف الموارد بشكل فعال توفر البنية التحتية المناسبة، وآليات النظام الاقتصادي الملائم لتنظيم النشاط الاقتصادي[1].

- **المقومات السياسية:**

وتتجلى المقومات السياسية بصورة رئيسية، في توافر إرادة سياسية مشتركة وقدر كاف من التوافق بين الأنظمة السياسية العامة والاقتصادية والاجتماعية والعلاقات السياسية بين الدول أو بالأحرى بين حكوماتها قائمة على الاعتراف والاحترام المتبادلين، وحسن الجوار. وتكتسب هذه المقومات أهمية أكبر للتكتلات الاقتصادية التي تجمع بين بلدان نامية، بالنظر للدور الكبير الذي تلعبه الدولة في هذه البلدان من جهة وضعف الروابط الاقتصادية الفعلية فيما بينها من جهة أخرى[2].

- **المقومات الثقافية:** تعتبر المقومات الثقافية عاملا أساسيا ومهما بين الدول المتكاملة، وذلك لأن اختلاف العادات والتقاليد والدوافع الاجتماعية يمكن أن يؤدي إلى إعاقة التكامل إلى حد بعيد. وفي نفس الوقت فإن وجود تقارب في هذه المقومات يؤدي إلى وجود فرص أكبر لنجاح التكامل، خصوصا إذا وصل إلى مراحله المتقدمة "السوق المشتركة". والتي تمتزج فيها عوامل الإنتاج المختلفة والتي تتطلب وجود مثل هذا النوع من الانسجام والتآلف. إلا أن هذه المقومات ليست وحدها الكفيلة بنجاح أي تكامل، بل إن بعض التجارب التكاملية الناجحة لم تولي لها اهتماما كبيرا مثال ذلك الاتحاد الأوروبي[3].

ثالثا: مزايا التكامل الاقتصادي

من الممكن أن يحقق التكامل الاقتصادي بين الدول المتكاملة العديد من المزايا، وهذه المزايا ليست ضربا من الخيال فقد حققتها لنفسها مجموعة من الدول التي أخذت التكامل الاقتصادي مأخذ الجد، ويمكن إبراز هذه المزايا على النحو التالي:

---

[1] المرجع نفسه، ص 20

[2] عبد الرحمن روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي "2010/2000"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2013،ص 23

[3] بن ناصر محمد، مرجع سابق، ص 22

1. تقسيم العمل بين الدول المتكاملة: من أهم ما ينتج عن قيام التكامل الاقتصادي هو تقسيم العمل بين الدول المتكاملة، و ذلك على أساس من التخصص حيث تقوم كل دولة من دول التكامل بإنتاج السلعة التي تتميز في إنتاجها بميزة نسبية وهذا يؤدي إلى قصر الإنتاج على المنتجين الذين يتمتعون بالكفاءة الإنتاجية العالمية . وبذلك تتحقق مصلحة المنتج الذي يسعى لتحقيق الربح، كما تتحقق مصلحة المستهلك كذلك حيث يحصل على السلعة من المنتج الذي ينتجها داخل السوق بأقل تكلفة، وبالتالي يحصل عليها هو بأقل ثمن أيا كانت الدولة التي يتبعها المنتج طالما أنا إحدى الدول الداخلة في أطار التكامل[1].

2. اتساع حجم السوق: يعمل التكامل الاقتصادي على حل مشكلة ضيق الأسواق وبذلك تجد المنتجات المختلفة أسواقا أوسع ومجالات أكبر، ومنه خلق صناعات جديدة استجابة لكبر حجم الطلب الداخلي. وبالتالي اتساع الدائرة التي تصرف فيها الدول الأعضاء منتجاتها نظرا لانفتاح أسواق الدول الأخرى الأعضاء أمامها بعدما كانت مقفلة بسبب الرسوم والحواجز الجمركية العالية، ولاشك أن هذا الاتساع في السوق وما يتبعه من نمو الطلب على منتجات الدول الأعضاء يترتب عليه عدة نتائج اقتصادية هامة، كزيادة الإنتاج وتشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة وبذلك تحقيق الحجم الكبير في الإنتاج. كما يؤدي اتساع حجم السوق إلى زيادة التخصص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكتل[2].

3. حرية تنقل عناصر الإنتاج: عند قيام تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول، يجعل عناصر الإنتاج تتحرك داخل المنطقة التكاملية بدون قيود، مما يسمح بتطوير الإنتاج وتخفيض تكاليفه وتحسين المنتجات. وهذا ما يزيد من نسبة التوظيف لعناصر الإنتاج والعوائد التي تحصل عليها، وبالتالي زيادة مستوى الإشباع للمستهلكين وزيادة رفاهيتهم.

فانتقال رؤوس الأموال من الدول التي لها فائض منه إلى الدول التي تفتقر إليه يؤدي إلى إعادة توزيع مكافآت رأس المال من الدول التي لها فائض فيه، مستوى منخفض من الأجور وضغط ديموغرافي اتجاه الدول التي تعاني نقص من اليد العاملة، فالاستمرار في هذه العملية في المدى المتوسط والطويل يعني

---

[1] ذ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سابق، ص 31

[2] آسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2007/2006، ص38- 39

التوازن في مستويات الأجور في المنطقة التكاملية ويؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد مما ينجم عنه توفير السلع والخدمات بصورة أكثر بكثير قبل التكامل[1].

4. زيادة قوة التفاوض: من مزايا التكامل الاقتصادي أنه يعمل على تحسين شروط التبادل فالمعروف أن شروط التبادل التجاري بين أي دولة والعالم الخارجي تكون أكثر مراعاة لمصلحة الدولة القوية اقتصاديا لأنها في هذه الحالة تتمتع بالمساومة الاحتكارية والتي تمكنها من تحديد أو تعديل شروط التبادل بينها وبين العالم الخارجي وفقا لمصلحتها الخاصة، فالتكامل الاقتصادي يعطي للدولة المتكاملة قوة وأهمية خاصة في المجال الدولي أكبر بكثير مما كان لكل واحدة منها قبل التكامل فيصبح بإمكانها أن تنال منافع أوفر من وراء إملاء شروطها ومطالبها على الدول الأجنبية بما يحقق مصلحتها وتفسير ذلك يعود إلى:

- التكتلات الاقتصادية كثيرا ما تزيد من ترجمة التحكم في إنتاج وتداول بعض السلع الهامة وهي بذلك تمكن الدول الأعضاء فيها ككل من إملاء شروطها ومطالبها عندما تبيع لها هذه المنتجات مما يحقق مصلحتها الخاصة.

- تتحكم التكتلات الاقتصادية في شراء العديد من السلع من العالم الخارجي بشروط أكثر مراعاة لمصلحتها بأحسن الشروط والأسعار وإلا فقدت هذه السوق الحيوية ذات الأهمية الفعالة[2] بالنسبة له،أو بالاختصار فإن التكامل يحقق للمجموعة مركزا قويا في مجال المساومة والتعاون مع الاقتصاديات الخارجية[3].

5. زيادة معدل النمو الاقتصادي: يؤدي التكامل الاقتصادي في الدول الأعضاء عن طريق تشجيع وتحفيز الاستثمار، فاتساع نطاق السوق وما يتبعه من زيادة الطلب، والتركيز على مبدأ تقسيم العمل والكفاءة في استخدام وتوزيع الموارد، سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الوفورات الاقتصادية عن طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج وهذا فضلا عن تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج وما يتولد عنه من زيادة الاستخدام الأفقي لرأس المال على نطاق إقليمي واسع، بحيث يشمل مختلف الصناعات والمناطق ويزيد من تكامل الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية.

---

[1] عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص 21

[2] صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989 /2007**، دار الحامد للنشر والتوزيع ،الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص 66

[3] المرجع نفسه، ص 66

والمهم هو الالتفات إلى أهمية زيادة الحافز على الاستثمارات في تنمية الموارد الاقتصادية للدول المتكاملة، فتحرير حركة النقل والتوطن لرؤوس الأموال داخل دول التكتل فضلا عن الظروف الاقتصادية الجديدة التي تزيد من توقعات رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال من المناطق المتطورة إلى المناطق المتخلفة داخل نطاق المنطقة التكاملية حيث يتيسر استغلال موارد جديدة في الزراعة والصناعة والخدمات وغيرها، وبذلك يتوقع أن يسفر التكامل الاقتصادي عن تحقيق العديد من المزايا للدول المتكاملة، كحل مشكلة ضيق السوق وتنويع فرص استغلال الموارد ....، الأمر الذي يرمي إلى إظهار المهارات والقدرات وتنميتها بالإضافة إلى تسهيل عمليات تكوين رأس المال وزيادة معدل النمو الاقتصادي[1].

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي

المطلب الأول: النظرية الوظيفية

هناك عدة أسباب ساهمت في ظهور هذه النظرية بعضها يعود إلى إفرازات الحربين العالميتين وما صاحبها من أزمات اقتصادية كأزمة الكساد الكبير 1929 والحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية وظهور أنظمة تسلطية، وقد ساهمت هذه العوامل في دفع بعض المنظرين إلى بلورة أفكار النظرية الوظيفية الأصلية، التي كان من أهم دعاتها الباحث البريطاني "دافيد متراني" الذي ترك آثارا واضحة على نظريات التكامل المعاصر[2]. وتنقسم إلى:

أولا : النظرية الوظيفية الأصلية:

تعتبر النظرية الوظيفية الأصلية كمنهج للتكامل، إذ تتضمن كل حالات الاندماج الجزئي حيث يتم تفويض بعض الوظائف الحكومية إلى الوحدات المشاركة على المستويين الأعلى والأدنى من صناعة القرار. أي أن الاندماج الشامل يتوقف على أهمية هذه الوظائف في السياسات المحلية للوحدات المشاركة ويرى "متراني" أن التعقيدات المتنامية للأنظمة الحكومية أدت إلى الزيادة الكبيرة للأعمال غير الحكومية مما يمكن من تحقيق التكامل وأن نمو مثل هذه الأعمال وطنيا يساهم في تعدد التعاون الدولي. وفي نظر هذا الباحث هناك ما يعرف بالتشعب، حيث يؤدي التعاون في المجال التقني إلى التعاون في المجالات الأخرى.

---

[1] آسيا الوافي، مرجع سابق، ص 39

[2] محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،1990، ص227

ويستخلص من مسألة الحرب العالمية الثانية بأن الدولة كانت تفتقد إلى القدرة في الحفاظ على السلم وتحقيق الرفاهية وأن الحروب كانت تنشب من تقسيم العالم إلى وحدات وطنية مستقلة[1].

ثانيا: النظرية الوظيفية الجديدة

سعت هذه النظرية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية إلى معالجة القصور الذي شاب النظرية الوظيفية الأصلية، وقد جمعت هذه النظرية المحدثة إسهامات كل من أرنيست هاس "Ernist Hass" وأميتاي إتزيوني Amitai Etzioni وكارل دويتش"Karl Deutsch"، الذين أكدوا على توفر عدد من الأسس التي تساعد على تغذية المسيرة التكاملية[2]:

1. توفر ثقافة مشتركة تقرب بين منظومة القيم التي تتبناها الفئات الاجتماعية في الدول المعنية وتنشئ اتفاقا عاما بينها حول ما يعتبر عناصر رفاهية في حياتهم، وهذا ما يجعل التكامل يقع ضمن إقليم معين، أي الاعتماد على مفهوم التكامل الجهوي الإقليمي بدلا من التكامل على النطاق العالمي كما نادى به الوظيفيون القدامى.
2. وجوب تخصيص موارد اقتصادية كافية والشروع في المجالات الحيوية التي تحتل مكانة متميزة في اقتصاديات الدول المتكاملة، وهذا من أجل إنجاز العمل المشترك وتحقيق رفاهية المجتمع.
3. وجوب إقحام جماعات المصالح والنخب والأحزاب السياسية في هذه العملية مع ضرورة وجود أطر مؤسسة يوكل إليها الحد الأدنى من القرارات لتكون بذلك مؤسسات إقليمية تتجاوز في قراراتها الحدود الوطنية أي أن البعد المؤسسي فوق الوطني يشغل موقعا.

ومن خلال دراسة أرنست هاس لهيئة الصلب والفحم الأوروبية، حيث يسلم هاس بأن قرار القيام بعملية تكاملية أو معارضتها تعتمد على توقعات الكسب والخسارة من قبل القوى الرئيسية التي ستدخل في إطار التكامل وفي دراسة ل هاس بالتعاون مع فيليب شوميتر أشار الباحثان إلى ثلاث متغيرات يبدو أنها تدخل في إمكانية تحقيق ما نسميه بالتكامل السياسي انطلاقا من قاعدة التكامل الاقتصادي وهذه المتغيرات هي:

- المتغيرات القاعدية؛

---

[1] آسيا الوافي، مرجع سابق، ص 12

[2] بوشول السعيد، **واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية و آفاق** (غير منشورة)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص13

- المتغيرات لخطة التكامل الاقتصادي؛
- المتغيرات الحركية؛

ولاحظت الدراسة أن تحول الوحدة الاقتصادية إلى وحدة سياسية تتوفر على فرصة أكبر في المجتمعات الصناعية الديمقراطية كما هو الحال في أوروبا الغربية. وأهم الانتقادات الموجهة للنظرية الوظيفية والوظيفية الجديدة هي:

- صعوبة أو استحالة فصل النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛
- أن الدول بشكل عام لن تبدي رغبة كافية في التخلي عن وظيفتها السياسية للسلطات؛
- هناك بعض الوظائف الاقتصادية والاجتماعية غير مؤهلة للانتشار[1]؛
- أن إرادة التكامل أو الوحدة السياسية مرتبطة بإرادة الأطراف أكثر من ارتباطها بالوظيفة الاقتصادية والاجتماعية[2].

المطلب الثاني: النظرية الاتحادية

تسعى هذه النظرية إلى إقامة دولة إقليمية تتخذ شكل وحدة فدرالية، حيث تحتفظ الدول الوطنية بسلطة إصدار القرارات والتشريعات اللازمة وفقا لما يتفق عليه المجلس الأعلى الذي يدير عددا من الأمور التي تهمها جميعا. ويمكن إقامة دولة اتحادية في إقليم تتواجد في أقطاره درجة عالية من التشابك في المصالح، وتتوفر فرص النجاح أمام هذا التحول في حالتين:

الحالة الأولى: أن يكون قد تولد لدى مختلف الفئات الاجتماعية شعور بأن التجمع الإقليمي قادر فعلا على تحقيق قدر من الرخاء والرفاهية يفوق ما تحققه الدولة لوحدها ويمكن القول أن هذا الأسلوب يعتمد على قاعدتين:

- **القاعدة الأولى:** توافق مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة وتيقنها أن دولة الوحدة سوف تخدم مصالحها أفضل مما هو حال الدولة الواحدة وهذا ما يسمى بقاعدة الكفاءة.

---

[1] بوشول السعيد ،المرجع نفسه، ص 13- 14

[2] المرجع نفسه، ص 13، 14.

القاعدة الثانية: تسيير الأمور في دولة الوحدة سوف يعطيها فرصة المشاركة في اتخاذ القرار وهذا يمكن تسميته بقاعدة الديمقراطية.

الحالة الثانية: رفض عدد من الفئات الاجتماعية خضوع الحكومات الوطنية لتسلط فئات تسعى إلى تعظيم مصالحها على حساب باقي فئات المجتمع، وتكون الفئات المتسلطة في البلدان المتخلفة متناحرة فيما بينها، ومن ثم ترى الفئات الاجتماعية الرافضة لهذا الأمر من المصلحة التحول من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي، ولقد كان لهذا الاعتبار أهمية في الحالة الأوروبية فرأت الكثير من الفئات ومنها الفرنسية بزعامة "جان مونييه" (أن نهج التكامل هو نهاية لمحاولات ألمانيا المتكررة في السيطرة على أوروبا)[1].

المطلب الثالث: النظرية التعاملية

قد رأت هذه الأخيرة أن من غير المقبول القفز إلى خلق سلطة مركزية سواء كانت سلطتها محدودة أو واسعة، وأنه من الأفضل الانطلاق بخلق تنظيمات تتولى عددا من الشؤون الفنية التي لا تثير أية حساسية لدى الفئات الاجتماعية القائمة، ويرى أصحاب هذه النظرية وفي مقدمتهم "**كارل دويتش**" أن هذا الأمر سيقضي على الكثير من التعقيدات التي تثير حساسية الدول وتنفر من عواقب فقدانها سيادتها، وما قد يترتب عليه من خسائر بفقدان ما أمكن تحقيقه في السابق. وبناء عليه يفضل إتباع منهج تعاملي يعمل على تشجيع وتكثيف المعاملات بين الفئات الاجتماعية المختلفة في الدول المعنية دون الالتزام بأطر مؤسسية معينة أو مراحل محددة تتولى الشؤون الإقليمية خشية أن تتحول بذاتها إلى عقبة في وجه التكامل مكتفيا بإقامة ما يلزم من مؤسسات لإدارة شؤون المعاملات التي يجري تكثيفها[2].

المبحث الثالث: ماهية التجارة البينية:

تلعب التجارة البينية دورا مهما وحيويا في اقتصاديات الدول سواء كانت متقدمة أو نامية كونها تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي.

---

[1] مزيان حمزة، **التجارة العربية الإقليمية دراسة تحليلية بين مجلس التعاون الخليجي و اتحاد المغرب العربي** (غير منشورة)، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2010، ص 6

[2] آسيا الوافي، مرجع سابق، ص 9

المطلب الأول: مفهوم التجارة البينية

يعتبر التبادل التجاري البيني **Intra–Régional Trade** بين الدول أي التجارة البينية أحد أهم العوامل التي تؤدي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي، وهو من أهم المعايير للحكم على مستوى التكتل السائد بحيث يؤكد المختصين في مجال التجارة العالمية على أن التكامل الاقتصادي يساهم في رفع مستوى كفاءة الأداء الاقتصادي للأسواق التي تغطيها المنطقة التجارية المعنية. وذلك باعتبار أن هذه المنطقة تساعد على زيادة التجارة فيما بين الدول الأعضاء نتيجة إزالة القيود الجمركية والإدارية بين هذه الدول، ومن ثم توسيع دائرة الأسواق وسهولة تدفق السلع أصبحت تواجه تعريفة جمركية موحدة مما يزيد من فرص تدفقها بين الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي مما يجعل من التجارة البينية أداة أساسية في تطوير أبعاد التكامل الاقتصادي بين الدول الداخلة في تكتل اقتصادي معين.

تعرف التجارة البينية بأنها: "التجارة في السلع المتشابهة الصنع والتكوين ولكنها تختلف من حيث الأفضلية والنوعية أي أنها التجارة ذات الاتجاهين للمنتجات الأفقية المختلفة أو الرأسية.

وقد برزت آراء نظرية عديدة تفسر ظاهرة التجارة البينية ذات الاتجاهين، وهي تختلف عن التجارة ذات الاتجاه الواحد من خلال التعامل بالمنتج الصناعي القائم على نظرية الميزة النسبية في الإنتاج. ولأن التجارة البينية يصعب تفسيرها في المفهوم أو النموذج النيوكلاسيكي فلا بأس إن وجدت بعض الأدبيات تم تطويرها لتفسير مثل هذه التجارة البينية، ويأتي في مقدمتها ما قام به كل من**Lioyd and Grubel** سنة 1975م.

فيري بأن الاختلاف في المستوى التكنولوجي ورأس المال ومستوى العمل بإمكانه أن يلعب دورا مهما في نمو التجارة البينية في السلع التي تتطلب نفس العنصر المماثل أو المتشابه في المدخلات، بدليل أن هناك بعض الدول تتشابه فيها بعض عناصر الإنتاج كالموارد الطبيعية وغير الطبيعية وخاصة الواقعة في إقليم جغرافي مشترك ومتقارب كما هو الحال في مجلس التعاون الخليجي إلا أنها قد تختلف في الإمكانيات التكنولوجية، وبالتالي يؤدي هذا الاختلاف إلى التأثير على التكلفة والإنتاج .

أما **Krugman** 1981م فقد ركز على دور المنافسة الاحتكارية ومقدار العائدات على الإنتاج في نمو واتساع التجارة البينية ...، ويرى أن الصناعات التي تحقق عوائد مرتفعة بتكاليف ومدخلات منخفضة نسبيا تستطيع أن تهيئ العديد من المنتجين الذين يقومون بإنتاج أنواع مخلفة لنفس السلعة بماركات أخرى.

وبالتالي ففي هذه الظروف يؤدي بكل دولة إلى التخصص في تشكيلات متنوعة مما يزيد من فرص أمكانية التبادل البيني.

أما **ياتس**Yeats1998 فيرى أن المساهمة الإنتاجية عنصر هام في الاتفاقيات التجارية الإقليمية وهي الناجمة عن نمو المشاريع التكاملية الإقليمية، والتي بدورها تساهم في نمو وزيادة التجارة البينية والتي انتشرت بصورة كبيرة في الفترة الأخيرة ...

كما أن تكاليف إنتاج الوحدات الصناعية تختلف حسب طبيعة المنتجين، بدليل أن المنتج الجيد أفضل من المنتج الأقل قدرة منه في الإنتاج والتصدير في تخفيض الحواجز والموانع الأخرى لنمو التجارة البينية كتكاليف النقل [1]...

المطلب الثاني: خلق وتحويل التجارة البينية

تقاس التجارة البينية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية بإجمالي تجارتها الخارجية سواء من جانب الصادرات أو من جانب الواردات.

أولا: خلق التجارة البينية وآثارها

1. **خلق التجارة البينية:** يحدث خلق التجارة البينية عندما يتم إحلال قدر معين من منتج محلي في دولة عضو بالاتحاد الجمركي بواردات أقل تكلفة من دولة أخرى عضو في الاتحاد، وبافتراض أن جميع الموارد الاقتصادية موظفة بشكل كامل قبل وبعد تكوين الاتحاد، فمن شأن ذلك أن يزيد من رفاهية الدول الأعضاء بالاتحاد لأنه يؤدي إلى مستويات الرفاهية في دول غير الأعضاء به. بسبب أن بعض الزيادة في دخله الحقيقي نتيجة لارتفاع مستويات التخصص في الإنتاج تنتشر، ومن ثم تنعكس في شكل زيادة في الواردات من باقي دول العالم، وينتج الإتحاد الجمركي المحول للتجارة **Atride-Diverting Customs Union** كل من خلق التجارة وتحويلا لها. وتبعا لذلك يمكنه أن يزيد أو يخفض من رفاهية الدول الأعضاء في الإتحاد اعتمادا على القوة النسبية لهاتين القوتين المتعارضتين، ومن هذا

[1] عادل شنيني، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل التجارة البينية بالإشارة إلى بعض التجارب الدولية** ، مذكرة ماجستير تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي غرداية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011، ص 44- 45.

المنطق نستطيع أن نقول أن رفاهية الدول غير الأعضاء يمكن أن تنخفض بسبب أنها بإمكانها أن تستفيد من مواردها الاقتصادية فقط بشكل أقل كفاءة قياسا بالوضع قبل تحويل التجارة[1].

2. **أثر خلق التجارة:** ويعني نقل الإنتاج من المصدر الأقل كفاءة ذو التكلفة المرتفعة إلى المصدر الأكثر كفاءة ذو التكلفة المنخفضة داخل التكامل، وبالتالي يترتب على ذلك توزيع وتخصيص أفضل للموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية ونتيجة لذلك يحدث أمران:

- خروج بعض المنتجين المحليين الذين ترتفع تكاليف إنتاجهم عن سعر الاستيراد واستيراد ما يعوض هذا النقص؛

- استفادة المستهلكين من خفض السعر مما يدفعهم إلى زيادة استهلاكهم وبالتالي تجاوز في الاستيراد لما يكفي لتعويض النقص في الإنتاج المحلي، ويعتبر أثر خلق التجارة نافع على المستويين الإقليمي والعالمي نظرا لما يعود به من نفع على الإنتاج والاستهلاك وتحسين كفاءة الإنتاج[2].

ثانيا: تحويل التجارة البينية وآثارها

1. **تحويل التجارة البينية:** يحدث تحويل التجارة عندما يتم إحلال واردات منخفضة التكلفة من دول خارج الإتحاد بأخرى أعلى تكلفة من دول أعضاء بالإتحاد، وينشأ ذلك بسبب المعاملة التفاضلية الممنوحة للدول الأعضاء بالإتحاد. ويؤدي تحويل التجارة في حد ذاته وفقا للمفهوم المتقدم إلى تخفيض مستويات الرفاهية بسبب أنه يحول الإنتاج من منتجين أكثر كفاءة خارج الإتحاد الجمركي إلى منتجين أقل كفاءة من داخل الإتحاد وهكذا يمكن القول أن تحويل التجارة يسيء إلى التخصيص الدولي للموارد ويذهب بالإنتاج بعيدا عن الميزة النسبية، وتجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الذي تؤدي فيه فقط الاتحادات الجمركية الخالقة للتجارة إلى خلق للتجارة وزيادة واضحة ومحسوسة في رفاهية الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء فإن الاتحادات المحولة للتجارة تؤدي إلى كل من خلق التجارة وتحويلها ومن ثم فهي قد

---

[1] عاطف وليم أندراوس، **الاتحاد الجمركي بين واقع النظام التجاري الدولي ونزاعات التكامل الاقتصادي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،الطبعة الأولى، 2017، ص 146

[2] عائشة خلوفي، **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية دراسة حالة الاتحاد الأوروبي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية،2012، ص 71

تؤدي إلى زيادة أو خفض من رفاهية الدول غير الأعضاء اعتمادا على قوة التأثير لخلق التجارة وتحويلها[1].

2. **أثر تحويل التجارة البينية:** يحدث هذا الأثر عندما تستبدل واردات أقل تكلفة من خارج الاتحاد الجمركي بواردات أعلى تكلفة من بلد عضو في الاتحاد، وهذا الأثر يخفض من الرفاهية لأنه ينقل الإنتاج من المنتجين أكثر كفاءة خارج الاتحاد إلى منتجين أقل كفاءة داخل الاتحاد[2].

المطلب الثالث: أسس التجارة البينية

يتوقف نجاح التجارة البينية بين الدول الأعضاء في أي تكتل اقتصادي على مجموعة من العوامل والتي نوجزها في:

1. **تحقيق وفرات الإنتاج:** إن إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الأخرى على التجارة بعد قيام الاتحاد يوسع من الأسواق المفتوحة من المنتجين داخل الاتحاد مما يمكنهم من تحقيق وفرات الإنتاج التي تأتي من زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع، وحجم الإنتاج فقد يكون حجم المشروع أقل من الحجم المثالي خصوصا عند عدم توافر الظروف المنافسة الكاملة. إن زيادة حجم المشروع مع توسع الأسواق يؤدي إلى تحقيق وفرات الإنتاج الداخلية فتستطيع المنشأة زيادة الاستثمارات لتوسيع الطاقة الإنتاجية حيث أن السوق الموسعة تتحمل الإنتاج الكبير، وقد لا يأتي ذلك إذا كانت الأسواق كبيرة ومتفرقة، إضافة للوفرات الداخلية يمكن أيضا مع اتساع حجم السوق تحقيق وفرات الحجم الخارجية وهي وفرات لا تتعلق بالمشروع بل خارجية عنه، ونمو الصناعات الوطنية إجمالا يخلق مصدرا للعمالة المدربة والإدارة الواعية فيؤدي ذلك إلى انتشار وتطور المعرفة التقنية واستخدام طرق جديدة في الإنتاج.

2. **التخصص:** إن تحرير التجارة بين مجموعة من الدول، كنتيجة للتكامل الاقتصادي قد يؤدي لأن تتخصص الدولة في المنتجات التي توجد للدولة بها ميزة نسبية، وبالتالي يمكن للسوق المشتركة ومنطقة

[1] عاطف وليم أندراوس، مرجع سابق، ص 150

[2] عائشة خلوفي مرجع سابق، ص 73

التجارة الحرة تخفيض الفوائد المتأتية من تقسيم العمل، وقد يكون التخصص بين الصناعات أو ضمن الصناعات[1].

3. **زيادة المنافسة:** إن حرية دخول منتجي كل دولة من دول الاتحاد إلى أسواق الدول الأعضاء سيؤدي إلى تكثيف المنافسة بين المنتجين وزيادة الكفاءة، خصوصا إذا لم تتوافر شروط المنافسة قبل قيام الاتحاد، كما أن بعض الصناعات التقليدية التي تعودت على طرق الإنتاج القديمة لانعدام الحافز للتجديد تجد نفسها مضطرة لتحسين طرق الإنتاج وتخفيض التكاليف لاستمرار البقاء بعد زيادة المنافسة بين المنتجين الآخرين في الاتحاد[2].

4. **تحسن معدلات التبادل:** تستطيع الدول الأعضاء في الاتحاد كمجموعة أن تحسن تبادلها مع الدول خارج الاتحاد، فيمكنها أن تتعامل مع الدول الأخرى ككتلة اقتصادية لها وزنها وتحصل على شروط أفضل. وعلى عكس ذلك إذا تعاملت تلك الدول بصورة منفردة مع الدول الأخرى والتي ينطبق عليها مفهوم الدولة الصغيرة في الاقتصاد الدولي.

5. **تحقيق التقدم التقني السريع:** مع توسع الأسواق وانتعاش الصناعات قد يزداد الاتفاق على البحث والتطوير، مما يؤدي إلى انتفاع الصناعات الأخرى مع التقدم التقني[3].

---

[1] خالد محمد خليل منزلاوي، التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي **أهميتها وتطورها والعناصر المؤثرة عليها**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، بدون سنة نشر، ص 34

[2] المرجع نفسه، ص35

[3] المرجع نفسه، ص 36

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى ما يلي:

– تعدد تعاريف التكامل الاقتصادي واختلافها باختلاف الفكر فلم يكن هناك اتفاق عام وموحد لمفهوم التكامل الاقتصادي.

– يعد التكامل الاقتصادي بالنسبة للدول الأعضاء هدفا ومكسبا يجب تحقيقه.

– مراحل التكامل الاقتصادي تمر بعدة درجات تبدأ من أسفل الهرم: منطقة التجارة التفضيلية، منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادي ثم أخيرا أعلى الهرم التكامل المالي وكل مرحلة لا تتحقق إلا إذا تحققت المرحلة التي سبقتها.

– تعدد النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي فلا يمكن صياغة نظرية واحدة تعالج كل الظواهر الاقتصادية.

– تعتبر التجارة البينية من تبادل السلع والخدمات دافعا لنجاح التكامل الاقتصادي.

الفصل الثاني:

مدخل إلى مجلس التعاون الخليجي

تمهيد:

تمثل تجربة مجلس التعاون الخليجي أحد أهم النماذج البارزة في ظاهرة التكامل الاقتصادي، والذي يضم في عضويته ست دول خليجية وهي المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة قطر، دولة الكويت وسلطنة عمان. حيث اتخذت من تحقيق التكامل هدفا سعت للوصول إليه، وقد ساعدتها في ذلك الخصائص التي تتمتع بها من قرب جغرافي وثقافي وحضاري وتاريخي.

وما الإنجازات التي حققها مجلس التعاون الخليجي في مسار التكامل الاقتصادي منذ تأسيسه إلا ترجمة للإرادة السياسية القوية لأعضائه، والطموح الكبير لشعوب دول الخليج العربي.

ولقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

- ✓ **المبحث الأول:** مفاهيم عامة حول مجلس التعاون الخليجي
- ✓ **المبحث الثاني:** دوافع وأهداف إنشاء مجلس التعاون الخليجي
- ✓ **المبحث الثالث:** مراحل التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول مجلس التعاون الخليجي

إن ظهور مجلس التعاون لدول الخليج العربية كان نتيجة لإيمان الدول الأعضاء بوجود ترابط فيما بينها من علاقات خاصة، وسمات مشتركة، وتشابه في أنظمتها وتماثل تكوينها السياسي، الاجتماعي والسكاني. فقد مر بالعديد من المحطات والمراحل، سعى من خلالها إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من التنسيق والتكامل بين أعضائه في مختلف المجالات.

المطلب الأول: نشأة وأهداف مجلس التعاون الخليجي

يعرف مجلس التعاون الخليجي بحسب المبادئ والأهداف التي حددها نظامها الأساسي، بأنها"منظمة سياسية اقتصادية اجتماعية وإقليمية، فمجلس التعاون يمثل تنظيما تعاونيا إقليميا بين دول الخليج العربية في مواجهة التحديات التي فرضتها الظروف المحيطة بالمنطقة، وتشمل مجالات عمله الاقتصاد، السياسة، الأمن، الثقافة، الصحة، الإعلام، التعليم والشؤون التشريعية والإدارية والطاقة والصناعة التعدين الزراعة والشؤون المائية والحيوانية"[1].

أولا: نشأة مجلس التعاون الخليجي

لقد عبر تأسيس مجلس التعاون الخليجي على قناعة دول المنطقة، بما يتعلق بضرورة الاستفادة من تجانس دوله في الإمكانيات والاهتمامات من أجل خلق تكتل له ثقله السياسي والاقتصادي. وقد جاء الإعلان عن هذا التشكيل كحصيلة للمبادرات والدعوات الرسمية، والتي نذكر منها مؤتمر مسقط في نوفمبر 1976 والدعوات التي نادت بها الكويت في أواخر عام 1978، والدعوات التي صدرت عن البحرين والإمارات، ثم لقاء قادة دول مجلس التعاون على هامش مؤتمر القمة العربية الذي عقد في الأردن عام 1980[2].

وفي الأخير تبلورت فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي بشكل نهائي في مؤتمر القمة الخليجية الذي عقد على هامش القمة الإسلامية في الطائف، والذي حضره الدول الست وهي: الإمارات، البحرين، السعودية قطر، سلطنة عمان والكويت.

---

[1] مجلة الوسط العدد 836 . الأحد 2004/12/19، يومية سياسية مستقلة، نبذة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، متاح على الموقع www.alwasat news. com تاريخ الدخول 2021/04/12 على الساعة 12:00

[2] علي شفيق، **مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1989،ص 110

وفي 4 فيفري 1981 بالرياض قام وزراء الخارجية للدول الأعضاء بالتوقيع على وثيقة قيام مجلس التعاون الخليجي، والتي أكدت على ضرورة تعميق وتطوير التعاون والتنسيق بين الدول الست الأعضاء في مختلف المجالات. حيث تم وضع بيان التأسيس على أن إنشاء مجلس التعاون الخليجي، يتماشى مع ميثاق جامعة الدول العربية والجهود الرامية إلى تدعيم التكامل بين الدول العربية. وقد احتضنت الرياض مقر الأمانة لمجلس التعاون الخليجي[1].

وفي 25 مايو 1981 توصل قادة المجلس في اجتماع عقد في أبو ظبي إلى صيغة تعاونية تضم الدول الست. تهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين، وصولا إلى وحدتها وفق ما نص عليه النظام الأساسي للمجلس في مادته الرابعة، التي أكدت أيضا على تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون بين مواطني دول المجلس[2].

كما أن مؤتمر القمة الأولى بأبو ظبي كان بمثابة مؤتمر تأسيسي لمجلس التعاون الخليجي حيث تم فيه التصديق النهائي على النظام الأساسي لمجلس التعاون. الأمر الذي شكل البداية القانونية للمجلس. كما تم التصديق على اختيار أول أمين عام للمجلس وهو السيد عبد الله يعقوب بشارة. والموافقة على تشكيل لجان مشتركة لتعزيز التعاون بين دول المجلس في شتى المجالات[3].

ثانيا: أهداف ومهام مجلس التعاون الخليجي

- **أهداف مجلس التعاون الخليجي**

حدد النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي الأهداف التالية:

1. تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.
2. تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

---

[1] علي شفيق، المرجع نفسه، ص110

[2] محمد صادق محمد إسماعيل، **مجلس التعاون الخليجي في الميزان**، دار العلوم، مصر،الطبعة الأولى، 2010، ص 39

[3] غربي ناصر صلاح الدين، **إمكانية أقامة منطقة نقد مثلى بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تماثل تحليل الصدمات**، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة عين تيموشنت، 2015/2014، ص 78

3. السعي لدفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها[1].

4. وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية المالية التجارية الجمارك والمواصلات، وفي الشؤون التعليمية الثقافية الاجتماعية والصحية، الإعلاميةِ، السياحية، التشريعية والإدارية[2].

يلاحظ أن أهداف مجلس التعاون الاقتصادية والاجتماعية محددة بشكل واضح. ولم يذكر بوضوح الأهداف السياسية والعسكرية والأمن الخارجي. ويعود سبب عدم إبرازها رغبة من الدول الأعضاء لتجنب نقاط الاختلاف، والتي تثير التساؤلات وتفتح الخلافات. وحتى لا ينظر إلى المجلس كحلف عسكري، وهو ما حاول قادة الدول الست تعويضه سياسيا، حتى شددوا في البيان الختامي للقمة التأسيسية التي نصت " إن أمن المنطقة واستقرارها إنما هو مسؤولية شعوبها ودولها وأن هذا المجلس إنما يعبر عن إرادة هذه الدول وحقها في الدفاع عن أمنها واستقلالها "[3].

➢ مهام مجلس التعاون الخليجي

لم يتضمن النظام الأساسي للمجلس نصا صريحا على المبادئ التي يجب على المجلس أن يسير عليها أو المهام الأساسية الموكل القيام بها، كما جرى العمل في الوثائق المنشئة للمنظمات الإقليمية المشابهة. ولكن يمكن أن نستخلصها من ديباجة النظام الأساسي، وكذلك من ورقة العمل الخليجي المشترك، والبيانات الختامية للمجلس الأعلى والاجتماعات الوزارية وتصريحات قادة الدول لمجلس التعاون وذلك على النحو التالي:

❖ على المستوى العالمي:

- التمسك بمبادئ الأمم المتحدة والقوانين الصادرة منها والتي توقع وتصادق عليها دول المجلس.

---

[1] منال جرود–سارة الترتوري، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، الموسوعة السياسية متاح على الموقع: https://political-encyclopodia.org تاريخ الاضطلاع 2021/04/15 على الساعة10:30

[2] عباس بالفاطمي وجمال بالخياط،**تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي**، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، العدد الخامس، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص 2

[3] يوسف مروش، **تحرير التجارة البينية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية دراسة مقارنة بين دول اتحاد المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي**، رسالة دكتوراه(غير منشورة)،جامعة الجزائر، 2018/2017، ص162

- التمسك بسياسة عدم الانحياز والابتعاد عن سياسة المحاور[1].
- عدم التدخل في شؤون الغير.
- معارضة استخدام القوة في حل القضايا الدولية.
- احترام حق تقرير المصير والتنديد بالتفرقة العنصرية.
- العمل على استمرار السلام وانتشار الأمن في العالم.

❖ **على المستوى العربي والإسلامي:**

- التأكيد من الاندماج الإقليمي بين دول المجلس والذي يعمل على دعم أهدافه ويساعد على حل القضايا العربية والإسلامية.
- الالتزام بميثاق جامعة الدول العربية والقرارات الصادرة عن مؤتمرات القمم العربية.
- دعم منظمة المؤتمر الإسلامي والالتزام بقراراتها والتمسك بالتضامن الإسلامي.
- التأكيد على أن ضمان الاستقرار في الخليج العربي مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط.

❖ **على مستوى دول الخليج العربي:**

- التأكيد على أن أمن منطقة الخليج العربي واستقرارها من مسؤولية دول الخليج العربي أولا، وأن أي اعتداء يعتبر اعتداء على جميع الدول الأعضاء.
- التأكيد على أن أحد المبادئ الرئيسية لقيام المجلس هو التعبير عن إرادة دولة وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها إيمانا بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوب دول المجلس وحتمية الاندماج الاجتماعي بين دول المجلس.
- حل المشكلات والنزاعات الإقليمية بالطرق السلمية وعدم التدخل في شؤون أي من دول الخليج.

[1] منال جرود– سارة الترتوري، مرجع سابق

- مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء، وهذا المبدأ من المبادئ الأساسية في التنظيم الدولي المعاصر، ويتضح جليا في مجلس التعاون الخليجي العربي من خلال:

✓ أحقية كل دولة في طلب تعديل ميثاق المجلس.

✓ إعطاء كل دولة صوت واحد.

✓ كل دولة لها عضوية المجلس الوزاري.

✓ مساواة أنصبة الأعضاء في ميزانية المجلس.

✓ إعطاء كل دولة الحق في الدعوة لعقد دورة استثنائية[1].

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي

أولا: المجلس الأعلى هو السلطة العليا لمجلس التعاون الخليجي، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول. ويجتمع في دورة عادية كل سنة. ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو، وتأييد عضو أخر.

وفي قمة أبو ظبي لعام 1998، قرر المجلس الأعلى عقد لقاء تشاوري فيما بين القمتين السابقتين. ويعتبر انعقاد المجلس صحيحا إذا حضر ثلثا الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد،وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشاركة في التصويت في المسائل الإجرائية بالأغلبية. وترتبط بالمجلس الأعلى هيئتان:

1ـ **الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى:** وهي مكونة من ثلاثين عضوا على أساس خمسة أعضاء من كل دولة عضو. يتم اختيارهم من ذوي الخبرة والكفاءة لمدة ثلاث سنوات. يكلف بدراسة ما يحال إليها من المجلس الأعلى.

[1] منال جرود– سارة الترتوري، المرجع نفسه

2ـ **هيئة تسوية المنازعات:** ويشكلها المجلس الأعلى في كل حالة حسب طبيعة الخلاف القائم وفق النظام الأساسي[1].

ثانيا: المجلس الوزاري يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أ ومن ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسته في الدورة العادية الأخيرة لفترة ستة أشهر حسب الترتيب الهجائي للدولة، ويعقد المجلس الأعلى اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر، ويعتبر انعقاده صحيحا إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء، وتشمل اختصاصات المجلس الوزاري من بين أمور أخرى ما يلي:

- اقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء.
- العمل على تنسيق وتشجيع الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات.

وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي بدوره يرفعها إلى المجلس الأعلى لطلب موافقته. كما يضطلع المجلس بمهمة التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله. وتماثل إجراءات التصويت في المجلس الوزاري نظيرتها في المجلس الأعلى[2].

ثالثا: الأمانة العامة وهي الجهاز المسؤول عن العمل الإداري، كما تتمتع الأمانة العامة ببعض اختصاصات السياسة التي يمكن من خلالها أن تلعب دورا ضمن هيكل وأهداف مجلس التعاون. وتتكون الأمانة العامة من أمين عام يعينه المجلس الأعلى من مواطني دول مجلس التعاون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ويساعد الأمين العام أمناء مساعدين وما تستدعيه الحاجة من موظفين، ويعين الأمين العام هؤلاء الموظفين من بين موظفي الدول الأعضاء. ولا يجوز الاستثناء إلا بموافقة المجلس الوزاري، ويكون الأمين العام مسئولا مباشرة عن أعمال الأمانة العامة وعن حسن سير العمل في مختلف قطاعاته، ويمثل مجلس التعاون لدى الغير وذلك في حدود الصلاحيات المخولة له ويمارس الأمين العام والأمناء المساعدون وكافة موظفي الأمانة العامة وظائفهم باستقلال تام عن المصالح المشتركة للدول الأعضاء.

---

[1] مجموعة مؤلفن،**الهيكل التنظيمي لدول مجلس التعاون ومهام اللجان والهيئات**، صحيفة الاتحاد الإماراتية، تاريخ النشر 5 ديسمبر 2020، متاح على الموقع: https://alittihad.ae تاريخ الاضطلاع 2021/04/15 على الساعة 08:15

[2] محمد صادق إسماعيل، مرجع سابق، ص 47- 48

وتتولى الأمانة العامة إعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك لدول مجلس التعاون، وإعداد التقارير الدورية عن أعمال مجلس التعاون، ومتابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري من قبل الدول الأعضاء[1].

كما أن الأمانة العامة تقوم بإعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري، وإعداد المشروعات واللوائح الإدارية والمالية التي تتماشى مع نمو مجلس التعاون وتزايد مسؤولياته، ومن المهام الأخرى للأمانة نشير إلى إعداد الميزانيات والحسابات الختامية لمجلس التعاون، وكذلك التحضير للاجتماعات وإعداد جداول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات والاقتراح على رئيس المجلس الوزاري الدعوة لعقد دورة استثنائية للمجلس الوزاري إذا دعت الحاجة إلى ذلك[2].

المبحث الثاني: دوافع إنشاء مجلس التعاون الخليجي وخصائصه

تجمع دول مجلس التعاون الخليجي مجموعة من الروابط التاريخية الجغرافية الثقافية والدينية، والتي ساهمت بشكل كبير في تشكيل كيان متجانس يعبر من خلاله على المصالح المشتركة لتلك الدول، وقد ساعد على قيامه الأحداث التي شهدتها المنطقة في تلك الفترة. مما شكل دافعا قويا لدول المجلس بأن توحد جهودها وتوثق التواصل فيما بينها. من خلال تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين شعوبها في مختلف المجالات.

المطلب الأول: دوافع إنشاء مجلس التعاون الخليجي

هناك العديد من الدوافع التي كانت وراء إنشاء مجلس التعاون الخليجي والمتمثلة في:

أولا: الدوافع الأمنية كان مفهوم الأمن القومي من المفاهيم الأساسية التي قام عليها هذا الاتحاد الإقليمي. فمع تزايد الأخطار التي تهدد المنطقة، ومع وجود معارضة بعض الأطراف للتدخل من جانب الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا، دعت المملكة العربية السعودية إلى قيام المجلس استجابة:

أ ـ الثورة الإسلامية وتطور الأوضاع الداخلية الإيرانية: شهدت الأوضاع الداخلية في إيران في منتصف عام 1978 تطورا كبيرا بسقوط حكم الشاه وإعلان قيام الجمهورية الإسلامية في فبراير 1979. وقد أدت هذه

[1] علي شفيق، مرجع سابق، ص 119

[2] علي شفيق، مرجع سابق، ص 121.119

الثورة إلى تعقد الوضع الجواستراتيجي المجاور لدول الخليج العربي، وضعت تحولا نوعيا بالغ التأثير في دول المجلس، مثل لها دافعا لتأسيس المجلس بعد انهيار حكم الشاه. لكن هذا التحول الديناميكي استبدل بها جس الخوف من نظام الشاه إلى الخوف من الزحف الشيعي إلى دول الخليج العربي، وطالت تهديداته مباشرة الكويت، البحرين والمملكة العربية السعودية[1].

ب ـ الحرب العراقية الإيرانية: اندلعت الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر 1980 واستمرت حتى عام 1988 وقد جاء اندلاع تلك الحرب قبل تأسيس مجلس التعاون الخليجي بنحو ثمانية أشهر مما أدى إلى التسريع في إنشاء المجلس... فقد وجدت نفسها أمام خيارات صعبة بين القوتين الرئيسيتين في المنطقة وهما العراق وإيران، وفي ظل إدراك دول المجلس لما يمكن أن تؤدي إليه الحرب بين البلدين من بروز مخاطر كبيرة علاوة على أضرارها، ليس فقط على طرفيها وإنما أيضا على كافة دول المنطقة[2].

ج ـ تصعيد الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ونظرتها لدول الخليج، حيث تهتم الولايات المتحدة الأمريكية بدول الخليج وتعتبره يمثل مصالحها الحيوية، فقامت بإنشاء قوة التدخل السريع من أجل التدخل وحماية مصالحها في المنطقة عام 1980م[3].

بينما كان الاتحاد السوفيتي يسعى للوصول إلى مياه الخليج الدافئة وفي هذا السياق يأتي مشروعه الذي بدأ في عام1979م بغزو أفغانستان، كل ذلك فرض على دول المنطقة أن تقف صفا واحدا لمواجهة هذه التحديات[4].

ثانيا: الدوافع الاقتصادية

أ ـ وفرة رأس المال في معظم الدول الأعضاء مما يزيل عقبة تمويل التنمية والاستثمار ويسمح بظهور سوق مالية ذات أبعاد إقليمية وعالمية.

---

[1] سيد إبراهيم السوفي، **مجلس التعاون الخليجي دراسة قانونية تحليلية في ضوء القواعد العامة للمنظمات الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص36

[2] يوسف مروش، مرجع سابق،ص162

[3] مزيان حمزة، **التجارة العربية الإقليمية دراسة تحليلية بين مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2010/2009، ص110

[4] المرجع نفسه، ص110

ب ـ تشابه الأنظمة الاقتصادية لدول الأعضاء إذ تقوم بتشجيع مبادرات القطاع الخاص للإسهام في عملية التنمية وتبني نماذج وأولويات متشابهة في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات[1].

ج ـ تزايد تدفق الأيدي العاملة من الخارج بعد اكتشاف البترول في المنطقة وازدياد النشاط التجاري وقلة الأيدي العاملة المحلية، جعل التفكير في التكتل من أجل توظيف كل الطاقات البشرية في المنطقة.

د ـ العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي مما يحقق زيادة في الإنتاج الغذائي العربي[2].

هـ ـ بروز عصر التكتلات الاقتصادية مما جعل دول المنطقة يواجهون ذلك من خلال إقامة تكتل اقتصادي خليجي قوي يمتلك القدرة على الصمود في وجه التكتلات الأجنبية[3].

المطلب الثاني: الخصائص الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

تشترك دول مجلس التعاون الخليجي في العديد من الخصائص التي ساعدتها على إقامة تكامل اقتصادي فيما بينها وتتمثل هذه الخصائص في:

أولا: الخصائص الجغرافية والاجتماعية

ـ أهمية الموقع: يمتد الخليج العربي من بحر عمان الذي به مضيق هرمزِ، إلى شط العرب في أقصى الشمال لينتهي عند حدود إيران والكويت والعراق ويبلغ طول الخليج عند حده الأقصى نحو989 كلم، في حين يصل اتساعه عند أقصى نقطة إلى نحو56 كلم، ويضيق في بعض النقاط ليبلغ اتساعه نحو35 كلم فقط.

ويعتبر الخليج العربي بذلك المنفذ البحري الوحيد لصادرات النفط من الدول المطلة عليه إلى المحيطات الأخرى، وتشرف سبع دول على السواحل الغربية للخليج، في حين تنفرد إيران بالإشراف على سواحله الشرقية، وتشارك العراق إدارة شط العرب طبقا لاتفاقية الجزائر لعام 1975 بين شاه إيران والرئيس العراقي الراحل صدام حسين.

---

[1] أعمر عزاوي وأسماء عدائكة، **تقييم السياسات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل الأزمة المالية**، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية في زمن الأزمات، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، 27.26 فيفري 2012، ص 4

[2] مزيان حمزة،المرجع السابق، ص 111

[3] أعمر عزاوي أسماء عدائكة، المرجع السابق، ص5

ويظهر هذا الموقع أن للخليج العربي قوة جيوإستراتيجية كبيرة كونه أحد العناصر الرئيسية في التوازن الاستراتيجي الدولي منذ زمن طويل، ويعتبر الخليج العربي ومضيق هرمز من الممرات المائية الدولية التي تستخدم للملاحة الدولية، ويخضع مرور السفن فيهما لأحكام قانونية دولية، وللدول الساحلية المطلة على الخليج حقوقا لا تخل بالملاحة الدولية.

كما يعتبر الخليج العربي نظاما لعبور التجارة البحرية، كما أن إحصاءات تجارة النفط العالمية تظهر الأهمية القصوى للخليج العربي ومضيق هرمز الذي يعد واحد من أهم الممرات المائية في العالم وأكثرها حركة للسفن. وقد تزايدت أهميته مع ارتباطه الطبيعي سواء من خلال البحار المفتوحة أومن خلال الطرق البرية مع المحيط الهندي، والمحيط الأطلنطي، والبحر الأبيض المتوسط...الخ[1].

2 ـ المساحة: تقع دول مجلس التعاون الخليجي في شبه الجزيرة العربية جنوب غرب آسيا، بين خطي عرض 15 إلى 35 شمال خط الاستواء، وبين خطي طول 35إلى60 شرق غرينتش. تبلغ المساحة الإجمالية لدول مجلس التعاون الست 2.673 مليون كلم مربع. وللإشارة فانه كل دول المجلس تبدو صغيرة باستثناء المملكة العربية السعودية، حيث تشكل ما نسبته 83% من المساحة الإجمالية لدول المجلس[2].بينما تمثل البحرين نحو0,2 %، والكويت 0,6% وقطر 0,4%، بينما تمثل سلطنة عمان 8,6%، وتمثل الإمارات 3,4% من المساحة الكلية لدول المجلس[3].

3 ـ السكان: بلغ إجمالي عدد السكان في مجلس التعاون حسب إحصاء عام 2019 حوالي 57,4 مليون نسمة بنحو56,1مليون نسمة في سنة 2018 وسجل إجمالي عدد السكان في مجلس التعاون نموا نسبته 10,4%في عام 2019مقارنة بسنة 2015. أي ما يعادل متوسط زيادة سنوية تقدر بنحو1,4 مليون نسمة لكل عام. يوزع السكان في مجلس التعاون في العام 2019 بواقع 59,7% في المملكة العربية السعودية و17% في دولة الإمارات العربية المتحدة و8,1% في سلطنة عمان وشكل عدد السكان في دولة الكويت 7,8 % وفي دولة قطر 4,9% وفي مملكة البحرين 2,6%

---

[1] محمد مقروف، **المتغيرات الاقليمية والدولية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1،كلية الحقوق، بن يوسف بن خدة، 2016، ص11.10

[2]بلعور سليمان، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير(غير منشورة)،2009/2008، ص205

[3]بلعور سليمان، المرجع نفسه،ص206

وقد بلغ إجمالي عدد الذكور في مجلس التعاون في عام 2019 حوالي35 مليون ذكرا وشكلوا ما نسبته 61,3% من إجمالي عدد السكان فيما بلغ عدد الإناث حوالي 22,2 مليون أنثى وشكلت نسبة 38,7%[1].

الجدول رقم1: التوزيع العددي (المليون) والنسبي (%) لإجمالي عدد السكان على دول مجلس التعاون الخليجي في سنة 2019

البلد	عدد السكان	التوزيع النسبي
المملكة العربية السعودية	34,2	%59,7
الإمارات المتحدة	9,8	%17,0
سلطنة عمان	4,6	%8,1
دولة الكويت	4,5	%7,8
دولة قطر	2,8	%4,9
مملكة البحرين	1,5	%2,6

المصدر:من إعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات المركز الإحصائي، ملخص إحصائي حول **إحصاءات السكان** في مجلس التعاون الخليجي 2019 متاح على الموقع https://www.gcc-stat.org

4 ـ سوق العمل: بدأت ظاهرة استقطاب العمالة الوافدة بشكل منظم مع حقبة التواجد البريطاني في المنطقة في القرن التاسع عشر، وكانت هذه الظاهرة محدودة النطاق والأهداف وتركزت في تعزيز عناصر قوات الأمن، بالإضافة إلى كوادر الطبقة الإدارية، ليتغير منحى الأمر بشكل كلي مع اكتشاف النفط بالمنطقة عام 1931 وتحولت شبه الجزيرة العربية إلى حلقة رئيسية في الاقتصاد العالمي مما جعل المنطقة تعرف تدفقا للعمالة الوافدة خصوصا بعد ارتفاع أسعار النفط سنة 1973 وقد كان معظم الوافدين في البداية من العرب. غير أنه بعد ذلك تقلص عددهم لتصبح الغالبية الساحقة من الوافدين غير العرب[2].

[1] المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليج العربي Gcc-STAT، إصدار نوفمبر2020

[2] المرجع نفسه

ونتيجة لذلك أصبحت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتميز بتباين شديد في هيكلة السكان، حيث توجد ثلاث دول هي الإمارات الكويت وقطر تزيد فيها نسبة السكان الأجانب عن السكان الأصليين حيث تقدر نسبتهم ب 81%، 51,5%، 75% على الترتيب، في حين أن الدول الثلاث الأخرى وهي المملكة العربية السعودية، البحرين وسلطنة عمان والتي تتميز بتواجد سكاني محلي أكبر، وإن كان ذلك لا ينفي وجود نسبة ليست بالقليلة من الجنسيات الأخرى تمثل 20,2% و33% و18% على الترتيب في تلك الدول[1].

ثانيا الموارد الطبيعية:

1. **موارد الطاقة:** يقول حسن هيكل"دول الخليج كلها يضمها رباط واحد أقوى من أي رباط آخر وهو رباط البترول... وهي أول من يعرف قيمة الكنز الذي تجلس عليه... وأول من يعرف إلى من تتجه إذا ما تعرضت للتهديد"[2]. فالنفط يعتبر صمام الاقتصاد لدول مجلس التعاون الخليجي فهي تمتلك مخزونا كبيرا من النفط والغاز الطبيعي، ويشكل مصدرا أساسيا للطاقة في أوروبا الغربية اليابان والولايات المتحدة الأمريكية. حيث تبلغ صادرات النفط لدول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بالدول العربية نحو16.462 مليون برميل يوميا، أما من حيث الغاز الطبيعي سواء الاحتياط أو الإنتاج المسوق في دول مجلس التعاون الخليجي في سنة 2018 فبلغ 41368 مليار متر مكعب وبلغت نسبة الاحتياطات الخليجية مقارنة بدول العالم نحو 21%[3].

وقد تكون الميزة المشتركة للاعتماد الكبير والمستمر على النفط مرتبطة بحجم الاقتصاد الصغير لدول المجلس منفردة، والذي يكون قد أعاق التنويع الاقتصادي للاقتصاديات الوطنية في الماضي[4]، على الرغم من الجهود المبذولة التي تسعى دول مجلس التعاون من خلالها إلى تطوير قاعدة اقتصادها وتنويعه[5].

2. **الموارد المائية:** في الوقت الذي تزخر فيه دول المجلس بوفرة في النفط، فهي تقع في أكثر مناطق العالم جفافا وأكثرها إجهادا مائيا من التحديات البالغة الصعوبة التي تواجهها، ويرجع ذلك إلى محدودية الموارد

---

(1) محمد مقروف،مرجع سابق،ص 16

(2) ياسين حشوف،**مستقبل وآفاق التجربة التكاملية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية** دراسة في إمكانية إيجاد تكامل واندماج اقتصادي خليجي،مقال، تاريخ النشر:2016/03/1 جامعة بشار –الجزائر،ص155

(3) جريدة الجريد الكويتية متاح على الموقع https://www.aljarida.com تاريخ الاضطلاع 2021/05/13 على الساعة 11:15

(4) Rashid A. Al Makhawi**The Gulf Cooperation Council: A Study In Integration** PhD thesis of Philosophy, University of Salford , 1990,P21

(5) – IDEMp155

المائية في المقابل كثرة الطلب عليها نتيجة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة وما يصاحبها من نمو سكاني من جهة أخرى، حاليا تواجه دول مجلس التعاون الخليجي مستقبلا يندر بالخطر، تزداد فيه نذره المياه وتتعاظم تكاليف إمداداتها الأمر الذي لا يهدد التنمية المستقبلية فيها فقط، ولكنها أمام تحد آخر وهو المحافظة على إنجازاتها الاقتصادية والاجتماعية التي وصلت إليها[1].

المبحث الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

كما سبقت الإشارة إليه، فإن إقامة مجلس التعاون لدول الخليج العربية كان في ماي 1981 انعكاسا للعلاقات الخاصة والسمات المشتركة لدول الخليج العربي، ولتشابه أنظمتها وتماثل تكوينها السياسي والاجتماعي، وتقاربها الثقافي والحضاري، واستهدافا لتحقيق أكبر قدر من التنسيق بين أعضائه للوصول إلى تحقيق التكامل الاقتصادي[2]. والتي تتمثل فيما يلي:

أ- تحرير التجارة البينية.

ب-إقامة حيز جمركي موحد اتجاه العالم الخارجي بحيث يتم اعتماد التخفيف التدريجي للفوارق في مجال الرسوم الجمركية المفروضة بين الدول الأعضاء على الاستيراد[3].

ت-إبراز المواطنة الاقتصادية، وذلك بتوحيد معاملة مواطني دول المجلس في مجالات حرية انتقال الأشخاص والمنتجات ووسائل الإنتاج، النقل، العمل والسكن.

ث-التنسيق الاقتصادي بهدف توحيد السياسات الاقتصادية المالية والنقدية والعمل على توحيد العملة.

ج-التنسيق الإنتاجي وإقامة المشاريع الصناعية المشتركة وتوحيد السياسات النفطية بهدف تحقيق التشابك الإنتاجي والتنمية المشتركة[4].

وقد ترجمت المسارات التي تضمنها الاتفاق الاقتصادي الموحد من خلال تأسيس منطقة التبادل الحر بين دول مجلس التعاون الخليجي كمرحلة أولى لتتبعها عدة تطورات أخرى.

---

[1] وليد خليل الزباري،المياه في دول مجلس التعاون..نحوإدارة كفئة، متوفر على الموقع https://arsco.org تم الاضطلاع 2021/05/20 على الساعة 10:00

[2] أيمان عبد الكاظم جبار الكريطي، **العملة الخليجية الموحدة الفرص والتحديات**، جامعة كربلاء/كلية الإدارة والاقتصاد، ص 72

[3] غربي ناصر صلاح الدين،مرجع سابق،ص91

[4] نفس المرجع،ص 91

المطلب الأول: منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي

أولا: منطقة التجارة الحرة

دخلت منطقة التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي التي تعد المرحلة الأولى من مراحل التكامل الاقتصادي حيز التنفيذ في مارس 1983، وقد قاد إنشاء هذه المنطقة إلى حرية انتقال السلع الوطنية بين دول المجلس دون رسوم جمركية ومعاملتها معاملة السلع الوطنية ضمن ضوابط معينة.

واستمرت هذه المرحلة مدة عشرين عاما إلى نهاية 2002، حيث حل محلها الاتحاد الجمركي لدول المجلس، وشهدت منطقة التجارة الحرة (1983-2002) نموا ملحوظا في حجم التجارة البينية بين دول مجلس التعاون، حيث ارتفعت من حوالي 6مليار دولار عام 1983 إلى نحو15 مليار دولار في عام 2002[1].

1 ـ القوانين والإجراءات المنظمة لمنطقة التبادل الحر:

يتم داخل منطقة التبادل إلغاء التعريفة الجمركية بين دول مجلس التعاون بحيث يتم إعفاء المنتجات ذات المنشأ الوطني بشرط أن لا تقل القيمة المضافة فيها والمتولدة في أحد الدول الأعضاء عن 40%، وأن لا تقل نسبة ملكية مواطني الدول الأعضاء في المنشأة الصناعية عن 51%، إضافة إلى مجموعة من الإجراءات هي[2]:

- السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من وإلى دول المجلس بدون الحاجة إلى وكيل محلي أو اتخاذ أية إجراءات سوى شهادة المنشأ.
- في حالة استيفاء رسوم جمركية أو تأمين على أي بضاعة ذات منشأ وطني بسبب الشك في صحة منشئها، يعاد هذا التأمين أو الرسوم الجمركية لصاحب البضاعة بعد التأكد من وطنيتها.
- العمل بنظام التخليص الفوري لإنهاء الإجراءات الجمركية للبضائع التي يصطحبها المسافرون بالمراكز الحدودية لدول المجلس.

---

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي،**الوحدة الاقتصادية الخليجية المقومات والمعضلات**،العدد101، مركز الخليج للأبحاث، تاريخ النشر1 نوفمبر 2015، متاح على الموقعhttps://araa.sa

[2] غربي ناصر صلاح الدين، مرجع سابق،ص 93

- إعداد بيانات البضائع ذات المنشأ الوطني الداخلة بالمراكز الحدودية لدول المجلس.

- تخصيص ممرات خاصة في المنافذ الحدودية بين الدول الأعضاء لمواطني دول مجلس التعاون ومع الإشارة لها " مواطنو دول مجلس التعاون "[1].

2 ـ عوائق تطبيق منطقة التجارة الحرة الخليجية:

هناك مجموعة من العوائق التي حالت دون وصول منطقة التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي إلى تحقيق طفرة نوعية في التجارة البينية لدول المجلس، ومن بين أهم هذه العوائق:

ـ وجود فجوة بين القوانين و التشريعات الصادرة من طرف الأمانة العامة للمجلس والقوانين التشريعية الخاصة لكل بلد عضو.

ـ البطء الشديد في عملية توحيد المعايير والمقاييس. ففي ظرف 10 أعوام من قيام المجلس لم تتم الموافقة إلا على 107 معيار من المعايير التي قدمت من قبل الأمانة العامة للمجلس.

ـ عدم قدرة الأعضاء على تحديد موقف موحد بخصوص علاقة القطاع الحكومي بالقطاع الخاص، فيما يتعلق بالحوافز والتنظيم.

ـ كثرة العقبات الإدارية فيما يخص حركة الأشخاص والسلع فيما بين بلدان المجلس[2].

ثانيا: الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي

تعزيزا لمسيرة المجلس ورغبة في التكامل الاقتصادي بين دوله، فقد أعلن المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين والتي عقدت في الدوحة في ديسمبر 2002 عن قيام الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون في مطلع عام 2003، وذلك انطلاقا من الأهداف التي نص عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون والاتفاقية الاقتصادية بين دوله...

واعتبرت تجربة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون من التجارب الناجحة على المستوى الإقليمي، حيث أصبحت ضمن جدار جمركي واحد تجاه العالم الخارجي، على السلع الأجنبية لمرة واحدة فقط نقطة الدخول

---

[1] غربي ناصر صلاح الدين، المرجع نفسه،ص95.94

[2] يوسف خليفة اليوسف،مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية،مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت،2011،ص 351.350

الأولى، ويتم انتقال كافة هذه السلع بين دول المجلس دون استيفاء رسوم جمركية مرة أخرى عليها، وهذه الخطوة تعتبر من أهم خطوات الاتحاد الجمركي والتي طبقتها دول المجلس في اليوم الأول من قيام الاتحاد، ويتم معالجة نصيب كل دولة من الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية الخاصة بالسلع الأجنبية التي يتم انتقالها بين الدول الأعضاء من خلال آلية المقاصة[1].

وقد وافق المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين على ما اتفقت عليه لجنة التعاون المالي والاقتصادي حول تطبيق المادة(9) الخاصة بالتعريفة الجمركية والمادة (97) الخاصة برد الرسوم الجمركية، والمادة (98) الخاصة بالبضائع المعفاة من الرسوم الجمركية، والمادة (109) الخاصة بالسماح لمواطني دول المجلس بممارسة مهنة التخليص الجمركي[2].

1 ـ أسس الاتحاد الجمركي: يقوم الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي على الأسس التالية:

- ✓ تعريفة جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي.
- ✓ نظام "قانون" جمركي موحد.
- ✓ اعتماد لوائح وأنظمة متماثلة لدول المجلس في المجالات ذات الصلة.
- ✓ توحيد النظم والإجراءات الجمركية والمالية والإدارية الداخلية المتعلقة بالاستيراد والتصدير وإعادة التصدير في دول المجلس[3].
- ✓ نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة.
- ✓ انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية، مع الأخذ في الاعتبار تطبيق أنظمة الحجر البيطري والزراعي،والسلع الممنوعة والمقيدة.
- ✓ معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية[4].

---

[1] مسيرة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2002–2012، ص 10

[2] مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة . نظام "قانون " **الجمارك الموحد** لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية، ص6

[3] شبكة قوانين الشرق، مملكة البحرين –قانون رقم 1 لسنة 2006 – بتاريخ 2006/03/13، متاحة على الموقع site.estelaws.com تمت المشاهدة بتاريخ 2021/05/21، على الساعة 10:00

[4] المرجع نفسه

2 ـ هيئة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي:لقد تم الإقرار في الدورة الثانية والثلاثين للمجلس الأعلى الذي تم عقده في المملكة العربية السعودية في 2011 بإنشاء هيئة للاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون بحيث تبدأ عملها في جوان 2012، وكما تم الاتفاق على أن تفوض لجنة التعاون المالي والاقتصادي بإقرار نظامها الداخلي وتتمثل مهامها فيما يلي:

- ❖ استكمال دراسة آلية توزيع الحصيلة الجمركية، ودراسة الحماية الجمركية، وأساليب تطبيقها.
- ❖ زيادة حركة التبادل التجاري بين دول المنطقة، ما يعكس الآثار الإيجابية للاتحاد على التجارة البينية[1].

المطلب الثاني: السوق الخليجية المشتركة والاتحاد النقدي

أولا: السوق الخليجية

انطلقت مع بداية عام 2008 " السوق الخليجية المشتركة " بناء على إعلان الدوحة الذي صدر عن الجلسة الختامية للدورة (28) للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

بهذه الخطوة يكون قد حقق قفزة كبيرة في سبيل تدعيم التعاون الاقتصادي المشترك بين الدول الست الأعضاء. ومع هذه القفزة تتعاظم تطلعات المواطن الخليجي بمستقبل التعاون الاقتصادي، وذلك من خلال: المزايا التي ستوفرها من خلال تعزيز المجال التمويلي والاستثماري عبر السماح بتدفق السيولة بانسيابية ويسر بين دول المجلس، والمساهمة في توطين الأموال الخليجية المهاجرة، وإيجاد سوق مالية خليجية ضخمة تتسع ل 631 شركة تتجاوز قيمتها الرأس مالية التريليون دولار، وهو الذي يفتح خيارات أوسع أمام المستثمرين الخليجيين ويؤدي إلى إيجاد مزيد من فرص العمل لمواطني دول المجلس، كما ويؤدي إلى توفير فرص كبيرة لتبادل المزايا النسبية لكل دولة، وأيضا ستؤدي السوق الخليجية إلى تعزيز القوة التفاوضية لدول المجلس في المحافل الدولية كمفاوض واحد وكقوة اقتصادية واحدة باسم واحد، واستفادة دول المجلس جميعا من أي امتيازات اقتصادية تحصل عليها السوق المشتركة[2].

---

[1] وليد جاسم الجاسم، هيئة الاتحاد الجمركي بدأت أعمالها رسميا،تاريخ النشر 03يونيو2012، متاح على الموقع alraimedia.com، تمت المشاهدة 2021/05/22 على الساعة 22:00

[2] مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، السوق الخليجية المشتركة تطلعات كبيرة، نشرة أخبار الساعة 2008/01/2،متاح على الموقع ecssr.ae/reports_analysis تم الاضطلاع 2021/05/21 على الساعة 13:20

أسس ومتطلبات السوق الخليجية المشتركة:

تعتمد السوق الخليجية المشتركة على المبدأ الذي نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية، بأن يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيين الاعتباريين في أي دولة من الدول الأعضاء، نفس معاملة مواطنيها دون تفرقة أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص ما يلي:

- التنقل والإقامة.
- العمل في القطاعات الحكومية والأهلية.
- التأمين الاجتماعي والتقاعد.
- ممارسة المهن والحرف.
- مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادي، الاستثمارية والخدماتية.
- تملك العقار.
- تنقل رؤوس الأموال.
- المعاملة الضريبية[1].
- تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات.
- الاستفادة من الخدمات التعليمية، الصحية والاجتماعية.

➢ **أهداف السوق الخليجية المشتركة:**

السوق الخليجية المشتركة من الأهداف والغايات التي نص عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون، من أجل تقوية أواصر التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء.حيث حدد النظام الأساسي لمجلس التعاون في مادته الرابعة أهداف المجلس.

وعلى وجه الخصوص تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

[1] وثيقة السوق الخليجية المشترك،2008،الدورة 29 للمجلس الأعلى، 29-30 ديسمبر 2008،مسقط سلطنة عمان،ص 11

- تحقيق المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في جميع المجالات الاقتصادية.
- إيجاد سوق واحدة يتم من خلالها استفادة مواطني دول المجلس، من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي
- فتح مجال أوسع من الاستثمارات الخليجية في دول المجلس.
- تعزيز تنافسية اقتصادات دول المجلس عن طريق رفع الكفاءة في الإنتاج.

وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

- تعظيم الفوائد الناجمة عن اقتصاديات الحجم
- تحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس وتعزيز مكانتها الفاعلة والمؤثرة بين التجمعات الاقتصادية الدولية[1].

➢ **البرنامج الزمني لإقامة السوق الخليجية:**

لقد أقر المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين التي انعقدت في الدوحة 2002، البرنامج الزمني لاستكمال متطلبات إقامة السوق الخليجية المشتركة والتي جاءت على النحو التالي:

1 تم تحديد نهاية 2003 لانتهاء من تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل والقطاعات الأهلية، ومجال تملك والتعامل في الأسهم وتأسيس الشركات،وكذلك إزالة كافة القيود التي قد تمنع من ذلك.

2 نهاية 2005 كأقصى تقدير من أجل استكمال تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل الخاصة بالقطاعات الحكومية، والتأمين الاجتماعي والتقاعد وإزالة القيود التي تحد من ذلك.

3 تستكمل اللجان المختصة جميع المتطلبات اللازمة لضمان تحقيق السوق الخليجية المشتركة في نهاية 2007 كأقصى تقدير.

[1] المرجع نفسه،ص 12- 13

4 تكليف اللجان المختصة بوضع آليات عملية ضمن ضوابط مناسبة لتسهيل تنقل فئات معينة من غير المواطنين، مثل المستثمرين الأجانب، كبار المديرين، ومسئولي التسويق... ويتم ذلك في موعد أقصاه نهاية عام 2003[1].

ثانيا:الاتحاد النقدي

1ـ فكرة إنشائه:

بدأت فكرة إنشاء الاتحاد النقدي الخليجي منذ نشأة المجلس، فقد نصت الاتفاقية الاقتصادية 1981 في المادة الثانية والعشرين بأن تقوم الدول الأعضاء " بتنسيق سياستها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيمل بينها "، وتماشيا مع المستجدات العالمية تم التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الجديدة 2001م والتي عملت على تنقل دول المجلس من مرحلة التعاون إلى مرحلة التكامل،حيث نصت المادة الرابعة من الفصل الثالث على[2]:

"تقوم الدول الأعضاء وفق جدول زمني محدد بتحقيق متطلبات هذا الاتحاد بما في ذلك إحراز مستوى عال من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادي،لاسيما السياسات المالية والنقدية، والتشريعات المصرفية، ووضع معايير لتقريب معدلات الأداء الاقتصادي ذات الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، مثل معدلات العجز والمديونية والأسعار"[3].

2 ـمعايير الوحدة النقدية الخليجية:

معيار التضخم: يجب أن لا يزيد معدل التضخم في أي من الدول الأعضاء في المتوسط المرجح بحجم الناتج المحلي الإجمالي لمعدلات التضخم في دول المجلس زائد نقطتين مؤويتين 2%.

سعر الفائدة: يجب أن لا يزيد سعر الفائدة في أي من الدول الأعضاء عن متوسط أدنى ثلاثة أسعار للفائدة قصيرة الأجل (لمدة 3 أشهر) في دول المجلس زائد نقطتين مئويتين.

---

[1] غربي ناصر صلاح الدين،مرجع سابق،ص 107- 108

[2] بن يوب لطيفة،**آفاق قيام اتحاد نقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي دراسة قياسية**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، السنة الجامعية 2014-2015، ص177

[3] بن يوب لطيفة، المرجع نفسه، ص177

كفاية احتياطات السلطة النقدية من النقد الأجنبي لتغطية الواردات السلعية: يجب أن تكون احتياطات السلطة النقدية في كل دولة كافية لتغطية تكلفة وارداتها السلعية لمدة لا تقل عن أربعة أشهر.

نسبة العجز السنوي في المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي: يجب أن لا تزيد نسبة العجز السنوي عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي طالما كان متوسط سعر النفط سلة الأوبك في حدود السعر المقبول.

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي يجب أن لا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة العامة 60% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ولا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة المركزية 70% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي[1].

[1] يحي سعاد، **تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة "من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي "**، أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،سنة 2012-2013، ص93. 94

خلاصة الفصل:

جاء تأسيس مجلس التعاون الخليجي في 25ماي 1981 تجسيدا لمجموعة المقومات المشتركة التي تربط بين الدول الأعضاء،والتي اتحدت إرادتها لتحقيق مصالحها المشتركة والدائمة. حيث يهدف مجلس التعاون لدول الخليج العربي إلى تحقيق كل من حرية الانتقال والعمل والإقامة،حرية ممارسة النشاط الاقتصادي،حرية تنقل رؤوس الأموال، والمساواة الكاملة في المعاملة لجميع مواطني دول المجلس.

وتعتبر الاتفاقية الموحدة بمثابة خطة طريق لهذا التكامل،لكونها تضمنت المسارات الواجب إتباعها من طرف دول الخليج العربي. وقد ترجمت هذه المسارات من خلال تأسيس منطقة التبادل الحر سنة 1984 كأول مرحلة، ثم الاتحاد الجمركي 2003، ثم إقامة السوق الخليجية المشتركة 2007.

في انتظار تتويج هذا التكامل بالتكامل النقدي الذي يعول عليه كثيرا في تعظيم المنافع المترتبة عن التكامل الاقتصادي، والتي تعتبر أعلى درجات التكامل الاقتصادي.

الفصل الثالث:

واقع التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

تمهيد:

لقد كان الهدف الأساسي من إنشاء دول مجلس التعاون الخليجي هو الوصول إلى أسمى درجات التكامل الاقتصادي، وذلك من خلال المسار الذي انتهجته الدول الست مذ بداية 1981 إلى يومنا هذا بالانطلاق من منطقة التبادل الحر. ثم تلاها مباشرة الاتحاد الجمركي، من خلال إعفاء الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية. وصولا إلى السوق الخليجية المشتركة، والسعي إلى بلوغ مرحلة توحيد العملة. ولأجل هذا الهدف قامت دول المجلس لتوحيد علاقاتها الاقتصادية واستغلال ثرواتها المتنوعة أحسن استغلال. سنحاول من خلال هذا الفصل معرفة تطور التجارة البينية، لما لهذه الأخيرة من أهمية في مدى التطور الاقتصادي في دول مجلس التعاون. وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

- ✓ **المبحث الأول:** دور التجارة البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.
- ✓ **المبحث الثاني:** الصعوبات والتحديات التي تواجه مجلس التعاون الخليجي وطرق التخلص منها.

المبحث الأول: دور التجارة البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

لقد عملت دول مجلس التعاون الخليجي على تعزيز التجارة البينية فيما بينها. وذلك من خلال إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء فيما يخص منتجاتها، فقامت بإعفائها من الرسوم الجمركية، فعاملتها معاملة السلع الوطنية. وفي عام 1983 أقامت دول المجلس منطقة التجارة الحرة، ومع مطلع 2003 أقامت إتحاد جمركي. وقد تخلل تلك السنوات ظهور مجموعة من القوانين والأنظمة والسياسات التي سهلت تنقل السلع، الخدمات ووسائل النقل بين دول المجلس. كما عملت على تشجيع المنتجات الوطنية، وقامت بتفعيل دور القطاع الخاص في تنمية صادرات دول المجلس. وقد تعززت شراكة دول المجلس بإنشاء السوق الخليجية المشتركة في سنة 2008 [1].

المطلب الأول:التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

أولا: تحليل التجارة البينية

يقصد بالتجارة البينية كل التدفقات السلعية بين دول مجلس التعاون لإجمالي الصادرات السلعية البينية المتمثلة في:

أ- **الصادرات السلعية الوطنية البينية:** وهي صادرات دول مجلس التعاون البينية من سلع وطنية المنشأ. من أي جزء من دول مجلس التعاون، حتى وإن كانت منطقة حرة ومستودعات جمركية، حيث تنقسم الصادرات إلى:

الصادرات السلعية غير النفطية.

الصادرات النفطية .

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمانة العامة، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام، **العدد السابع**، 2014، ص92

ب-إعادة التصدير بين دول مجلس التعاون الخليجي: وهي البضائع الأجنبية التي تم استيرادها سابقا وأجريت عليها كافة الإجراءات الجمركية ثم تم إعادة تصديرها داخل الإقليم الإحصائي لدول المجلس[1].

ثانيا: تطور التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

كما سبق وذكرنا فإن التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي عرفت عدة محطات. و التي حاولت فيها دول المجلس تكريس قيمة التعاون في مختلف المجالات و القطاعات الاقتصادية.

و الشكل الموالي يوضح ذلك :

1- تطور حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي بدون قطاع النفط من (1984-2019) الوحدة مليون دولار

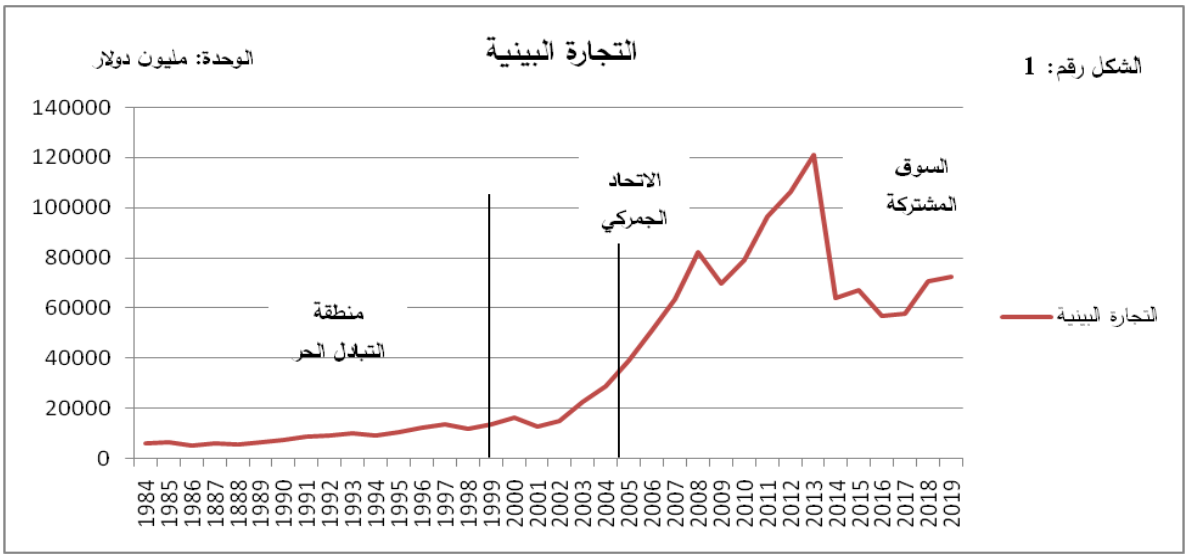

المصدر:من إعداد الطالبات بالاعتماد على: **السوق الخليجية المشتركة** حقائق وأرقام، العدد السابع، 2014، الرياض، ص98

المركز الإحصائي، **مؤشرات أداء السوق الخليجية المشتركة في دول مجلس التعاون الخليجي2020**، ص24

من خلال الشكل الموضح أعلاه يتبين لنا أن التجارة البينية الخليجية مرت بثلاث مراحل مهمة. فابتداء من قيام منطقة التبادل الحر في 1983 إلى غاية سنة 2003 عرفت التجارة البينية ارتفاعا،وقد تعززت

[1] الأطلس الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي،2017، ص 13

بإنشاء الاتحاد الجمركي والسياسة التي وضعتها دول مجلس التعاون، والتي من أهمها تحديد أو إلغاء القيود الجمركية مابين الدول الأعضاء،ومعاملة السلع معاملة السلع الوطنية. كما واصلت الارتفاع إلى غاية سنة 2008 تاريخ إنشاء السوق الخليجية المشتركة و التي صاحبت أزمة الرهن العقاري، التي تأثرت بها هذه الدول وخاصة سنة 2009 لكنها تحسنت في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2013 بسبب ارتفاع أسعار النفط. لكن هذا الارتفاع لم يستمر حيث انخفضت أسعاره حيث وصلت سنة 2019 إلى 64 دولارا للبرميل[1].

لكن هذا لم يمنع من مواصلة المسيرة رغم الصعوبات والتداعيات التي تعرضت لها خاصة في سنة 2014 أين انخفضت أسعار المواد الأولية والتي تعتمد عليها في إنعاش اقتصادها.

1- تحليل تطور التجارة البينية منذ قيام منطقة التبادل الحر إلى غاية قيام الاتحاد الجمركي 1984-2003 :

الجدول رقم: 2 تطور التجارة البينية من قيام منطقة التبادل الحر إلى غاية قيام الاتحاد الجمركي

الوحدة مليون دولار

السنوات	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
حجم التجارة البينية	5926	6470	5245	6042	5496	6626	7538	8664	9036	10102
السنوات	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**
حجم التجارة البينية	9380	10712	12263	13723	11762	13514	16235	12746	15137	22835

المصدر: السوق الخليجية المشتركة **حقائق وأرقام**، العدد السابع، ديسمبر 2014، الرياض، ص98.

من خلال الجدول يتبين لنا مدى أهمية هذه المرحلة التي كانت بمثابة الدافع الحقيقي لتكريس الجهود المبذولة من أجل إنجاح التكامل. فنلاحظ أنها في سنة 1984 بعد سنة من إعلان قيام مجلس التعاون كان

[1] صندوق النقد العربي، الملاحق الإحصائية 2019، ص340

حجم التجارة البينية يقدر ب 5925 مليون دولار، وحتى سنة 1989 كان حجم التجارة يسير بوتيرة متباطئة، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى التشابه الكبير في المناخ الإنتاجي الكلاسيكي والأوضاع الشائكة التي كان يعيشها الشرق الأوسط آنذاك. في 1990 بدأ التبادل التجاري في الارتفاع حيث قدر حجم التجارة البينية بأكثر من 7500 مليون دولار، ليواصل الارتفاع ويحقق سنة 1993أكثر من 10مليار دولار وبدأ تدريجيا في الارتفاع وتحسنت التجارة البينية في هذه الفترة أين سجلت سنة 2002 ما قيمته 15137 مليون دولار، وفي 2003 أين كانت ميلاد لمرحلة جديدة بلغت قيمة التبادل التجاري البيني أكثر من 22مليار دولار.

2- تحليل تطور التجارة البينية منذ قيام الاتحاد الجمركي إلى غاية قيام السوق الخليجية المشتركة 2003 ـ 2008 (خارج قطاع المحروقات)

الجدول رقم: 3 تطور التجارة البينية من قيام الاتحاد الجمركي إلى غاية قيام السوق المشتركة

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008
حجم التجارة البينية	22835	29054	38970	51250	63504	82433

المصدر: السوق الخليجية المشتركة، **حقائق وأرقام**، العدد السابع، ديسمبر 2014،ص98.

في هذه الفترة يلاحظ أن قيمة التجارة البينية لدول مجلس التعاون تحسنت حيث قدرت سنة 2003 بأكثر من 22800مليون دولار، وفي كل سنة تشهد زيادة بأكثر من 6000مليون دولار في 2004 في سنة 2006 وصلت إلى أكثر من 51مليار دولار، وهو إنجاز لدول المجلس مقارنة بالمرحلة الأولى، في 2007 ارتفع حجم التجارة البينية إلى أكثر من 63مليون دولار بمعدل زيادة يقدر بحوالي 23,91% أما في 2008 فقد ارتفع مقارنة ب سنة 2007 بحوالي29,8% حيث تميزت هذه السنة بدخول مرحلة جديدة من التكامل.

3- تحليل تطور التجارة الخليجية البينية منذ قيام السوق المشتركة في 2008 إلى غاية 2019 (خارج قطاع المحروقات)

الجدول رقم:4 تطور التجارة البينية من قيام السوق المشتركة إلى غاية 2019:(الوحدة: مليون دولار)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
حجم التجارة البينية	82433	69886	79269	96701	106446	121046
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حجم التجارة البينية	64000	67200	57400	57900	70800	72700

المصدر:من إعداد الطالبات بالاعتماد على: **السوق الخليجية المشتركة** حقائق و أرقام، العدد السابع،2014،الرياض، ص98

المركز الإحصائي، **مؤشرات أداء السوق الخليجية المشتركة في دول مجلس التعاون الخليجي2020**، ص24

في هذا الجدول يتبين مدى تطور التجارة البينية و حيويتها رغم الظروف التي مر بها العالم، ويتضح جليا من خلال المقارنة بين حجم التجارة البينية في سنة 2008 أين بلغت حوالي 82,4 مليار دولار لتنخفض سنة 2009 إلى حوالي 69,8 مليار دولار. وهذا يرجع إلى تداعيات أزمة الرهن العقاري وتداعياتها على الاقتصاد الخليجي لتسجل سنة 2010 ارتفاع طفيف وغير محسوب خاصة لأهمية المرحلة التي وصل إليها المجلس من درجات التكامل. ثم واصلت الارتفاع لتبلغ في سنة 2012 أكثر من 100 ألف مليون دولار, ولكن ومع انخفاض أسعار البترول سنة 2019 والتي وصلت إلى 64 دولار للبرميل بعد أن كانت سنة 2013 تبلغ 105,9 دولار للبرميل[1] بنسبة انخفاض قدرت ب39%، يلاحظ انخفاض في قيمة التجارة البينية أين بلغت 64000 مليون دولار، وهذا راجع أيضا لما تعرضت له المنطقة من أزمات وخاصة الأزمة القطرية، كما ويرجع سبب انخفاض التجارة البينية إلى شح المداخل النفطية التي انعكست بالسلب على ميزان المدفوعات لتلك الدول مما اجبرها على ضبط عملية الاستيراد بغية تخفيف ذلك العجز.لتبلغ أدنى مستوى لها سنة 2017 بحوالي 57 مليار دولار. لكن في سنتي 2018 و2019 شهدت تحسنا أين بلغت في سنة 2019 حولي 73 مليار دولار.

المطلب الثاني: تطور حجم الصادرات والواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

[1] صندوق النقد العربي، الملاحق الإحصائية، 2015، ص 468

أولا: حجم الصادرات البينية من 2002 إلى 2019 :

1. تحليل تطور حجم الصادرات البينية لدولة الإمارات:

الجدول رقم:5 تطور حجم التجارة البينية لدولة الإمارات **الوحدة: مليون دولار**

البيان	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2002	99,4	743,7	1496,5	259,6	259,5	2858,7
2003	110,6	870,6	1289	296,6	288,8	2855,6
2004	127,3	1078,7	2535,3	345	332,5	4418,8
2005	169	1422,2	2123,9	588,4	441,3	4744,8
2006	202,4	1702,6	2562,6	900,7	528,3	5896,6
2007	238,7	2008,5	3668,4	1488,8	623,2	8027,6
2008	312,6	2629,6	5668,4	1680,2	816	11106,8
2009	212,5	1787,8	3858,8	1603,1	554,8	8017
2010	287,4	2342	5055	2100	726,7	10511,1
2011	359,1	3021,2	6521	2709	937,5	13547,8
2012	360,1	3091,9	6584,1	2035,7	851,6	12923,4
2013	396,3	3214,2	6849,1	2901,8	994,3	14355,7
2014	419,6	3403,8	7039,7	1933,8	1049,9	13846,8
2015	423,3	3161,5	9305,1	2121,9	1110,6	16122,4
2016	379,8	4969,8	8724,2	2105,5	909,4	17088,7
2017	1085,5	7902,8	7980,1	54,9	2693,1	19716,4
2018	1216,4	9362,8	8535,3	55,9	1424,7	20595,1
2019	1232,2	9184,5	8346,3	56,6	1843,2	20662,8

المصدر :- صندوق النقد العربي، **النشرة الإحصائية للدول العربية**، 2013،الإمارات، ص77.

- صندوق النقد العربي، أعداد متفرقة (2012-2013-2014-1015-2016-2017-2018-2019).

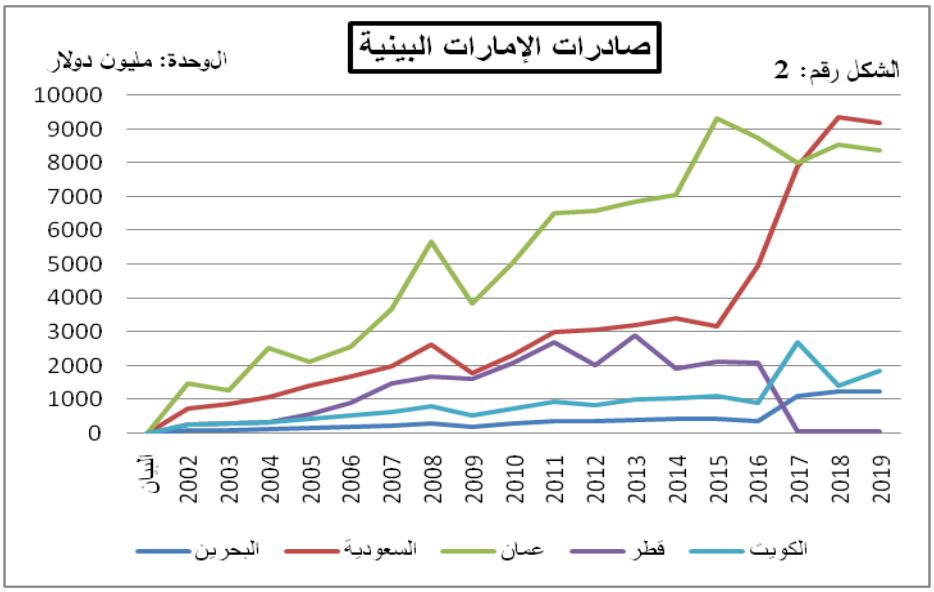

المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول رقم 5.

من خلال المنحنى البياني يتضح لنا أن صادرات الإمارات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي كانت في تزايد من سنة إلى أخرى لكن بقيم متفاوتة مابين هذه الدول. وقد كانت أكبر قيمة لصادراتها البينة في سنة 2002 مع دولة عمان حيث قدرت ب 1496,5 مليون دولار تليها السعودية بنسبة 26% من إجمالي الصادرات البينية لنفس السنة تلتها دولة قطر والكويت ثم البحرين بقيمة 99,4 مليون دولار، مع قيام الاتحاد الجمركي في سنة 2003 وزاد حجم التجارة البينية حتى سنة 2008، حيث قدر إجمالي التجارة البينية بأكثر من 11 مليار دولار وقد كان لعمان النصيب الأكبر من هذه الصادرات مقدر ب حوالي 5,5 مليار دولار تليها السعودية وباقي الدول الأخرى وأقل قيمة من الصادرات كانت مع دولة البحرين بقيمة 312,6 مليون دولار لكن سنة 2009 انخفضت التجارة البينية بقيمة 3089,8 مليون دولار متأثرة بالأزمة المالية العالمية وأكثر دولة تأثرت هي دولة عمان، حيث انخفضت صادراتها البينية بحوالي 1800 مليون دولار تلتها السعودية بانخفاض قدر ب841,8 مليون دولار، وبقيت منخفضة في سنة 2011 إذا ما قارناها بسنة 2008، تحسنت قليلا سنة 2013 حيث بلغ إجمالي التجارة البينية لسنة 2013 أكثر من 14 مليون دولار. لكن في سنة 2014 نتيجة لانخفاض أسعار النفط، تراجع عائد التجارة البينية الإماراتي مع دول مجلس التعاون الخليجي بقيمة 508,7 مليون دولار. أما سنوات 2016 حتى 2019 فتشير أن التجارة البينية الإماراتية تحسنت مع دول مجلس التعاون الخليجي ماعدا دولة قطر فقد انخفضت التجارة البينية بينها وبين الإمارات حيث بلغت صادرات الإمارات البينية مابين 54 مليون دولار سنة 2016 و56 مليون دولار سنة 2019 لتحتل المركز الأخير، وذلك راجع إلى الأزمة الدبلوماسية بينهما.

2. تحليل تطور حجم الصادرات البينية لدولة البحرين:

الجدول رقم:6تطور حجم الصادرات البينية لدولة البحرين **الوحدة: مليون دولار**

البيان	الإمارات	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2002	147	250,2	80,5	31,3	53,5	562,5
2003	224,3	185,3	119,4	58	59,5	646,5
2004	258,2	409,5	157,1	72,2	68,5	965,5
2005	342,7	52,7	58,9	165,6	90,5	710,4
2006	410,3	623,4	236,9	108,9	108,9	1488,4
2007	484	735,4	75,3	248,7	128,4	1671,8
2008	633,7	962,8	404,6	181,8	168,2	2351,1
2009	430,8	654,6	330,1	148,3	114,3	1678,1
2010	564,4	857,5	131,3	490	149,8	2193
227	728,1	1106,2	169,4	632,1	193,2	2829
2012	749,9	1132,1	171	651,1	196,1	2900,2
2013	779,9	1176,8	177,9	677,1	204,9	3016,6
2014	825,7	1246,2	247,5	231	216,4	2766,8
2015	873,6	1304	195,9	305,3	228,9	2907,7
2016	727,3	1083	506,5	214,4	189,3	2720,5
2017	1073	1072,4	936,6	524,2	459,2	4065,4
2018	2705,5	1432,9	1087,1	17,5	457	5700
2019	2424,4	1342,9	1552,7	7,6	420,2	5747,8

المصدر:- صندوق النقد العربي، **النشرة الإحصائية للدول العربية**، 2013،الإمارات، ص82.

- صندوق النقد العربي، أعداد متفرقة (2012-2013-2014-1015-2016-2017-2018-2019).

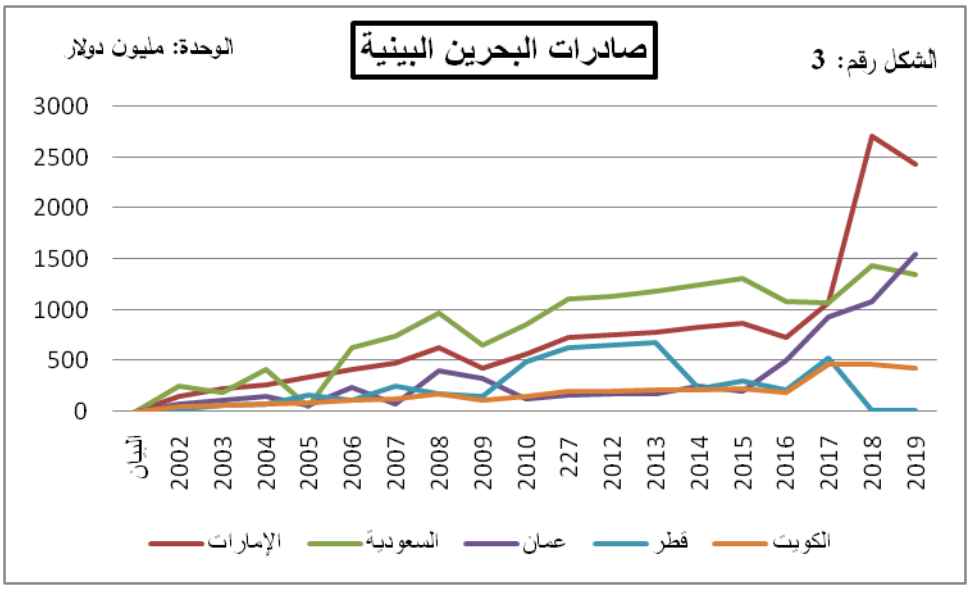

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول رقم 6 .

إذا ما نظرنا إلى الجدول رقم 5 والشكل رقم 3، نجد أن إجمالي صادرات البحرين البينية تتراوح بين 562,5 مليون دولار سنة 2002 و5747,8 مليون دولار سنة 2019 . وقد كانت في تحسن من سنة إلى أخرى حيث استفادت من الاتفاقيات المبرمة بين دول المجلس. فنلاحظ تحسن في سنة 2003 مقارنة بسنة 2002 حيث سجلت زيادة قدرت ب 84 مليون دولار وكان لدولة الإمارات حصة الأسد من قيمة الصادرات البينية ثم تليها السعودية ثم باقي الدول الأخرى. وقد واصلت الارتفاع مما يدل على نجاح الاتحاد الجمركي حتى سنة 2008، حيث بلغ إجمالي الصادرات البينية لنفس السنة 2351,1 مليون دولار، لكن هي الأخرى تأثرت بالأزمة المالية لسنة 2008 حيث سجلت انخفاضا في قيمة الصادرات البينية قدر ب 664 مليون دولار سنة 2009 ثم ارتفع مرة أخرى في السنوات الموالية.لكن انخفاض أسعار النفط أثر على قيمة الصادرات البينية وهو ما يلاحظ في إحصاء التجارة البينية لسنة 2016، ثم تحسنت مرة أخرى في السنوات الأخيرة. وقد سجلت دولة قطر أقل قيمة في الصادرات البينية لسنة 2019 قدرت 7,6 مليون دولار لتحتل المرتبة الأخيرة، ويعزى ذلك إلى الأزمة القطرية وما بدر منها من قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما، مما أثر على حجم المبادلات التجارية، وجاءت دولة الإمارات في المرتبة الأولى بنسبة 42,17% من إجمالي الصادرات البينية البحرينية لتحتل المركز الأول من نفس السنة.

3. تحليل تطور حجم الصادرات البينية للمملكة العربية السعودية:

الجدول رقم7 : تطور حجم الصادرات البينية للملكة العربية السعودية **الوحدة: مليون دولار**

البيان	الإمارات	البحرين	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2002	951,4	1379,6	200,4	229,2	509,2	3269,8
2003	1235	1535	204	264,6	566,6	3805,2
2004	1421,9	1767,2	110	519,2	652,3	4470,6
2005	1887,4	2345,8	230,5	522,7	865,9	5852,3
2006	2259,5	2808,3	342,4	763	1036,6	7209,8
2007	2665,4	3312,8	354	1039,6	122,8	7494,6
2008	3489,8	4337,3	532,7	1237,4	1601	11198,2
2009	2372,5	2948,8	572,2	1209,2	1088,5	8191,2
2010	3108	3862,9	749,6	1548	1425,9	10694,4
2011	4009,3	4983,1	967	2043,4	1839,4	13842,2
2012	10102	9849	976,3	2104,7	1867,1	24899,1
2013	9694,7	8937,8	1215,6	2388,8	2150,9	24387,8
2014	12330,9	9588,3	1686,7	1794,4	1547,7	26948
2015	10792	5524	1288,3	1790,9	1698,9	21094,1
2016	12228,2	4752,8	870,4	1888	1870,7	21610,1
2017	15314,3	5864,9	1076,8	738,2	1993,6	24987,8
2018	13610,2	7469,7	1294,1	0,5	2010,6	24385,1
2019	13732,7	7537	1305,8	0,5	2128,7	24704,7

المصدر :- صندوق النقد العربي، **النشرة الإحصائية للدول العربية**، 2013،الإمارات، ص97.

- صندوق النقد العربي، أعداد متفرقة (2012-2013-2014-1015-2016-2017-2018-2019).

الشكل رقم: 4 **صادرات السعودية البينية** الوحدة: مليون دولار

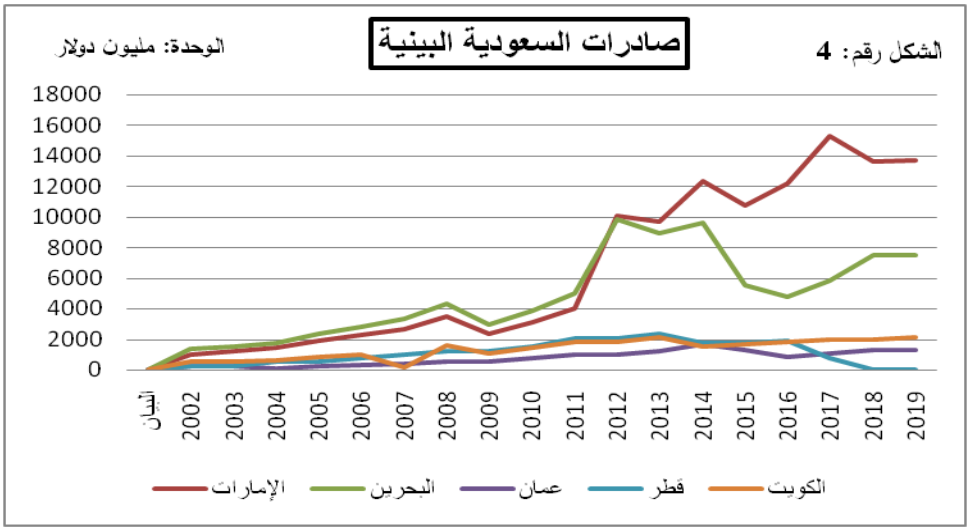

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول رقم7 .

من خلال الجدول رقم 6 والشكل البياني رقم 4 نلاحظ أن المملكة العربية السعودية هي الأخرى استفادت من منطقة الاتحاد الجمركي فقد زادت صادراتها البينية ب:535,4 مليون دولار. وقد احتلت دولة الإمارات والبحرين المراكز الأولى في قيمة الصادرات البينية وواصلت الارتفاع وتعززت باستكمال المسيرة والتوقيع على اتفاقية السوق المشتركة سنة 2008، حيث بلغ إجمالي الصادرات البينية أكثر من 11 مليون دولار. لكن سرعان ما انخفضت هذه القيمة سنة 2009 متأثرة بتداعيات الأزمة المالية العالمية حيث بلغ إجمالي التجارة البينية 8191,2 مليون دولار محققة انخفاض قدر ب3007 مليون دولار.وفي الفترة 2010 حتى 2014 تحسنت قيمة التجارة البينية وبلغت سنة 2014 أكثر من 26 مليون دولار خاصة دولة الإمارات والبحرين ، لكن مع انخفاض أسعار النفط في هذه الفترة تأثرت الصادرات البينية السعودية أين سجلت انخفاض سنة 2015 قدر ب 5853,9 مليون دولار وهذا المبلغ يعادل تقريبا قيمة صادرات البحرين البينية لنفس السنة. واستمرت أزمة انخفاض أسعار النفط في التأثير على حجم التجارة البينية السعودية مقارنة بسنة 2014، وقد سجلت الصادرات البينية السعودية القطرية ضعفا نتيجة للأزمة السياسية القطرية، أين وصلت إلى 0,5 مليون دولار في سنة 2018 و2019 على التوالي لتحتل قطر المركز الأخير في قيمة الصادرات مع المملكة العربية السعودية. واحتلت دولة الإمارات المركز الأول بأكثر من 13 مليون دولار.

4. تحليل تطور حجم الصادرات البينية لسلطنة عمان

الجدول رقم8: تطور حجم الصادرات البينية لسلطنة عمان **الوحدة: مليون دولار**

البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	قطر	الكويت	المجموع
2002	1038,4	22,4	181	34,2	26,2	1302,2
2003	836,2	21,3	197,6	29,8	44,3	1129,2
2004	998,8	20,6	223,1	44,2	41,2	1327,9
2005	1441,7	20,5	258,7	70,2	40,6	1831,7
2006	2120,9	19,9	222,9	112,4	43,9	2520
2007	2953,4	26,3	251,8	159,5	47	3438
2008	4112,9	49,2	490	264,1	93	5009,2
2009	2796,2	33,4	333,1	252,1	63,2	3478
2010	3663	43,8	436,4	331,1	82,8	4557,1
2011	4725,2	56,5	563	427,1	106,8	5878,6
2012	4318	61,2	609,8	166,7	115,7	5271,4
2013	4503,3	63,4	631,8	457,5	119,9	5775,9
2014	4348,9	130,7	1520,6	422,6	492,5	6915,3
2015	4673,2	125,6	1817,4	301,9	480,7	7398,8
2016	3999	188	764	252,9	147	5350,9
2017	4225,6	104,5	1231,7	268,8	316,7	6147,3
2018	2123,3	146,6	1641,8	1588,6	367,8	5868,1
2019	2112,7	145,9	1603,4	1560,6	366	5788,6

المصدر :- صندوق النقد العربي، **النشرة الإحصائية للدول العربية**، 2013،الإمارات، ص122.

- صندوق النقد العربي، **أعداد متفرقة** (2012-2013-2014-1015-2016-2017-2018-2019).

الشكل رقم: 5 **صادرات عمان البينية** الوحدة: مليون دولار

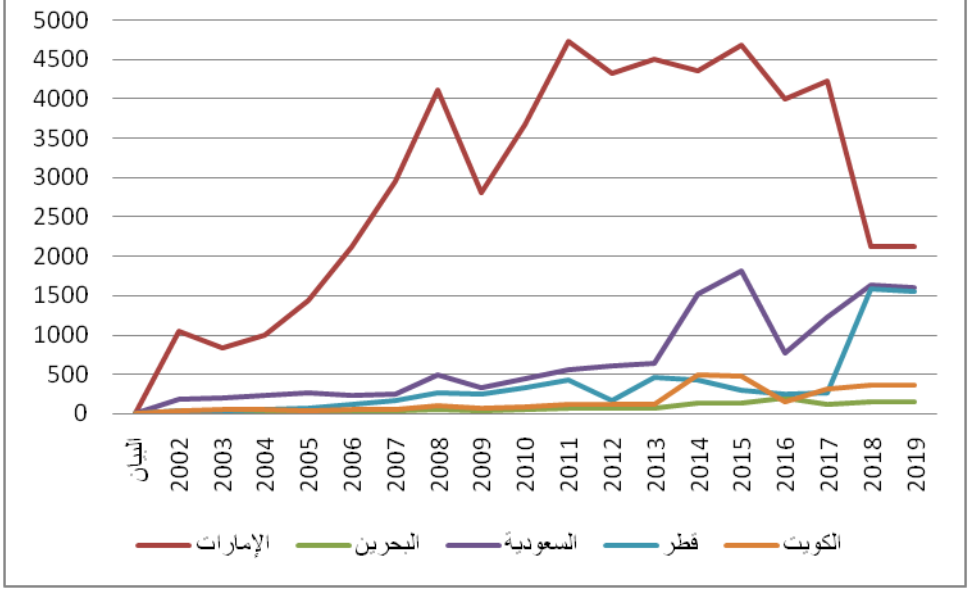

المصدر: من أعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول رقم 8.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 7 والشكل رقم 5 أن الصادرات البينية لسلطنة عمان هي الأخرى استفادت من منطقة الاتحاد الجمركي حيث بلغ إجمالي الصادرات البينية سنة 2004 حوالي 1300 مليون دولار استحوذت الإمارات على 75% منه. كما واصل حجم الصادرات البينية في الارتفاع ليصل سنة 2008 إلى حوالي 5000 مليون دولار،وكانت أضعف قيمة في الصادرات البينية العمانية في دول المجلس قد سجلت مع دولة الكويت ودولة البحرين وهذا راجع بالدرجة الأولى للتشابه الكبير في السلع التي يتم تداولها. كباقي دول المجلس تأثرت هي الأخرى بالأزمة المالية العالمية، حيث سجلت انخفاضا في حجم التجارة البينية سنة 2009 قدر ب1531,2 مليون دولار. لتتحسن تدريجيا، ويلاحظ أن سلطنة عمان تأثرت بانخفاض أسعار النفط حيث انخفضت سنة 2016 لتبلغ 5350,3 مليون دولار بعد أن كانت سنة 2015 مقدرة بقيمة 7398,8 مليون دولار واصلت الانخفاض حتى سنة 2019، وقد كانت مساهمة الإمارات في الصادرات البينية أكبر قيمة قدرت بحوالي 2100 مليون دولار تلتها المملكة العربية السعودية بقيمة 1603,6 مليون دولار أما القيمة الأقل فكانت مع دولة البحرين بنسبة من الإجمالي 2,52% لتحتل المركز الأخير في نفس السنة.

5. تحليل تطور حجم الصادرات البينية لدولة قطر:

الجدول رقم9: تطور حجم الصادرات البينية لدولة قطر **الوحدة: مليون دولار**

البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	الكويت	المجموع
2002	436,1	29,3	191	9,9	32,9	699,2
2003	369,3	35,4	196,9	13,9	32,7	648,2
2004	542,3	30,4	194	22,7	50,3	839,7
2005	1050,1	45,6	173,4	11,7	16,7	1297,5
2006	1318,2	51,9	216,2	13,1	20,1	1619,5
2007	1368,9	45,4	207,2	23,2	26,7	1671,4
2008	572	84,3	96,2	25,7	38,3	816,5
2009	388,9	57,3	65,4	124,5	26	662,1
2010	509,5	75	85,7	163,1	34,1	867,4
2011	657,2	96,8	110,5	210,4	44	1118,9
2012	5984,5	164,6	1337,7	378,8	844,8	8710,4
2013	5825,1	200,5	1133,9	562,9	1141,8	8864,2
2014	6680,3	365,1	1160,1	475,3	772,7	9453,5
2015	6112,7	416,1	1022	541,6	780,5	8872,9
2016	3624,4	156,1	637,2	156,5	359,5	4933,7
2017	400	228	377,9	268,8	316,7	1591,4
2018	83,4	0	0	889,1	849,6	1822,1
2019	1075,6	0	0	556,1	811,7	2443,4

المصدر :- صندوق النقد العربي، **النشرة الإحصائية للدول العربية**، 2013،الإمارات، ص127.

- صندوق النقد العربي، **أعداد متفرقة** (2012-2013-2014-1015-2016-2017-2018-2019).

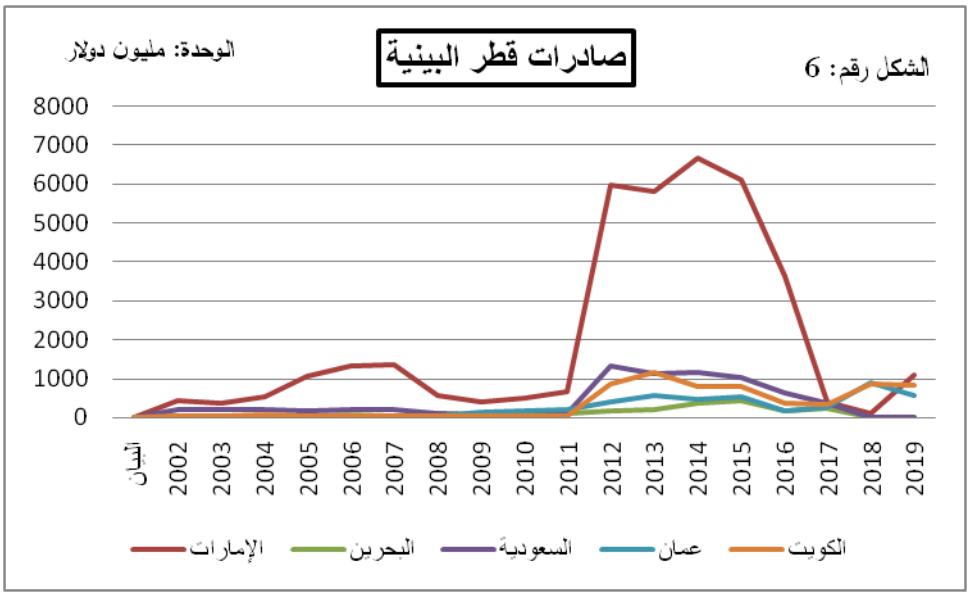

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول رقم 9.

نلاحظ أن الصادرات البينية لدولة قطر صغيرة مقارنة بالدول الأعضاء الأخرى حيث بلغت سنة2002م 699,2 مليون دولار، تحسنت بعد إبرام اتفاقية الاتحاد الجمركي سنة 2003 وخاصة مع دولة الإمارات التي شهدت ارتفاعا في الفترة التي 2003م 2007م والتي بينت مدى نجاح اتفاقية الاتحاد الجمركي أين قدرت قيمة الصادرات البينية مع دولة الإمارات خلال سنة 2003 بقيمة 369,3 مليون دولار وارتفعت لتصل سنة 2007م إلى 1368,9 مليون دولار، لكنها تأثرت بالأزمة المالية لسنة 2008 حيث انخفضت فيها إلى حوالي 500 مليون دولار، وبلغت صادراتها البينية في هذه السنة 816,5 مليون دولار وانخفضت أيضا سنة 2009 مثلها مثل كل دول المجلس حيث قدر هذا الانخفاض بقيمة 154,4 مليون دولار مع كل دول المجلس، لكنها سجلت تحسنا ملحوظا في سنة 2010 وواصلت الارتفاع حتى سنة 2014 حيث قدرت بحوالي 9400 مليون دولار وقد احتلت الإمارات في هذه الفترة المركز الأول في إجمالي الصادرات البينية القطرية مع دول المجلس حيث سجلت ارتفاعا كبيرا وقد قدرت صادراتها في سنة 2014 بحوالي 6600 مليون دولار. وبفعل انخفاض أسعار النفط والذي صاحبته الأزمة السياسية القطرية بين المملكة العربية السعودية،الإمارات ومملكة البحرين انخفض إجمالي الصادرات البينية وقد سجلت قيمة الصادرات البينية للملكة العربية السعودية ودولة البحرين 0 مليون دولار في سنة 2018 و2019 على التوالي بينما انخفضت قيمتها فقط مع دولة الإمارات إلى 83,4 مليون دولار سنة 2018 ثم سجلت تقدما ملحوظا سنة 2019 بقيمة 1075,6 مليون دولار، واحتلت المركز الأول في حجم التجارة البينية لدولة قطر

من نفس السنة. لكن رغم الأزمة القطرية فإن حجم الصادرات البينية مع دولة الكويت وسلطنة عمان لم يتغير.

6. تحليل تطور حجم الصادرات البينية لدولة الكويت:

الجدول رقم 10: تطور حجم الصادرات البينية لدولة الكويت **الوحدة: مليون دولار**

البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	المجموع
2002	95,1	13,3	113,7	25,5	26,2	273,8
2003	161,4	14,7	118,5	31,6	18,7	344,9
2004	185,8	17	186,5	7,2	25,7	422,2
2005	264,6	22,5	203,1	16,3	42,7	549,2
2006	295,2	27	243,1	32,6	78,3	676,2
2007	348,3	31,8	286,8	27,9	97,8	792,6
2008	456	41,7	375,5	90,8	135,8	1099,8
2009	310	28,3	255,3	196,8	101,6	892
2010	406,1	37,1	334,4	257,8	133,1	1168,5
2011	523,9	47,9	431,4	323,6	171,7	1498,5
2012	289,6	50,7	401,5	215,8	136,9	1094,5
2013	261,1	52,8	358,9	249,3	183,9	1106
2014	131,6	594,1	61,6	166,2	220,6	1174,1
2015	817,9	117,9	851,9	87,4	237,9	2113
2016	523,3	114	422,3	146,5	0	1206,1
2017	604,4	88,2	682,3	198,9	365,9	1939,7
2018	1409	103,8	388,5	16,5	208,3	2126,1
2019	1034,4	105,6	295,5	16,8	170	1622,3

المصدر :- صندوق النقد العربي، **النشرة الإحصائية للدول العربية**، 2013،الإمارات، ص132.

- صندوق النقد العربي، **أعداد متفرقة** (2012-2013-2014-1015-2016-2017-2018-2019).

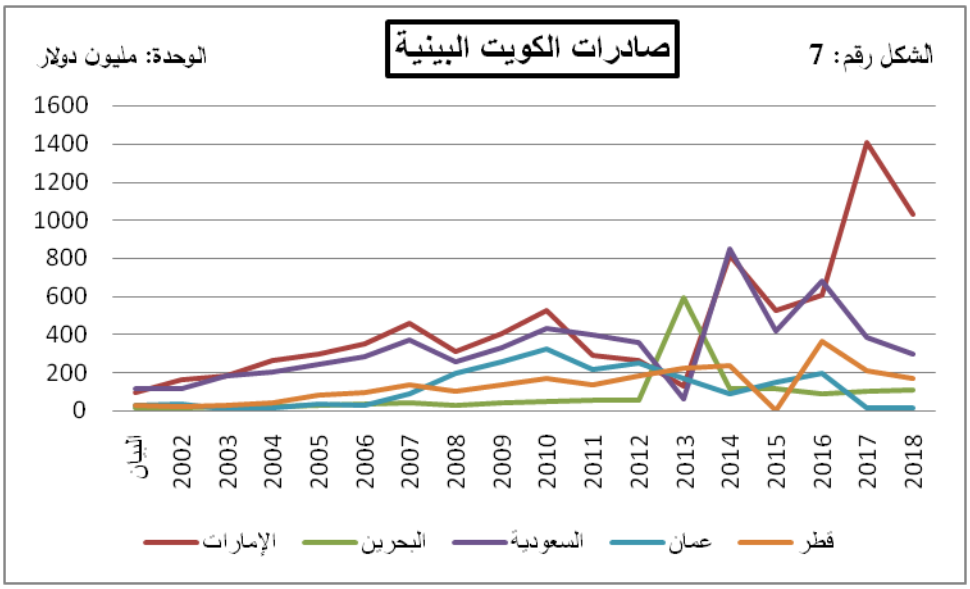

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول رقم 10

لقد كانت مساهمة دولة الكويت في إطار السوق الحرة ضعيفة وهذا يلاحظ بمقارنة إجمالي الصادرات البينية لسنة 2002 التي بلغت 273,8 مليون دولار والزيادة التي حققتها بعد سنة 2003 حيث قدر حجم الصادرات البينية في سنة 2004 بحوالي 400 مليون دولار واصل خلالها الارتفاع ليحقق سنة 2007 زيادة مقارنة بقيمة الصادرات لسنة 2003 قدرت ب447,7 مليون دولار وتعزيزا لميثاق الشراكة الذي دعمته اتفاقية السوق الحرة، زادت قيمة الصادرات سنة 2008 حيث قدرت قيمتها ب 1099,8 مليون دولار، في سنة 2009 انخفضت بقيمة 207,8 مليون دولار بسبب الأزمة المالية تميزت الفترة 2010 إلى غاية 2016 بالارتفاع والانخفاض. احتلت الإمارات المركز الأول في حجم الصادرات البينية الكويتية وقد سجلت أكبر ارتفاع لها سنة 2018 حيث بلغت 1409 مليون دولار وقدرت سنة 2019 بقيمة 1034,4 مليون دولار. ثم تليها السعودية بقيمة 105,6 مليون دولار، أما دولة عمان فسجلت الصادرات البينية ما قيمته 16,8 مليون دولار ونسبة مشاركة في إجمالي الصادرات البينية قدرت ب 1,03% لتحتل المركز الأخير لسنة 2019.

ثانيا: تحليل تطور حجم الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

1. تحليل تطور حجم الواردات البينية لدولة الإمارات

الجدول رقم 11: تطور حجم الواردات البينية لدولة الإمارات **الوحدة: مليون دولار**

البيان	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2002	161,7	1046,5	16,6	129,1	104,6	1458,5
2003	246,7	1358,5	25,1	181,1	177,5	1988,9
2004	284	1564	1098,7	596,5	204,4	3747,6
2005	377	2076,1	1585,9	1155,1	271,3	5465,4
2006	451,4	2485,5	2333	1450	324,8	7044,7
2007	532,4	2932	3248,8	1505,8	383,1	8602,1
2008	697,1	3838,7	4524,1	629,3	501,6	10190,8
2009	473,9	2609,8	3075,8	427,8	341	6928,3
2010	620,8	3418,8	4029,3	560,4	446,7	9076
2011	800,9	4410,3	5197,7	722,9	576,2	11708
2012	824,9	4542,6	5629,8	744,6	593,5	12335,4
2013	857,9	4724,2	5792,8	774,7	617,3	12766,9
2014	908,3	5001,8	5883,8	2902,5	653,5	15349,9
2015	960,9	4291,5	6460,5	4373,9	691,4	16778,2
2016	800	6405,4	10417	4002,1	575,6	22200,1
2017	935,8	9916,4	3846,8	11,4	1023,8	15734,2
2018	3142,8	10373,8	3210	0	1917,5	18644,1
2019	2983,6	9508,6	3251,8	0	1742,5	17486,5

المصدر :- صندوق النقد العربي، **النشرة الإحصائية للدول العربية**، 2013،الإمارات، ص79.

- صندوق النقد العربي، **أعداد متفرقة** (2012-2013-2014-1015-2016-2017-2018-2019).

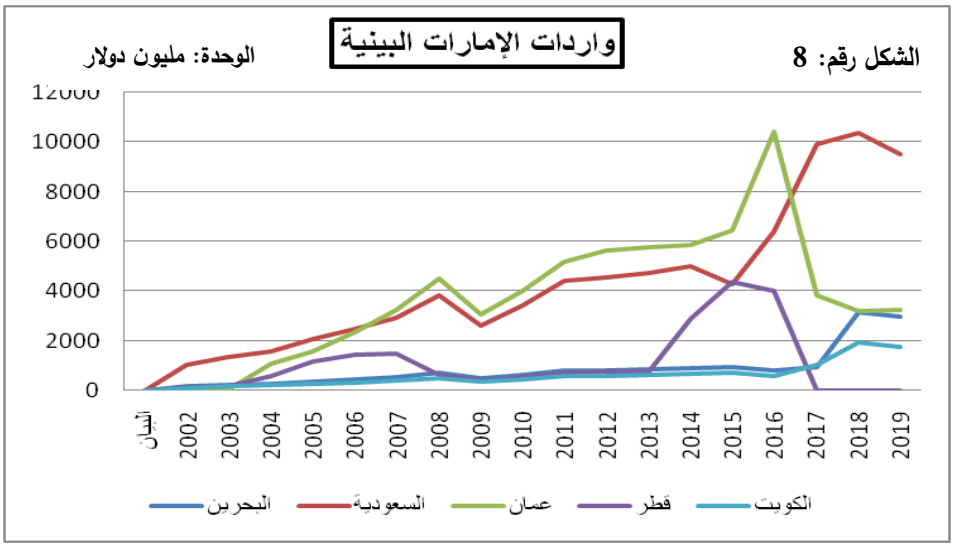

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول رقم 11

نلاحظ من خلال الجدول رقم 10 والشكل رقم 8 أن دولة الإمارات كغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي عرفت وارداتها ارتفاعا مستمرا من سنة إلى أخرى، حيث بلغت سنة 2002 حوالي 1450 مليون دولار وارتفعت مع الدخول في مرحلة الاتحاد الجمركي إلى حوالي 1988 مليون دولار، لتواصل الارتفاع حيث بلغت سنة 2007 حوالي 8600 مليون دولار وتعززت بدخولها مرحلة السوق المشتركة سنة 2008 حيث قدرت وارداتها البينية ب10190,8 مليون دولار. ونلاحظ أنها الأخرى تأثرت بالأزمة المالية العالمية حيث انخفضت بقيمة 3260,5 مليون دولار، لتتحسن تدريجيا في الفترة من 2010 حتى 2016 حيث بلغت قيمتها أكثر من 22 مليون دولار، لتنخفض من جديد سنة 2017 بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط، والأزمة القطرية حيث انعدمت وارداتها البينية مع قطر سنة 2018 و2019. ونلاحظ أن المملكة العربية السعودية احتلت الصدارة في قيمة الواردات البينية والتي بلغت سنة 2002 ما قيمته 1046,5 مليون دولار و سنة 2018 ما قيمته 10373,8 مليون دولار،واحتلت المركز الأول سنة 2019 بنسبة قدرت ب54% من إجمالي الواردات.

2. تحليل تطور حجم واردات البحرين البينية:

الجدول رقم 12: تطور حجم واردات البحرين البينية **الوحدة: مليون دولار**

البيان	الإمارات	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2002	111,5	991,4	24,7	32,2	14,6	1174,4
2003	124	1103,1	23,4	38,9	16,2	1305,6
2004	142,8	1270	22,6	33,4	18,7	1487,5
2005	189,6	1685,8	22,5	50,2	24,8	1972,9
2006	227	2018,2	21,9	57,1	29,7	2353,9
2007	267,7	2380,8	29	50	35	2762,5
2008	350,5	3117,1	54,5	92,7	45,8	3660,6
2009	238,3	2119,2	36,8	63	31,2	2488,5
2010	312,2	2776,1	48,2	82,5	40,8	3259,8
2011	402,7	3581,2	62,1	106,5	52,7	4205,2
2012	426,3	3791,2	67,3	109,7	55,8	4450,3
2013	440,6	3918,5	69,2	114,1	57,6	4600
2014	470,6	4185,2	143,8	237,6	61,6	5098,8
2015	474,7	4221,8	138,2	457,7	62,1	5354,5
2016	420,8	3741,7	204	172,4	55	4593,9
2017	1144,8	4635	136	102,1	135,9	6153,8
2018	1289,4	3090,6	121,9	0	110	4611,9
2019	1198,4	3112,3	122,7	0	110,7	4544,1

المصدر :- صندوق النقد العربي، **النشرة الإحصائية للدول العربية**، 2013،الإمارات، ص84.

- صندوق النقد العربي، **أعداد متفرقة** (2012-2013-2014-1015-2016-2017-2018-2019).

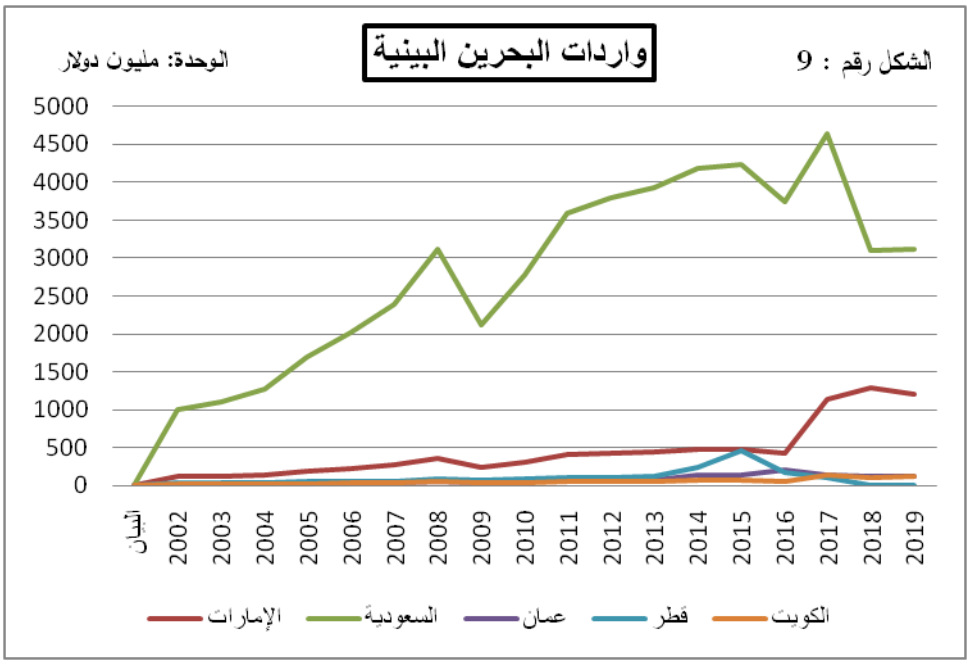

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول رقم12

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أن واردات البحرين البينية بلغت سنة 2002 قيمة 1174,4 مليون دولار، لتعرف ارتفاعا بدخولها الاتحاد الجمركي سنة 2003 حيث بلغت 1305,6 مليون دولار، وواصلت الارتفاع حيث بلغت سنة 2008 ما قيمته 3660,6 مليون دولار وهذا بدخولها السوق المشتركة، أما سنة 2009 فعرفت انخفاضا بقيمة 1172,1 مليون دولار متأثرة بالأزمة المالية العالمية، لترتفع بعد ذلك حيث قدرت سنة 2014 بقيمة 5098,8 مليون دولار وواصلت الارتفاع ثم عرفت انخفاضا سنة 2018 أين قدر إجمالي الواردات البينية 4611,9 مليون دولار، وهذا نتيجة تأثرها بانخفاض أسعار النفط، وكذلك نلاحظ انعدامها مع دولة قطر في السنتين الأخيرتين بسبب الأزمة القطرية، أما أعلى قيمة فحصلتها المملكة العربية السعودية وقد كانت أعلى قيمة لها سنة 2017 حيث قدرت قيمتها بحوالي 4600 مليون دولار ثم انخفضت سنة2019 حيث قدرت ب 3112,3 مليون دولار لتحتل المركز الأول في نفس السنة.

3. تحليل تطور حجم واردات السعودية البينية

الجدول رقم 13 تطور حجم واردات السعودية البينية **الوحدة: مليون دولار**

البيان	الإمارات	البحرين	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2002	812,1	275,2	118,5	145,2	125,1	1476,1
2003	975,7	203,8	152,3	169,4	130,4	1631,6
2004	1186	450,5	161,1	188,5	205,1	2191,2
2005	1564,4	572,8	242,9	127,7	223,4	2731,2
2006	1872,9	685,7	245,1	237,8	267,4	3308,9
2007	2209,3	808,9	277	227,9	315,4	3838,5
2008	2892,6	1059,1	539	105,8	413	5009,5
2009	1966,6	720	366,4	71,9	280,8	3405,7
2010	2576,2	943,2	480	94,2	367,8	4461,4
2011	3323,3	1216,8	619,3	121,6	474,5	5755,5
2012	5447	1275	670,7	1337,7	485,6	9216
2013	5672,8	2939,9	990,2	530,2	964,4	11097,5
2014	8465,3	1886,9	1445,6	562,1	520	12879,9
2015	8976,4	1933,1	1172,5	470,4	483,2	13035,6
2016	7954,8	1361,1	1098,99	322,4	436	11173,29
2017	8754,9	1394,5	1331,6	180,5	439,6	12101,1
2018	11984,6	1526,5	1713,6	5,3	411,8	15641,8
2019	12116,4	1543,3	1732,4	5,3	416,3	15813,7

المصدر :- صندوق النقد العربي، **النشرة الإحصائية للدول العربية**، 2013،الإمارات، ص99.

- صندوق النقد العربي، **أعداد متفرقة** (2012-2013-2014-1015-2016-2017-2018-2019).

الشكل رقم: 10

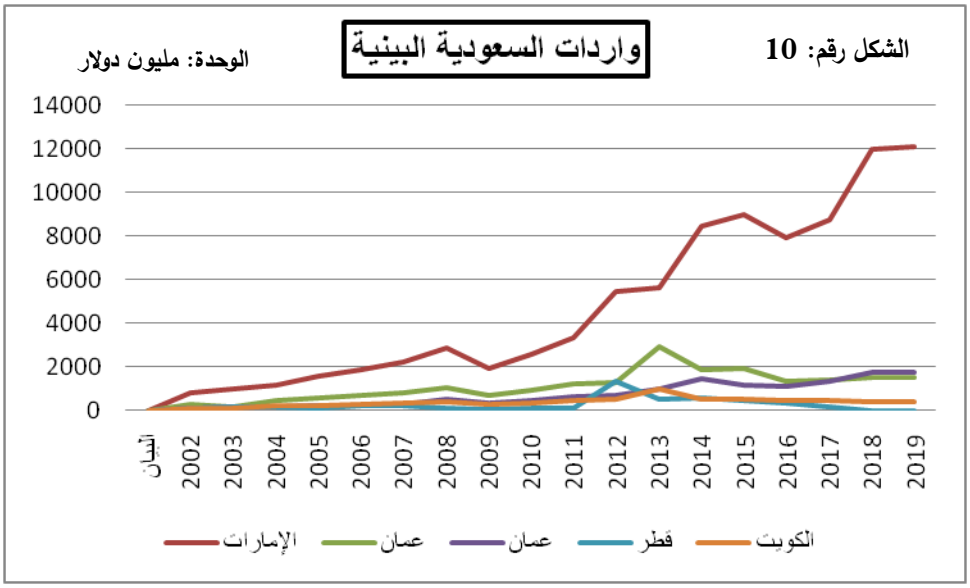

المصدر:من إعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول رقم 13

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل أعلاه أن الواردات البينية للملكة العربية السعودية من دول مجلس التعاون الخليجي بلغت سنة 2002 ما قيمته 1476,1 مليون دولار لتعرف ارتفاعا سنة 2003 قدر ب 155,5 مليون دولار نتيجة الاستفادة من قيام الاتحاد الجمركي بين دول المجلس. لتعرف ارتفاعا مستمرا إلى غاية 2008 حيث بلغت 5009,5 مليون دولار، لكن نتيجة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 انخفضت سنة 2009 بقيمة 1603,8 مليون دولار، لترتفع مرة أخرى كما نلاحظ انخفاض وارداتها البينية مع دولة الكويت، قطر وعمان سنة 2015 ثم انخفاضها مع جميع الدول سنة 2016 تأثرا بأسعار النفط، ونلاحظ نزولا حادا في الواردات البينية مع قطر سنتي 2018و2019 نتيجة للأزمة القطرية حيث سجلت ما قيمته 5,3 مليون دولار واحتلت المركز الأخير، ونلاحظ كذلك أن أكثر الدول التي تستورد منهم هي دولة الإمارات ودولة البحرين.

4. تحليل تطور حجم واردات سلطنة عمان البينية

الجدول رقم14 : تطور حجم واردات سلطنة عمان البينية **الوحدة: مليون دولار**

البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	قطر	الكويت	المجموع
2002	1664,2	86,5	220,5	12	28	2011,2
2003	1417,9	132,7	224,4	16,2	34,8	1826
2004	2788,8	82,8	121	10,3	7,9	3010,8
2005	2336,3	154,1	253,6	27	17,9	2788,9
2006	2818,5	89,9	376,6	21,2	35,9	3342,1
2007	4226,7	146,4	389,4	28,3	30,7	4821,5
2008	6235,3	215,1	568	39,2	99,9	7157,5
2009	4244,7	110,3	629,4	137	216,5	5337,9
2010	5560,5	144,4	824,5	179,4	283,6	6992,4
2011	7173,7	186,3	1063,7	231,5	365,8	9021
2012	7242,6	188,1	1073,9	233,7	369,4	9107,7
2013	7524,5	195,4	1115,8	242,8	383,8	9462,3
2014	6143,6	272,2	2197	1340,9	292,8	10246,5
2015	6035,6	515,5	1092,4	475,3	170,4	8289,2
2016	8402	356,1	760,7	760,7	444,3	10723,8
2017	10381,9	414	1150,7	66,9	27,3	12040,8
2018	11287,4	266,2	1228,4	877,5	17,5	13677
2019	11422,9	269,4	1243,2	888,3	17,7	13841,5

المصدر :- صندوق النقد العربي، **النشرة الإحصائية للدول العربية**، 2013،الإمارات، ص124.

- صندوق النقد العربي، **أعداد متفرقة** (2012-2013-2014-1015-2016-2017-2018-2019).

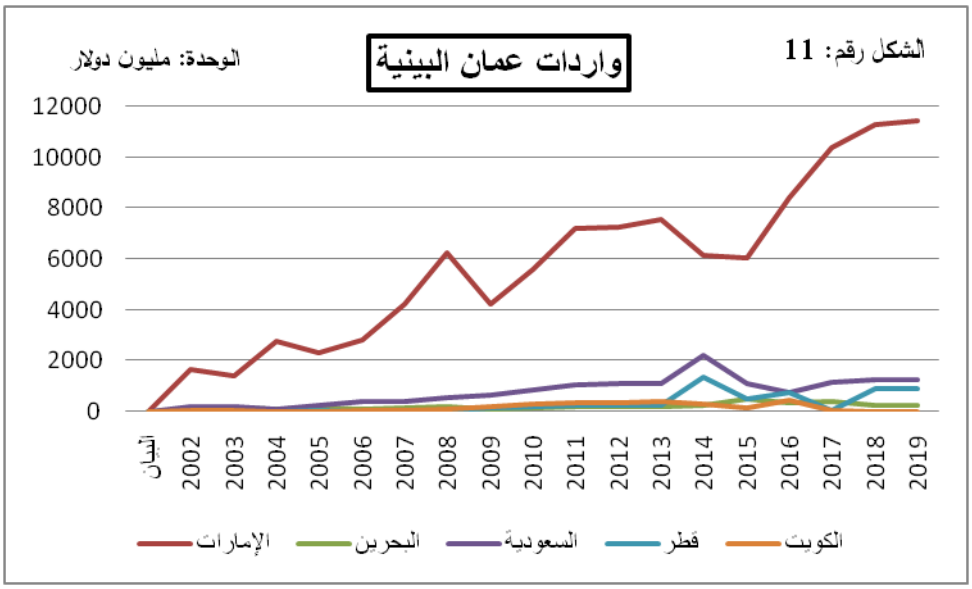

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد الجدول رقم14

نلاحظ من الشكل البياني أن الإمارات العربية المتحدة هي أكثر الدول التي تستورد منها سلطنة عمان، حيث بلغت وارداتها منها سنة 2002 حوالي 1600 مليون دولار مقارنة بالدول الأخرى وقد بلغت سنة 2008 حوالي 6200 مليون دولار بنسبة من الإجمالي لنفس السنة قدرت ب 87,11%.وتأثرت هي الأخرى بالأزمة المالية العالمية وسجلت انخفاضا سنة 2009 قدر ب 1819,6 مليون دولار. وهذا أثر بشكل مباشر على اتفاقية السوق المشتركة، لكن هذا لم يمنع دول المجلس من الإسراع في اتخاذ الإجراءات التي سارعت في تحسين الوضع، ويظهر هذا في التحسن الملحوظ في قيمة الواردات البينية في الفترة 2010 حتى 2014، حيث قدرت قيمة الواردات البينية العمانية سنة 2014 بحوالي 10200 مليون دولار ساهمت فيها الإمارات بنسبة من الإجمالي لنفس السنة قدرت ب59,95% لكن في الفترة مابين 2014 و2019 شهد حجم الواردات البينية العماني موجة من الارتفاع والانخفاض متأثرا بتداعيات الأزمة النفطية. وقد احتلت الإمارات المركز الأول في حجم الواردات البينية مع عمان في الفترة 2002، 2019.

5. تحيل تطور حجم واردات قطر البينية

الجدول رقم15: تطور حجم واردات قطر البينية **الوحدة: مليون دولار**

البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	الكويت	المجموع
2002	285,6	33,7	252,1	25,2	28,9	625,5
2003	326,2	64,6	291,1	28,5	20,5	730,9
2004	379,5	79,4	571,1	44,3	28,3	1102,6
2005	647,2	61,5	575	77,2	47	1407,9
2006	990,8	122,1	839,2	120,9	86,1	2159,1
2007	1637,9	212,1	1143,6	219,2	107,6	3320,4
2008	1848,3	355,7	1361,1	281,2	149,4	3995,7
2009	1763,4	411,5	1330,1	278	111,8	3894,8
2010	2310	539	1742,5	364,2	146,4	5102,1
2011	2979,9	695,3	2247,8	469,8	188,9	6581,7
2012	2035,7	445,2	1219	166,7	211,3	4077,9
2013	1974,4	256,2	1216,4	335,5	225,3	4007,8
2014	2492,7	344,2	2,6	0,4	399,2	3239,1
2015	2054,1	335,8	1124,5	304,7	241,7	4060,8
2016	2315,4	234,4	1137,4	381,5	160,2	4228,9
2017	10381,9	414	1150,7	66,9	27,3	12040,8
2018	59,2	9,7	15	982,2	326,8	1392,9
2019	14,8	0	0,1	1004,9	293,1	1312,9

المصدر :- صندوق النقد العربي، **النشرة الإحصائية للدول العربية**، 2013،الإمارات، ص129.

- صندوق النقد العربي، **أعداد متفرقة** (2012-2013-2014-1015-2016-2017-2018-2019).

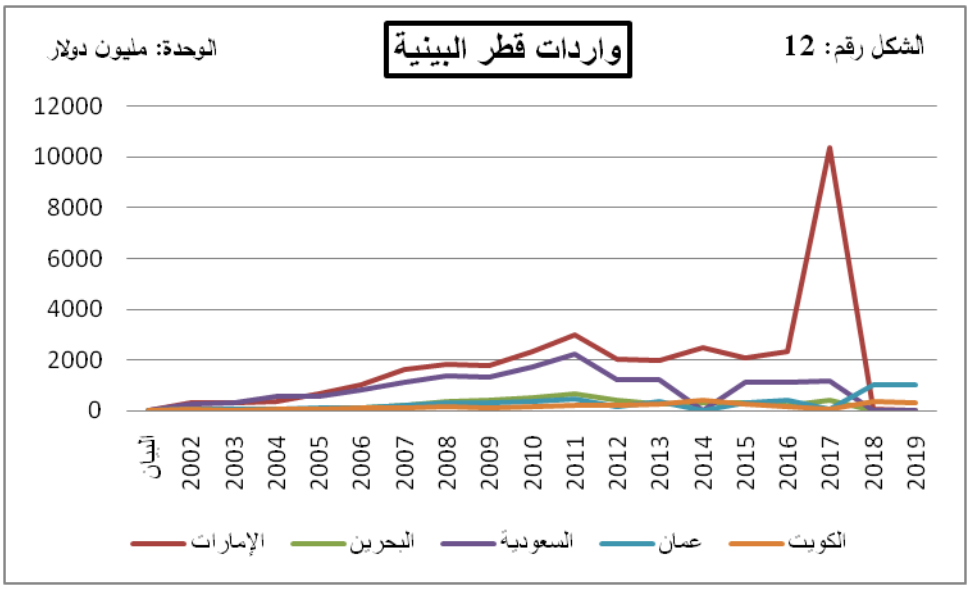

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على الجدول رقم15

نلاحظ من خلال الجدول رقم 14 والشكل رقم 12 البياني أن واردات قطر البينية مع باقي دول مجلس التعاون الخليجي قدرت ب 625,5 ملون دولار سنة 2002 وهي تعتبر منخفضة مقارنة بباقي دول المجلس، غير أنها عرفت ارتفاعا مستمرا في السنوات التي تلتها واستفادتها من اتفاقية الاتحاد الجمركي إلى غاية تأثرها بالأزمة المالية العالمية، حيث انخفضت من 3995,7 مليون دولار سنة 2008 إلى 3894,8 مليون دولار سنة 2009. لترتفع مجددا في 2010 و2011 حيث قدرت ب 5102,1 مليون دولار و 6581,7 مليون دولار على التوالي. لتنخفض من جديد في الفترة 2012، 2014 حيث قدرت سنة 2014 بحوالي 3200 مليون دولار مسجلة انخفاض قدر ب 768,7 مليون دولار عن ما حققته سنة 2013 لترتفع سنة 2015 بحوالي 821 مليون دولار، ثم واصلت الارتفاع سنة 2017 إلى 12040,8 مليون دولار مقارنة ب 4228,9 مليون دولار سنة 2016 لكن سنة 2018 و2019 عرفت انخفاضا شديدا خاصة مع دولة الإمارات، البحرين والسعودية وهذا راجع إلى سوء علاقاتها السياسية ومن ثم الاقتصادية مع هذه الدول، حيث كانت من قبل من أكثر الدول تعاملا معها من جانب الواردات، وما يلاحظ أيضا أنها لم تزيد من حجم وارداتها البينية مع دولة الكويت وسلطنة عمان في هذه الفترة بل بقيت بنفس الوتيرة.

6. تحليل تطور حجم واردات الكويت البينية :

الجدول رقم16: تطور حجم واردات الكويت البينية **الوحدة: مليون دولار**

البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	المجموع
2002	285,5	58,8	560,2	28,9	36,2	969,6
2003	317,6	65,5	623,2	48,8	35,9	1091
2004	365,7	75,4	117,6	45,3	55,3	659,3
2005	485,4	100	952,5	44,7	18,4	1601
2006	581,2	119,8	1140,3	48,3	22,1	1911,7
2007	685,6	141,3	1345,1	51,7	29,4	2253,1
2008	897,6	185	1761,1	102,3	42,1	2988,1
2009	610,2	125,8	1197,3	69,5	28,6	2031,4
2010	799,4	164,7	1568,5	91,1	37,5	2661,2
2011	1031,2	212,5	2023,4	117,5	48,4	3433
2012	289,6	215,7	2053,8	127,2	49,8	2736,1
2013	1091,1	224,9	2240,9	130,9	51,8	3739,6
2014	1054,9	238	2066,1	241,8	953,2	4554
2015	2988,5	416,7	1583	245,9	104,1	5338,2
2016	2798	307	1522	213	94	4934
2017	2929,7	303,6	1836,1	227	52	5348,4
2018	2570,2	284,8	1853,1	250,9	72,5	5031,5
2019	2629,3	291,3	2695,8	356,6	74,2	6047,2

المصدر :- صندوق النقد العربي، **النشرة الإحصائية للدول العربية**، 2013،الإمارات، ص134.

- صندوق النقد العربي، **أعداد متفرقة** (2012-2013-2014-1015-2016-2017-2018-2019).

الشكل رقم: 13 واردات الكويت البينية الوحدة: مليون دولار

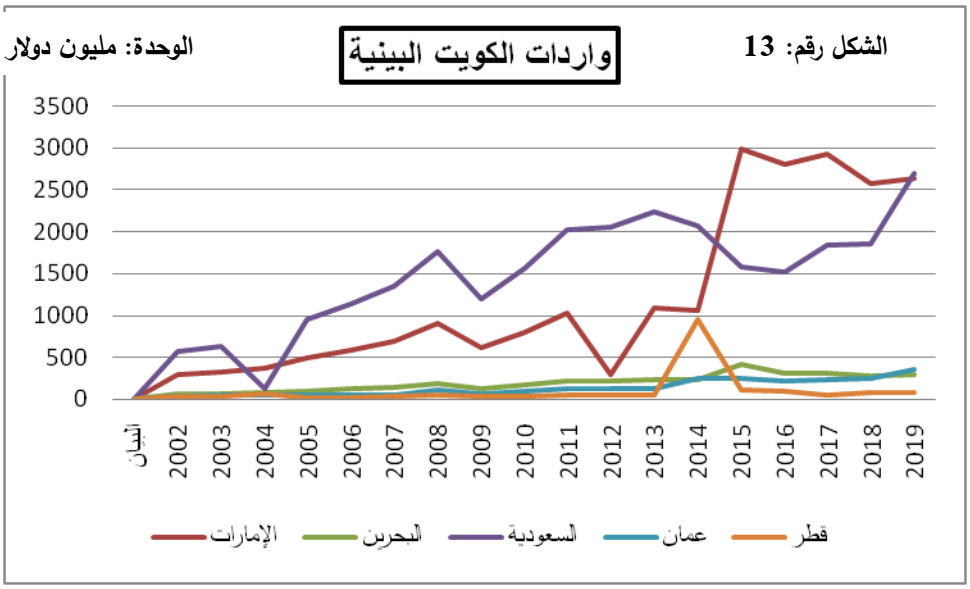

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول 16

نلاحظ من خلال الجدول أن واردات الكويت في ارتفاع متزايد مع جميع دول المجلس حيث قدرت سنة 2002 ب969,6 مليون دولار، وارتفعت إلى 1091 مليون دولار سنة 2003 مع المصادقة على اتفاقية الاتحاد الجمركي وواصلت الارتفاع حيث بلغت سنة 2008 حوالي 2900 مليون دولار بدخولها السوق المشتركة. لكنها انخفضت إلى 2031,4 مليون دولار سنة 2009 متأثرة كباقي الدول بالأزمة المالية العالمية. ونلاحظ أن تأثر الكويت بانخفاض أسعار النفط قد ظهر سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 وقدر الانخفاض ب 454,2 مليون دولار، ونتيجة للأزمة القطرية فقد تأثرت واردات الكويت من قطر حيث قدرت سنة 2016ب 94 مليون دولار وانخفضت في السنوات 2017 حتى 2019 حيث احتلت المركز الأخير في هذه السنوات. وقد سجلت أكبر قيمة للواردات مع دولة السعودية بقيمة 2695,8 مليون دولار سنة 2019 لتحتل المركز الأول من نفس السنة.

المبحث الثاني: معوقات التجارة البينية ومحدداتها

تتسم دول مجلس التعاون الخليجي بخصائص متماثلة مما أدى بها إلى الوقوع في عدة مشاكل وتحديات متشابهة، خاصة في المجال الاقتصادي. ويمكن إيجاز هذه المشاكل والتحديات في:

المطلب الأول: معوقات التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي وطرق التخلص منها

أولا: معوقات التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- رغم تراكم الفوائض النفطية في أواخر الثمانينات، وتوجيهها لتعزيز قواعد الإنتاج وتنويع مصادر الدخل، وما ترتب على ذلك من تطور الصناعات الخليجية وتزايد الإنتاج النفطي الخليجي، لكن حجم التجارة البينية الخليجية لم يرق إلى مستوى طموحات دول مجلس التعاون الخليجي الأمر الذي يشير إلى وجود معوقات تحول دون انسياب السلع بين هذه الدول. وتتحكم الدول بتجارتها مع الدول الأخرى من خلال الأنظمة والقوانين التي تشرعها بهدف كبح أو زيادة تجارتها مع دول أخرى أومن سلع أخرى.ووفقا لاتفاقيات وقوانين منظمة التجارة العالمية فإن مثل هذه الممارسات تعد غير شرعية مع وجود بعض الاستثناءات، فأية معاملة تمييزية سلبية تزيد من عوائق الجارة ضد الدول الأعضاء تعد أمرا مرفوضا أما إذا كانت هذه المعاملة إيجابية تحد من عوائق التجارة فإن قوانين منظمة التجارة العالمية تلزم الدول المعنية بتعميم مثل هذه المعاملة على منتجات جميع الدول الأعضاء.ومن منظور المعاملة التمييزية، يمكن القول أن جميع الدول الخليجية في معاملتها مع منتجات باقي الدول الأعضاء في مجلس التعاون، لا تتعامل أي منها سلبيا مع هذه المنتجات ولكن وجود التعريفة الجمركية أو فرضها على المنتجات الوطنية الخليجية يساوي بين هذه المنتجات ومثيلاها غير الخليجية في أسواق الدول الأعضاء. وبالتالي تفقد بعض الميزات التنافسية كما وقد يحد من الإقبال عليها. كما أن نسبة القيم المضافة محليا اللازمة لتحديد المنتجات الوطنية والتي تبلغ 40% تعتبر مرتفعة في اقتصاديات تفتقر إلى كل عناصر الإنتاج عدا الطاقة ورأس المال[1].

[1] خالد محمد خليل منزلاوي، التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي **أهميتها وتطورها والعناصر المؤثرة عليها**، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة قسم الاقتصاد، بدون سنة نشر، ص 72

- اتجاه استثمارات الدول الخليجية نحو صناعات تنافسية بدلا من اتجاهها نحو صناعات تكاملية[1].

الأمر الذي زاد من تشبث كل دول مجلس التعاون بحماية صناعاتها الناشئة خوفا من خسارة المنتجين، علما بأنها خسائر اقتصادية فقط. في حين تعتبر منافع تحرير التجارة البينية الخليجية وتحقيق التكامل دائما اقتصاديا،اجتماعيا وأمنيا.

- كما تعاني البينية الخليجية من اعتمادها على عناصر ومدخلات الإنتاج الأجنبية حيث تصبح بذلك تكاليف الإنتاج في دول المجلس أعلى من مثيلاتها خارج هذه الدول فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن هامش الزيادة في تكلفة إنشاء الصناعات الخليجية على مبدأ تسليم المفتاح تزيد بنسبة 30% إلى 60% من تكلفة إنشاء مثيلاتها في التكاملات الأخرى على غرار الاتحاد الأوروبي. وبطبيعة الحال فإن ارتفاع تكاليف الإنتاج يضعف الوضع التنافسي للمنتجات الخليجية أمام مثيلاتها غير الخليجية ويقود الجهات المعنية في دول المجلس إلى التدخل وحماية المنتجات الأمر الذي يعيق حركة التجارة ومسيرة التكامل[2].

- عدم توفر البيانات والمعلومات بالشكل المطلوب، إذ لا تزال دول المجلس تفتقر إلى نظام متكامل للمعلومات والبيانات المتعلقة بكافة القطاعات... كحالة الأسواق، وفرص التمويل وواقع السياسات المالية والنقدية، والمعلومات حول الصناعات الوطنية القائمة مما يعيق من التطور التجارة البينية... كما أن هناك قصور من قبل الأجهزة المختصة بتوفير المعلومات فهي لا توفر في البيانات الخاصة بالأسواق الخارجية للتصدير. بالإضافة إلى أسعار الحصول على المعلومات فهي لا توفر البيانات الخاصة بالأسواق الخارجية للتصدير، بالإضافة إلى أسعار الحصول على المعلومات المطلوبة من بعض البنوك[3].

---

[1] بن عيشي بشير–بن عيشي عمار، **تفعيل التجارة البينية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي**، 2014/9/1، ص 139

[2] نفس المرجع، ص 139

[3] رويدة بنت عبد الرحمن عبد اللطيف البراهم، **تطبيق نظرية الاتحاد الجمركي على دول مجلس التعاون الخليجي**، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، ذو الحجة 1419 الموافق ل1998، ص 118

- كذلك هناك بعض المعوقات الإدارية غير الكمية التي تحد من حركة التجارة بين دول مجلس التعاون ومن أبرزها اختلاف المواصفات القياسية للسلع المستوردة مما يؤدي إلى السماح للسلع التي ليس لها مواصفات موحدة من الوصول إلى بعض دول مجلس التعاون[1].

- عدم التزام بعض دول مجلس التعاون بالمواصفات الخليجية الموحدة، واشتراط إرفاق شهادة الجودة الوطنية، بالإضافة أحيانا إلى عدم قبول الشهادات الصادرة من الدول الأخرى.

- ارتفاع رسوم التأمين على البضائع بين دول مجلس التعاون، وكذلك ارتفاع تكلفة التصدير إلى دول مجلس التعاون بالإضافة إلى التشدد في إجراء التأمينات في معظم هذه الدول، فأي عائق من المعوقات الكمية أو الإدارية سيؤدي إلى التقليل من مستوى التبادل التجاري، وذلك باعتبار أن العوائق الكمية ممثلة في الرسوم التمييزية تزيد من تكلفة البضائع، ومن ثم ارتفاع أسعارها و الذي يحد من قدرتها التنافسية في السوق، الأمر الذي يقلل من حجم مستوى تدفق الواردات البينية بين الدول الأعضاء. أما العوائق الإدارية فتقلل من وصول السلع إلى الأسواق المستهدفة كما قد تؤدي إلى تحمل تكاليف إضافية لاستيفاء بعض المتطلبات الإدارية[2].

ثانيا: طرق التخلص منها

- لزيادة التجارة الخليجية لابد لدول الخليج العربية من إزالة أو الحد من معوقات هذه التجارة، من خلال توحيد سياستها التجارية الخارجية وتحرير تجارتها البينية، ولابد لها من إعادة هيكلة وحدات الإنتاج في اقتصادياتها بالتوسع في استغلال الثروات الطبيعية غير النفطية المتوفرة، ومن شأن هذه الإجراءات أن تدعم اتجاه وحدات هذه الدول نحو التكامل الاقتصادي. تجدر الإشارة إلى أن العوامل المحددة للتصدير عوامل خارجية تتحدد وفقا لواقع اقتصاديات وسياسات الدول المستوردة، وعليه يتم استخدام الواردات للتعبير عن التجارة البينية الخليجية[3].

---

[1] بلقاسم طراد، **التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص 99

[2] نفس المرجع، ص 99

[3] خالد محمد خليل منزلاوي، مرجع سابق، ص 73-74

- إزالة كافة الحواجز والقيود الجمركية وغير الجمركية أمام تدفق السلع والخدمات بين دول المجلس، وتطبيق نوعا من السياسة الجمركية الموحدة اتجاه الدول غير الأعضاء[1].

- تحسين المنتجات بين دول المجلس وتقوية أوضاعها التنافسية،مما يؤدي إلى زيادة حجم التجارة الخارجية بين دول المجلس. وبالتالي زيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة الطلب على المنتجات الصناعية لهذه الدول، ومنه تستطيع تعظيم منافعها من تحرير التجارة داخل التجارة البينية أكثر من تحرير التجارة على المستوى العالمي.

- حرية انتقال عوامل الإنتاج الذي يؤدي إلى اتساع وزيادة الإنتاج ...والذي يؤدي إلى تخصيص الموارد الاقتصادية بكفاءة عالية مما يزيد من القدرة التنافسية بين دول المجلس. كما يتيح لدول المجلس الاستفادة من الحجم الكبير والتخصص والاستفادة أيضا من المزايا النسبية في التجارة واقتصاديات الحجم الكبير.

- تشجيع وتوسيع نطاق التجارة البينية بين دول مجلس التعاون والذي بدوره يعكس مدى ترابطها، وهذا يعني فتح أسواق جديدة أمام منتجات كل دول المنطقة لمجلس التعاون فعلى قدر حجم التجارة تقاس العلاقة القائمة فيما بينها، فإذا كانت التجارة قوية كانت العلاقات قوية ومتينة والعكس إذا كانت التجارة ضعيفة[2].

- إقامة قواعد وإجراءات جمركية موحدة و التوفيق بين الإجراءات التنظيمية " التفتيش، التخليص والمعايير".

- تحقيق الشفافية وتخفيض العوائق الإدارية لإنجاح الاتحاد الجمركي الخليجي،ودعم السوق الخليجية المشتركة. وإقامة لجان فنية خليجية متخصصة تعمل على تشخيص مختلف العقبات وتقترح الحلول التي يتم مناقشتها و المصادقة عليها في إطار المجلس الأعلى، والحث على تطبيق الإجراءات المتخذة في ذلك[3].

---

[1] بن عيشي بشير-بن عيشي عمار، مرجع سابق، ص 140

[2] نفس المرجع، ص 141-142

[3] مزيان حمزة، **التجارة العربية الإقليمية دراسة تحليلية بين دول مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي**، مذكرة ماجستير،تخصص تسويق وتجارة دولية،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف، 2010/2009، ص186

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه التجارة البينية الخليجية

تتجلى هذه التحديات في:

أ- سيادة القطاع النفطي في الهيكل الاقتصادي:

ليس هناك خلاف على أن النمو الذي تحقق في اقتصاديات أقطار المجلس وبرامج الرفاهية الاجتماعية التي تم تبنيها، بالإضافة إلى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية و الإدارية، ارتبط بشكل مباشر بالإيرادات الناجمة عن إنتاج وتصدير النفط. وعندما ترتبط معظم النشاطات بهذا الدخل، فإن أي تقليص للنشاط النفطي لابد أن يعكس بشكل مباشر على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وإمكانات النمو وفرص التقدم في البلدان الأعضاء[1].

ولقد أدى انخفاض أسعار النفط سنة 2014 حيث وصل السعر الفوري لسلة خامات أوبك إلى 96,2 دولار للبرميل بعد أن كان سنة 2013 يقدر ب 105,9 دولار للبرميل[2]. والذي واصل الانخفاض حيث وصل سنة 2019 إلى64 دولار للبرميل[3] والذي أثر التجارة البينية لدول مجلس التعاون وهذا ما لاحظناه سابقا .

كما يمكن أن نشير إلى أن الدول الصناعية المستهلكة للنفط تفرض ضرائب على الصادرات النفطية الخليجية مثل ضريبة الكربون لدافعين اثنين: دافع ضمني وهو الحصول على مردود مالي مجز، ودافع ظاهري وهو حماية البيئة من التلوث[4].

ب- ضيق نطاق السوق المحلية:

إن ضيق نطاق السوق المحلية تعد من ضمن العقبات التي تعاني منها دول مجلس التعاون الخليجي وهذا يعود لعدم تناسب حجم السكان في دول مجلس التعاون والتطورات التي حدثت في الاقتصاد العالمي الحديث، الذي بدوره يقوم على مبدأ الوحدات الإنتاجية الكبيرة، وبالتالي يتطلب أرصدة مالية ضخمة للصرف على مجالات الأبحاث والتطور العلمي. ومن جهة أخرى تسببت قلة السكان في تدني معدلات الاستهلاك

[1] عباس بالفاطمي-جمال بلخياط، تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، ص65

[2] صندوق النقد العربي، الملاحق الإحصائية 2015، ص 445

[3] صندوق النقد العربي، الملاحق الإحصائية 2020،ص 340

[4] عباس بالفاطمي-جمال بلخياط، مرجع سابق، ص 65

الكلي[1]. وبالتالي توجيه النواتج القومية إلى أسواق بديلة للاستثمار في الخارج، وهذا ما أدى إلى هروب رأس المال إلى الخارج[2].

ت-التبعية الاقتصادية:

من بين التحديات التي تواجه دول المجلس هو انكشاف اقتصادياتها على الخارج، من خلال الاعتماد على الخارج، فالتجارة الخارجية تلعب دورا أساسيا في اقتصاد أقطار المجلس، فهي بلدان مصدرة للنفط ومستوردة بشكل كبير للسلع الغذائية والاستهلاكية والرأسمالية، وهذا ما يجعل توجه هذه الأقطار خارجيا باتجاه البلدان الرأسمالية، المتقدمة بشكل أساسي، فالسعودية مثلا كانت ومازالت تعتمد على بيع النفط في الحصول على حاجاتها من السلع والخدمات، وفي توظيف الفوائض المالية النفطية، وفي إقامة وتشغيل الصناعات الجديدة وتطوير الحياة الاقتصادية داخلها[3].

ث- تحدي العولمة :

تبرز الآثار السلبية لظاهرة العولمة على اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي من خلال:

- من المتوقع أن تؤدي العولمة إلى تعميق التخلف الاقتصادي وفقدان الترابط بين القطاعات في الاقتصاد الوطني.
- سيكون من نتائج العولمة تصدير الصناعات الأكثر تلويثا للبيئة من المركز إلى الأطراف، وتصدير الصناعات التي تتطلب كثافة عالية من اليد العاملة بدلا من الكثافة العالية لرأس المال.
- من المتوقع تراجع النفط العربي الخليجي وذلك لأن أهميته مرتبطة بمدى حاجة دول المركز الرأسمالي له، وربما يتم اكتشاف بدائل له بسبب التقدم العلمي السريع والهائل. كالاعتماد على الطاقات المستدامة.

ج- تحدي الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

إن عضوية منظمة التجارة العالمية تفرض العديد من التحديات على دول مجلس التعاون الخليجي. فلابد من مواجهتها بالخطط والبرامج والسياسات الاقتصادية والتجارية التي من خلالها يمكن التغلب على

---

[1] بلقاسم طرد، مرجع سابق، ص85

[2] نفس المرجع،ص 85

[3]عباس بالفاطمي،جمال بلخياط، مرجع سابق، ص 65

الصعوبات الناشئة عن تطبيق الالتزامات المترتبة عن الاتفاقيات المختلفة، والتي تفرض على الدول الأعضاء أعباء جديدة، ومتطلبات فنية، وقدرات بشرية للتعامل معها، فهي تتطلب تغيير وإصلاح النظام التجاري، ووضع تشريعات جديدة أو تعديلا لتشريعات والقوانين المطبقة لتتلاءم مع عضوية الدولة في هذه المنظمة، هذه كلها تحديات تواجه الدول عندما قررت الانضمام إلى منظمة التجارية العالمية[1].

[1] بوشول السعيد، واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009/2008، ص 69-70

خلاصة الفصل:

عرفت التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي عدة محطات من بداية الاتفاق لإنشاء منطقة لتبادل الحر ثم تعزيزها باتفاقية الاتحاد الجمركي، واستكمال المسيرة بالاتفاق على السوق المشتركة، وقد تأثرت خلالها التجارة البينية بانخفاض أسعار النفط في أوائل التسعينات ثم ارتفاعها في بداية الألفية الثالثة، ثم تأثرها بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 فانخفاض أسعار النفط مرة أخرى سنة2014 وما زاد هذه التقلبات الأزمة القطرية وما بدر عليه من انخفاض التجارة البينية بينها وبين بعض دول المجلس.

ورغم هذه المعوقات استطاعت دولة قطر زيادة حجم تجارتها البينية مع دول المجلس قبل الأزمة المالية، كما استفادت كل من عمان والبحرين من اتفاقية الاتحاد الجمركي وحسنت من حجم تجارتها البينية، أما عن المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات فقد حققت تقدما كبيرا في حجم التجارة البينية .

لكن بعد أزمة 2008 عرفت التجارة البينية لدول المجلس تراجعا خاصة سنة 2009 والذي سرعان ما تحسن مرة أخرى، وقد كان لإلغاء التعريفة الجمركية بين دول المجلس أثرا كبيرا في تحويل التجارة بين دوله، ويتضح هذا من خلال الصادرات والواردات البينية بينها

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

إن التكامل الاقتصادي غاية تسعى إليه غالبية الدول لما له من مزايا عدة، حيث يعمل على دفع عجلة التنمية بين مختلف الدول، فمن جهة يساعد التكامل الاقتصادي على تسهيل المبادلات التجارية بين الدول المنتمية إليه بالإضافة إلى إلغاء الحدود والحواجز بين هذه الدول. مما يسمح لها باختصار الوقت في تخليص مختلف المعاملات من جهة أخرى.

حيث تمثل تجربة مجلس التعاون الخليجي إحدى تجارب التكامل تضم دولا تشكل أهم منتجي الطاقة عبر العالم، وقد شهدت مسيرة التكامل لدول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة طويلة من الزمن العديد من الإنجازات المحققة والإخفاقات. في هذا الصدد أنشأت دول مجلس التعاون منطقة التجارة الحرة، كما أقامت الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة.

كما أن تحسين وتطوير التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي تعد من بين أهم أولوياته وذلك رغم الصعوبات والمعوقات التي واجهتها،حيث خلفت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 آثارا كبيرة على التجارة البينية، مما جعل دول المجلس تكثف جهودها للخروج منها عن طريق إتباع سياسة حمائية. لكن انخفاض أسعار النفط والأزمة القطرية التي بدأت تداعياتها سنة 2016 أثرت هي الأخرى على هذه الدول مما أدى إلى انخفاض التجارة البينية فيما بينها.

ومن أجل مواجهة هذه المعوقات، وجب عليها توجيه جهودها وتنسيق مواقفها وتحرير تعاونها الإقليمي.

اختبار الفرضيات:

- بينت الدراسة أن دول مجلس التعاون الخليجي تتوفر على مجموعة من الخصائص الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والدينية والسياسية والتاريخ المشترك وغيرها، بالإضافة إلى قربها الجغرافي سهلت من جهة إمكانية إقامة تكتل اقتصادي بينها، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- بينت الدراسة أن التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي ساهم في تحسين مستوى التجارة البينية في الفترة الممتدة من 1984 إلى 2019، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- بينت الدراسة أن دول مجلس التعاون الخليجي حققت مراحل جد متقدمة في مسار تكاملها الاقتصادي، التي بدأت بمنطقة التجارة الحرة سنة 1983 فالاتحاد الجمركي سنة 2003 وصولا إلى

السوق المشتركة سنة 2008 وقد مثلت انجازا كبيرا لمسار التكامل لدول المجلس، والمرحلة التي تسبق إقامة التكامل النقدي الخليجي وإصدار العملة الخليجية المشتركة، لتكتمل ملامح التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي. والذي من شأنه أن يعود بعدة فوائد على مختلف القطاعات الاقتصادية الخليجية خاصة التجارة البينية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة: من أهم النتائج التي تم استخلاصها من دراسة هذا الموضوع:

- يعتبر التكامل الاقتصادي مجالا استراتيجيا يتم على مستواه تحقيق نمو موجب لاقتصاديات الدول المنضمة إليه، من خلال تفعيل حركة المبادلات التجارية البينية.
- تأخذ تجربة التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي مبدأ التدرج في مراحل التكامل الاقتصادي والتي تبدأ عادة بمنطقة التجارة الحرة يليها الاتحاد الجمركي ثم السوق الخليجية المشتركة، والتي تسمح بحرية تنقل الأفراد وعوامل الإنتاج بين الدول المنتمية لهذا التكتل والتي تعتبر الهدف الأساسي لإقامة أي اتحاد.
- بالرغم من تجاوز تجربة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون إلا أنها لم تتمكن من تفعيل التجارة البينية، وهذا ما أثر على حجمها باعتبارها من أهم مراحل التكامل الاقتصادي.
- أثرت الأزمة المالية العالمية وكذا الأزمة البترولية على حجم تطور التجارة البينية في دول مجلس التعاون.
- رغم الأزمة القطرية التي حدثت بين الإمارات، السعودية والبحرين إلا أن دولة قطر لم ترفع نسبة تجارتها البينية مع الكويت وسلطنة عمان.

الاقتراحات:

- ✓ العمل الجاد من أجل تفعيل مسيرة التكامل الاقتصادي من خلال وضع مقررات الاتفاقية الاقتصادية الموحدة موضع التنفيذ، وتطوير بعض بنودها بما يتلاءم والمستجدات الاقتصادية الدولية والمحلية.
- ✓ الاقتداء بالتجارب السابقة الناجحة كتجربة الاتحاد الأوروبي التي تعتبر رائدة في مجال التكتلات الاقتصادية.

- ✓ زيادة حجم التجارة البينية لدول المجلس عن طريق تعظيم دور القطاع الخاص وتطوير وتنويع اقتصادياتها لإنتاج بدائل الاستيراد داخل المنطقة، والاستفادة استفادة حقيقية من ميزات المجلس المتمثلة في الحدود المشتركة والبينة التحتية الجيدة إلى جانب توفر الحوافز المباشرة الناجمة عن الإعفاءات الجمركية، وغير المباشرة الناجمة عن زيادة القيمة المضافة المحلية.
- ✓ إدخال مرونة أكثر في القواعد التي تحكم التجارة البينية وتدفقات عوامل الإنتاج على أرض الواقع.
- ✓ تحقيق المزيد من التقارب والتنسيق فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية لدول المجلس.
- ✓ تفعيل اقتصاديات هذه الدول وخروجها من دائرة الاقتصاد الأحادي من خلال وضع خطط اقتصادية تهتم بموارد خارج قطاع النفط، حتى لا تبقى حبيسة تقلبات وتذبذبات أسعار النفط، من خلال استغلال الوارد الاقتصادية غير النفطية فيما بينها وتنويع اقتصاداتها.

آفاق الدراسة:

وفي الأخير لا تقف الدراسة والبحث في هذا الموضوع عند هذا الحد، بل هناك جوانب أخرى لم نتناولها والتي تعتبر آفاق مفتوحة لدراسات أخرى نذكر منها:

- سبل جعل منطقة دول الخليج العربي منطقة نقدية مثلى.
- تطوير الاستثمارات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا الكتب:

1. أسامة المجدوب، **الجات والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش** . ط1، الدار المصرية اللبنانية، مصر1996.
2. إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2008.
3. حسين زكي أحمد، وهبي غبريال ،**إفريقيا والتكتلات الرأس مالية الأوروبية**، الدار القومية للطباعة والنشر ،القاهرة.
4. حسين فرج جويح، **التكامل الاقتصادي والصناعات البترو كيماوية**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة ،2013.
5. زينب حسين عوض الله ،**الاقتصاد الدولي نظرة على بعض القضايا المعاصرة**، الجامعة الجديدة للنشر، السكندرية، مصر، 1999، ص 31
6. سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.
7. سيد إبراهيم السوفي، **مجلس التعاون الخليجي دراسة قانونية تحليلية في ضوء القواعد العامة للمنظمات الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
8. صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989 /2007**، دار الحامد للنشر والتوزيع ،الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2011.
9. عاطف وليم أندراوس، **الاتحاد الجمركي بين واقع النظام التجاري الدولي ونزاعات التكامل الاقتصادي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر ،الطبعة الأولى، 2017.
10. عبد الرحمن يسري أحمد، إيمان محب زكي، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية 2007.
11. عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية "من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2006.
12. عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفي،**الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999.

13. علي شفيق، **مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1989.
14. فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، بدون سنة نشر.
15. محمد صادق محمد إسماعيل، **مجلس التعاون الخليجي في الميزان**، دار العلوم، مصر،الطبعة الأولى، 2010.
16. محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،1990.
17. نزيه عبد لمقصود مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006.
18. يسرى الجوهري، **دراسات في جغرافيا الموارد الاقتصادية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1975.
19. يوسف خليفة اليوسف،مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية،مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت،2011.

ثانيا الأطروحات والرسائل:

1. آسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2007/2006.
2. بلعور سليمان، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير(غير منشورة)،2009/2008.
3. بلقاسم طراد، التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي **دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.
4. بن ناصر محمد، **المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2008.

5. بن يوب لطيفة،**آفاق قيام اتحاد نقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي دراسة قياسية**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، السنة الجامعية 2014-2015.

6. بوشول السعيد، **واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية و آفاق** (غير منشورة)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

7. خالد محمد خليل منزلاوي، التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي **أهميتها وتطورها والعناصر المؤثرة عليها**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، بدون سنة نشر.

8. رويدة بنت عبد الرحمن عبد اللطيف البراهم، تطبيق نظرية الاتحاد الجمركي على دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، ذو الحجة 1419 الموافق ل1998.

9. عادل شنيني، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل التجارة البينية بالإشارة إلى بعض التجارب الدولية** ، مذكرة ماجستير تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي غرداية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011.

10. عائشة خلوفي، **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية دراسة حالة الاتحاد الأوروبي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية،2012.

11. عبد الرحمن روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي "2000/2010**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2013.

12. عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة حالة تجارب مختلفة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط. (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية . جامعة الجزائر . 2007.

13. غربي ناصر صلاح الدين، **إمكانية أقامة منطقة نقد مثلى بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تماثل تحليل الصدمات**، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة عين تيموشنت، 2015/2014.
14. محمد مقروف، **المتغيرات الاقليمية والدولية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1،كلية الحقوق، بن يوسف بن خدة، 2016.
15. مزيان حمزة، **التجارة العربية الإقليمية دراسة تحليلية بين مجلس التعاون الخليجي و اتحاد المغرب العربي** (غير منشورة)، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2010.
16. مقروس كمال، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغربية**،رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، 2014/2013.
17. يحي سعاد، **تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة "من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي** "، أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،سنة 2012.2013.
18. يوسف مروش، **تحرير التجارة البينية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية دراسة مقارنة بين دول اتحاد المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي**، رسالة دكتوراه(غير منشورة)،جامعة الجزائر، 2018/2017

ثالثا المقالات:

1. أيمان عبد الكاظم جبار الكريطي، **العملة الخليجية الموحدة الفرص والتحديات**، جامعة كربلاء/كلية الإدارة والاقتصاد.
2. بن عيشي بشير–بن عيشي عمار، تفعيل التجارة البينية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، 2014/9/1.
3. عباس بالفاطمي وجمال بالخياط،**تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي**، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، العدد الخامس، جامعة باتنة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.

4. عباس بالفاطمي–جمال بلخياط، تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5.
5. ياسين حشوف،**مستقبل وآفاق التجربة التكاملية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية** دراسة في إمكانية إيجاد تكامل واندماج اقتصادي خليجي،مقال، تاريخ النشر:2016/03/1 جامعة بشار–الجزائر.

رابعا التقارير:

1. الأطلس الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي،2017.
1. السوق الخليجية المشتركة، حقائق وأرقام، العدد07، ديسمبر 2014، الرياض
2. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليج العربي Gcc–STAT، إصدار نوفمبر2020
2. صندوق النقد العربي، أعداد متفرقة (2012–2013–2014–2015–2016–2017–2018–2019)
3. مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمانة العامة، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام، **العدد السابع**، 2014
4. صندوق النقد العربي، الملاحق الإحصائية 2020.
5. مسيرة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2002–2012.
6. وثيقة السوق الخليجية المشترك،2008، الدورة 29 للمجلس الأعلى، 29–30 ديسمبر2008، مسقط سلطنة عمان.

خامسا الملتقيات والمؤتمرات:

3. أعمر عزاوي وأسماء عدائكة، **تقييم السياسات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل الأزمة المالية**، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية في زمن الأزمات، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، 27.26 فيفري 2012.
4. مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة . نظام "قانون " **الجمارك الموحد** لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية

المراجع باللغة الأجنبية:

Thesis:

Rashid A. Al Makhawi **The Gulf Cooperation Council: A Study In Integration** PhD thesis of Philosophy, University of Salford , 1990.

المواقع الإلكترونية:

1. جريدة الجريد الكويتية متاح على الموقع https://www.aljarida.com تاريخ الاضطلاع 2021/05/13.
2. شبكة قوانين الشرق، مملكة البحرين –قانون رقم 1 لسنة 2006 – بتاريخ 2006/03/13، متاحة على الموقع site.estelaws.com تمت االمشاهدة بتاريخ 2021/05/21.
3. مجلة الوسط العدد 836 . الأحد 2004/12/19، يومية سياسية مستقلة، نبذة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، متاح على الموقع www.alwasat news. com تاريخ الدخول 2021/04/12.
4. مجموعة مؤلفن، **الهيكل التنظيمي لدول مجلس التعاون ومهام اللجان والهيئات**، صحيفة الاتحاد الإماراتية، تاريخ النشر 5 ديسمبر2020، متاح على الموقع: https://alittihad.ae تاريخ الاضطلاع 2021/04/15.
5. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، السوق الخليجية المشتركة تطلعات كبيرة، نشرة أخبار الساعة 2008/01/2،متاح على الموقع ecssr.ae/reports_analysis تم الاضطلاع 2021/05/21.
6. ملخص إحصائي حول إحصاء السكان في مجلس التعاون الخليجي 2019 متاحة على الموقع https://www.gcc-stat.org
7. منال جرود–سارة الترتوري، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، الموسوعة السياسية متاح على الموقع: https://political-encyclopodia.org تاريخ الاضطلاع 2021/04/15.
8. نوزاد عبد الرحمن الهيتي،**الوحدة الاقتصادية الخليجية المقومات والمعضلات**،العدد101، مركز الخليج للأبحاث، تاريخ النشر 1 نوفمبر 2015، متاح على الموقعhttps://araa.sa
9. وليد جاسم الجاسم، هيئة الاتحاد الجمركي بدأت أعمالها رسميا،تاريخ النشر 03يونيو2012، متاح على الموقع alraimedia.com، تمت المشاهدة 2021/05/22.

10.وليد خليل الزباري،المياه في دول مجلس التعاون...نحو إدارة كفئة، متوفر على الموقع https://arsco.org تم الاضطلاع 2021/05/20.